



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطرة السيولة

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في إدارة الأعمال

من قبل

أحمد حسين أحمد الموسوي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سعدني أحمد حميد الموسوي

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد رسالة الماجستير الموسومة بـ(تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطرة السيولة / دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) التي تقدم بها الطالب (أحمد حسين أحمد الموسوي) جرى تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في إدارة الأعمال.

أ.م.د. سعدي احمد حميد الموسوي

المشرف

2016/ 5 / 15

توصية رئيس قسم إدارة الأعمال

بناءً على توصية المشرف أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. فيصل علوان الطائي

رئيس قسم إدارة الأعمال

2016/ 5 / 15

إقرار الخبير اللغوي

أشهد ان رسالة الماجستير الموسومة (تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطرة السيولة / دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) التي تقدم بها الطالب (أحمد حسين أحمد الموسوي) جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت سليمة من الأخطاء اللغوية والنحوية والأسلوبية، ومن أجله وقعت.


الخبير اللغوي

أ.م.د. احمد صبيح محيسن الكعبي

قسم اللغة العربية

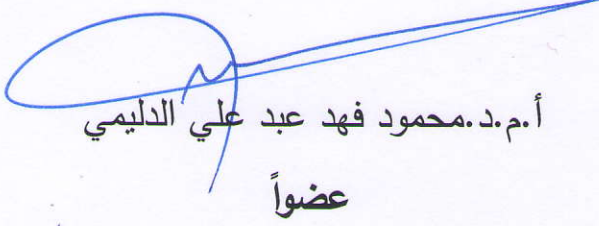
كلية التربية للعلوم الانسانية

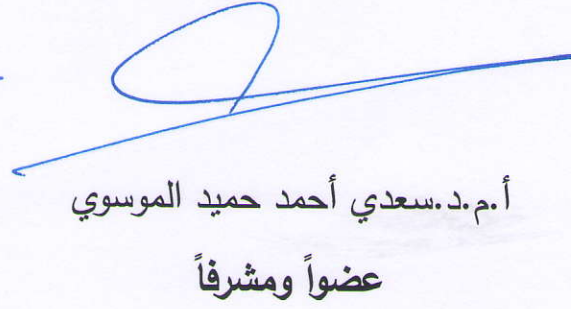
جامعة كربلاء


2016/ 3 / 22

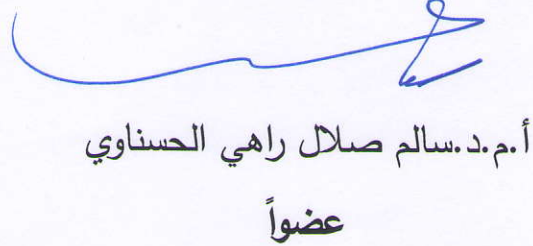
إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، أننا قد أطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة (تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطرة السيولة / دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) وقد ناقشنا الطالب (أحمد حسين أحمد الموسوي) في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ 2016/8/14، ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير علوم في إدارة الأعمال بتقدير (امتياز).


أ.م.د. محمود فهد عبد علي الدليمي
عضواً

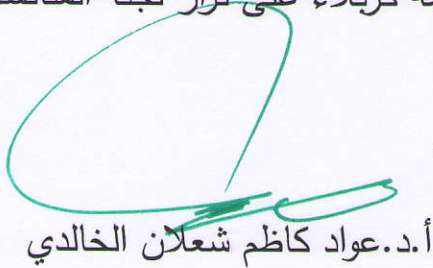

أ.م.د. سعدي أحمد حميد الموسوي
عضواً ومشرفاً


أ.د. أرشد فؤاد مجيد التميمي
رئيساً


أ.م.د. سالم صلال راهي الحسناوي
عضواً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة.


أ.د. عواد كاظم شعلان الخالدي

عميد كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

2016/ 9 / 1



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا
 لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ
 عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا
 وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمُ

﴿سورة البقرة/آية 286﴾



المبحث الأول

منهجية الدراسة

يختص هذا المبحث بعرض مشكلة الدراسة، أهميتها، أهدافها، فرضياتها والمخطط الفرضي لها وأيضاً يشمل حدود الدراسة وأساليب جمع البيانات فيها والأساليب المالية والإحصائية المستخدمة فيها وكالاتي:

أولاً: مشكلة الدراسة:

إنَّ الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قرار التمويل من بين القرارات الرئيسة التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة المالية في منشأة الأعمال فضلاً عن قراري الإستثمار ومقسوم الأرباح التي تتبع من التكاليف المرتفعة التي سوف تتحملها منشأة الأعمال في حالة كون القرار التمويلي غير صحيح، ومن الجانب الآخر تعد السيولة من أهم الأهداف التي تسعى المصارف التجارية بوجه الخصوص لتحقيقها مع هدفي الربحية والأمان وكل هذا يصب في تحقيق الهدف الاستراتيجي لمنشأة الأعمال الذي هو تعظيم قيمة المنشأة في السوق.

في واقع الحال تنصب مشكلة الدراسة على حقيقة مصرفية منطقية تكمن في ان المصارف بشكل عام تعد من اكثر منشآت الاعمال ذات الرفع المالي كونها تاجر ديون بأموال المودعين، فإدارة هذه الاموال وصياغة هيكلها ضمن قرار تمويل المصرف وتوفير السيولة يتعارض مع هدف الربحية، وهذا التعارض يشكل مشكلة حقيقية امام ادارة المصرف في تحقيق التزامن في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بشكل يضمن الحد من التعارض بين هدفي السيولة والامان.

ومن هنا يمكن صياغة التساؤلات التي نبعت منها مشكلة الدراسة:

- هل يختلف الهيكل المالي المصرفي للمصارف عينة الدراسة؟ وهل تختلف مصادر الحصول على الاموال؟ وهل يوجد اختلاف في مكونات المزيج التمويلي من مصرف لآخر؟
- هل تختلف المصارف عينة الدراسة من حيث نسب السيولة التي تحتفظ بها؟ ومن حيث مخاطرة السيولة التي تتعرض لها؟
- هل أنّ المزيج التمويلي في المصارف التجارية عينة الدراسة مزيج أمثل ويساعد في الوصول إلى أفضل مستوى من السيولة؟
- هل أنّ صياغة الهيكل المالي المصرفي يؤثر في كفاءة إدارة السيولة ومستوياتها؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الحقل المعرفي الذي تبحث فيه والذي يتمثل بالفكر المالي المعاصر ومن أهمية متغيراتها ولما لها من أثر بارز على جميع النواحي المالية لمنشآت الأعمال بصورة عامة وللمصارف التجارية بصورة خاصة، فبالنسبة لصياغة هيكل التمويل التي يتم من خلالها تحديد التشكيلة المثلى من مصادر التمويل المملوكة والمقترضة التي تجعل كلفة الأموال في أدنى حد لها، وأما إدارة السيولة المصرفية فهي التي تجعل المصرف التجاري قادراً على الاستجابة لطلبات زبائنه النقدية وبأسرع وقت ممكن وبأقل كلفة فضلاً عن بناء القدرة العالية على استغلال الفرص الإستثمارية المتاحة.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة من خلال الربط بين صياغة الهيكل المالي المصرفي وتحقيق هدف السيولة وتتبع أهمية الدراسة أيضاً من الدور الذي تلعبه السيولة ومكوناتها في تحقيق أهداف المصارف خصوصاً ومنشآت الأعمال عموماً، وكل هذا يصب في تحقيق أعلى الأرباح التي تمكّن من الوصول إلى تعظيم القيمة السوقية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. التأطير النظري والفكري للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وبيان فلسفتها ونظرياتها وآليات بنائها في منشآت الأعمال عموماً والمصارف التجارية خصوصاً ومناقشة الجدول الفكري حولها.
2. تحليل مؤشرات قياس المتغيرات المعتمدة في الدراسة ومناقشة نتائجها وبيان أسباب الاختلافات والتباين إن وجدت فيما بين المصارف التجارية عينة الدراسة.
3. البحث في العلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة وبيان الأثر بينها على وفق المؤشرات والمقاييس والأساليب المعتمدة.
4. محاولة الوصول إلى تحديد أفضل الأساليب لصياغة هيكل التمويل فيما يتناسب مع متطلبات السيولة وبما ينسجم مع بيئة الأعمال في العراق.

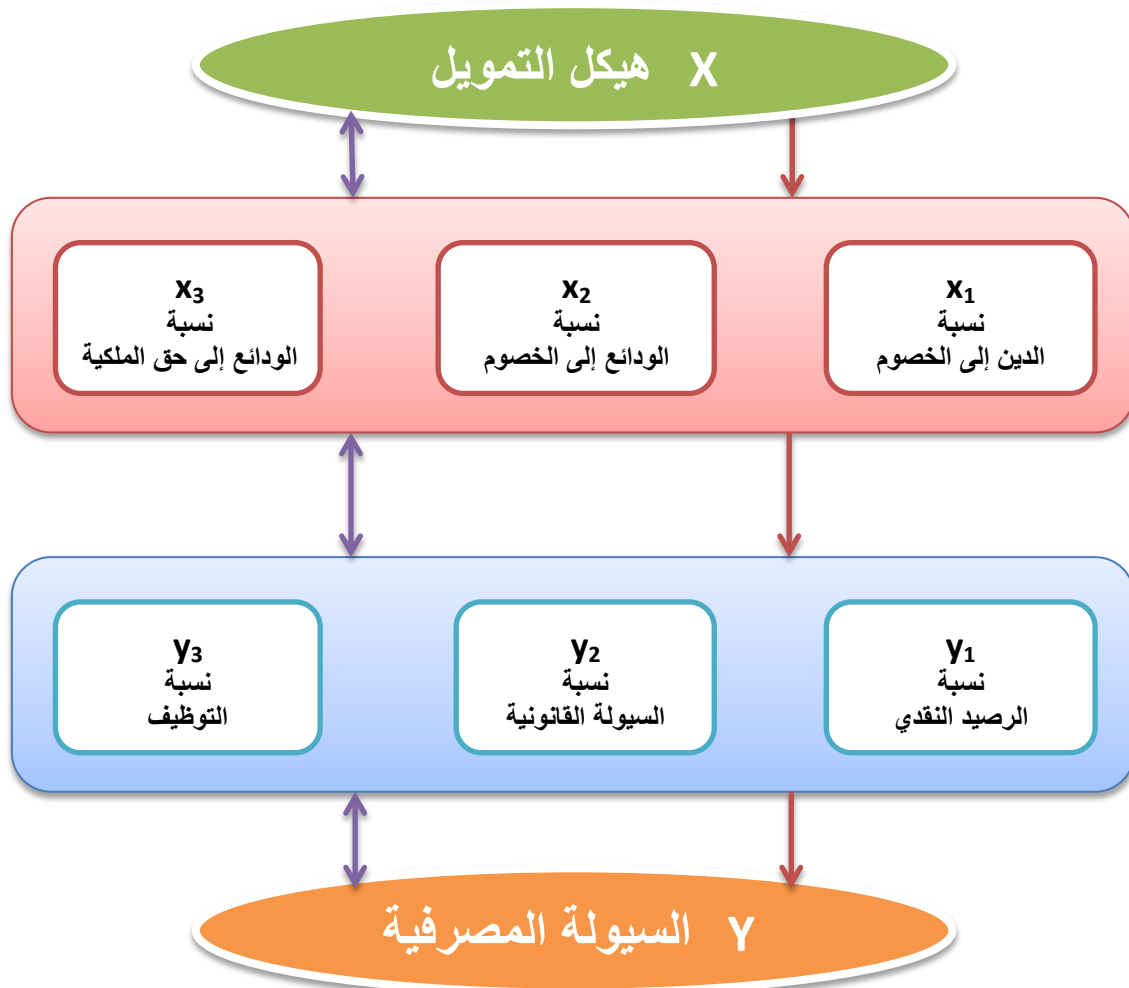
رابعاً: فرضيات الدراسة:

- لغرض تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة وتحليل الحلول المثلى لمشكلتها تم صياغة مجموعة من الفرضيات التي تتمثل بالآتي:
- الفرضية الأولى:** تتباين المصارف عينة الدراسة في كيفية صياغة هيكلها المالي المصرفي بين التمويل الممتمك والتمويل المقترض.
- الفرضية الثانية:** تتباين المصارف عينة الدراسة في نسب السيولة النقدية التي تحتفظ بها.
- الفرضية الثالثة:** وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات الهيكل المالي المصرفي ومؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الرابعة: وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات الهيكل المالي المصرفي في مؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.

خامساً: المخطط الفرضي للدراسة:

تم صياغة المخطط الفرضي للدراسة لبيان العلاقات الافتراضية بين متغيرات الدراسة وليعكس فرضيات الوجود فيها، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1) والذي يبين العلاقات الرابطة بين هيكل التمويل ومؤشراته المعتمدة في الدراسة من جهة، وبين السيولة المصرفية ونسبتها المستخدمة من جهة أخرى.



الشكل (1): المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: من اعداد الباحث

3. هذه المصارف التجارية جميعها مستمرة في مزاولة أعمالها المصرفية وانشطتها المختلفة خلال السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة.

4. إن هذه المصارف جميعها تتميز بالإفصاح والشفافية عن حساباتها الختامية وإن هذه الحسابات متاحة لكل المطلعين والمهتمين والباحثين في السوق المالية.

5. هذه المصارف العشرة جميعها لم يتم تحويل ملكيتها او اندماجها وكذلك لم ينقطع التداول في اسهمها في السوق المالية.

ثامناً: أساليب جمع البيانات:

كان جمع البيانات في هذه الدراسة عبر جانبين:

الجانب النظري: تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري والمفاهيمي لهذه الدراسة من المصادر العربية والأجنبية المتاحة والتي ترتبط بموضوع الدراسة من الكتب، الدوريات، الرسائل والأطاريح الجامعية وشبكة الأنترنت.

الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التي شملتها الدراسة الحالية للمدة (2005 - 2014)، وقد تم دراسة هذه التقارير وتحليلها بغية استخراج النتائج المرجوة منها والتي تتعلق بالدراسة الحالية، فضلاً عن النشرات السنوية لسوق العراق للأوراق المالية والمقابلات الشخصية التي تم إجراؤها من خلال الزيارات الميدانية لبعض المصارف عينة الدراسة.

تاسعاً: الأساليب المالية والإحصائية المستخدمة:

تم استخدام بعض المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في التحليل المالي لمتغيرات الدراسة، إذ تم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات لقياس هيكل التمويل في المصارف التجارية وهي: نسبة الدين إلى الخصوم، نسبة الودائع إلى الخصوم ونسبة الودائع إلى حق الملكية، واعتمدت

الدراسة على ثلاثة مؤشرات تخص السيولة المصرفية لقياسها وتحليلها وهذه المؤشرات هي: نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف.

وقد تم الاعتماد على بعض المقاييس الإحصائية التي تستخدم في تحليل العلاقات بين المتغيرات، فقد تم استخدام المتوسط الحسابي لاستخراج المعدلات الخاصة بكل مصرف والخاصة بكل سنة وكذلك استخراج المعدل العام لسنوات الدراسة، وتم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) واختبار t لقياس واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها، واستخدام معامل الانحدار البسيط (b) واختبار F لقياس واختبار علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها، وأخيراً استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

ولهذا اعتمدت الدراسة على البرامج المكتبية والإحصائية في الحاسبة الإلكترونية لإيجاد نتائج التحليل المالي والعلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة التي تتمثل في برنامج (Microsoft Excel 2010) وبرنامج (IBM SPSS Statistics v.22).

عاشراً: المصطلحات الاجرائية للدراسة:

هناك عدد من المصطلحات الرئيسة في هذه الدراسة هي:

الهيكل المالي (هيكل التمويل): هو جانب الخصوم في الميزانية العمومية لمنشأة الاعمال ويساوي (التمويل الممتلك + التمويل المقترض).

الهيكل المالي المصرفي (هيكل التمويل المصرفي): هو جانب الخصوم في الميزانية العمومية للمصرف تجاري.

السيولة: استخدام الاموال في جانب الاصول والتي تستخدم لمواجهة السحوبات وسداد الالتزامات المترتبة على منشأة الاعمال.

المبحث الثاني

الإسهامات العلمية لبعض الدراسات السابقة

يشمل هذا المبحث بعض الدراسات العربية والاجنبية السابقة التي تناولت متغيرات

الدراسة التي هي هيكل التمويل والسيولة المصرفية وكالاتي:

أولاً: بعض الدراسات التي تناولت الهيكل المالي:

أ. الدراسات العربية:

1- دراسة (محمد، 1995): وهي بعنوان:

"تغير الهيكل المالي وأثره في قيمة المنشأة"

دراسة تطبيقية في شركات صناعية عراقية للمدة 1983-1992

أطرت مشكلة هذه الدراسة في اطار الجدل فكري حول العلاقة بين الهيكل المالي من جهة وقيمة المنشأة وكلفة التمويل من جهة أخرى، وإنَّ غالبية المنشآت تعاني من مشكلة عدم امكانية تحديد الهيكل المالي الأمثل، وعدم إدراك الإدارة لأهمية التمويل المقترض. وهدفت هذه الدراسة إلى اختيار الهيكل المالي الأمثل الذي يحقق أدنى كلفة تمويل مع أعلى عائد وكذلك سعت للتحقق من آثار هيكل التمويل في قيمة المنشأة.

وكانت أهم الفرضيات التي افترضتها هذه الدراسة: أنَّ قيمة المنشأة ترتفع بارتفاع نسبة التمويل المقترض وانخفاض المعدل الموزون لكلفة التمويل. وبعد إجراء التحليلات المالية والإحصائية لبيانات المنشآت التي تم دراستها توصلت هذه الدراسة لنتائج عدة كانت النتيجة الأساس والأهم: إن قيمة المنشأة تتباين بتباين تركيبة الهيكل المالي وتزداد قيمة المنشأة بازدياد نسب الرافعة المالية، كما تتناسب العلاقة بين الهيكل المالي وكلفة التمويل تناسباً عكسياً.

2- دراسة (موسى، 2012): وهي بعنوان:

"محددات هيكل التمويل لدى شركات الاتصالات النقالة الوطنية في الوطن العربي دراسة مقارنة

(2011-2006)"

تناولت هذه الدراسة محددات هيكل التمويل لدى شركات الاتصالات النقالة الوطنية في بعض الدول العربية (فلسطين، مصر، اليمن، السعودية، وسوريا) وذلك من خلال دراسة مدى تأثير محددات هيكل التمويل على أداء هذه الشركات، وأما بالنسبة لفرضيات البحث فقد صيغت بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل لشركات الهاتف النقال في الوطن العربي ومحدداته. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إذ تم دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات النقالة عينة الدراسة ولمدة ستة سنوات من 2006-2011 وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية لإيجاد العلاقات بين متغيرات الدراسة خلال هذه المدة وهذا بالاعتماد على القوائم المالية السنوية المتمثلة بالميزانية العمومية وكشف الدخل. وأما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات (العائد على الأصول، العائد على حق الملكية، النمو، هيكل الأصول، العمر والحجم) وبين هيكل التمويل.

3- دراسة (العامري، 2014): وهي بعنوان:

"تأثير هيكل التمويل في العائد والمخاطرة"

بحث تطبيقي في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2004-2010

تلخصت مشكلة هذه الدراسة في التأثير الذي يتركه اختلاف نسب التمويل المقترض مقابل التمويل الممتمك المكونة لهيكل التمويل في أداء الشركات عينة الدراسة في ضوء بعدي العائد والمخاطرة. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير تركيبة هيكل التمويل في كل من العائد والمخاطرة

للشركات عينة الدراسة لتساعد متخذ القرار المالي في تلك الشركات على فهم طبيعة العلاقة بين الهيكل المالي والأداء. واستندت الدراسة إلى فرضيتين رئيسيتين: الأولى مفادها وجود علاقة ارتباط معنوية إحصائية بين الهيكل المالي للشركة وكل من العائد والمخاطرة، وأما الفرضية الثانية مفادها وجود تأثير معنوي إحصائي للهيكل المالي في كل من العائد والمخاطرة. وبعد إجراء التحليل المالي والإحصائي واختبار فرضيات هذه الدراسة تم التوصل إلى بعض النتائج التي من أهمها: تأييد العلاقة الايجابية بين الرافعة المالية كمقياس للهيكل المالي والعائد على حق الملكية، وكذلك ايجابية ومعنوية العلاقة بين الرافعة المالية ودرجة المخاطرة الكلية التي تعرضت لها الشركات عينة الدراسة.

4- دراسة (البدران وناصر، 2014): وهي بعنوان:

"علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة"

دراسة تطبيقية على عينة من شركات القطاع الصناعي المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة 2011-2004

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين هيكل التمويل والربحية لشركات القطاع الصناعي في سوق العراق للأوراق المالية، وكذلك التعرف على مزيج التمويل للشركات عينة الدراسة. وانبثقت مشكلة هذه الدراسة من التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين هيكل التمويل والأداء المالي للشركات ممثلاً بربحية الشركة؟. ونصت فرضية الدراسة على أنه: ليس هناك علاقة بين هيكل التمويل وربحية شركات قطاع الصناعة. وقد استخدمت الدراسة عدداً من الأساليب الإحصائية والمؤشرات المالية وبعد تحليل البيانات المالية والإحصائية واختبار فرضيات الدراسة

توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي كان من أهمها أنه لا توجد علاقة بين المتغير المستقل المتمثل بنسب المديونية والمتغير التابع المتمثل بالعائد على الموجودات.

5- دراسة (هاشم، 2015): وهي بعنوان:

"نظريات هيكل التمويل الحديثة: تطبيق عملي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة"

بحث تحليلي لعينة من الشركات الاجنبية للمدة 2004-2011

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظريات هيكل التمويل وقد ركزت على نظرية الالتقاط لصياغة هيكل التمويل بين المنشآت عينة الدراسة في مرحلتين مختلفتين من دورة حياتها وهي النمو والنضج. وبالنسبة لمشكلة الدراسة فأهم تساؤلاتها هي: هل أن الشركات تتبع الالتقاط في التمويل؟ وهل أن الشركات في مرحلة النضج يكون لديها تمويل خارجي أقل مقارنة مع مرحلة النمو؟. وكانت أهم فرضيات الدراسة: وجود علاقة ارتباط معنوية إحصائياً بين معدل نمو المبيعات ومعدل النمو في الأرباح المحتجزة. وبعد إجراء التحليل المالي والإحصائي للدراسة كان أبرز نتائجها: وجود مجموعة من العوامل التي تؤثر في السلوك التمويلي التي تتبعه الشركات خلال مراحل دورة حياتها وإن أهم تلك العوامل هي الأرباح المحتجزة.

ب. الدراسات الاجنبية:

1- دراسة (Ross, 1977): وهي بعنوان:

"The Determination of Financial Structure"

"تحديد هيكل التمويل"

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مدخل جديد تتناول فيه نظرية لصياغة وتحديد هيكل التمويل لمنشآت الاعمال وأن هذا المدخل الجديد والذي سمي مدخل الحافز - الإشارة أي أنه ركز

على الحوافز الادارية مع الاخذ بالحسبان تأثير اشارة السوق، وإنّ إطار عمل هذه النظرية او المدخل الجديد انسجم مع أفكار وطروحات Modigliani & Miller وإنّ هذه الدراسة اتفقت معهم وأيدت هذه الدراسة صحة نظريتهما في حالة كون المعلومات متوفرة للمستثمرين وإنّ المستثمرين لا يمكنهم تحديد قيمة المنشأة مثل المدراء، والمدراء يعملون بافتراض أنّ السوق تامة، وأما بالنسبة لفرضيتي الدراسة فهما: الأولى: إنّ المدراء يمتلكون معلومات المنشأة الداخلية أكثر من غيرهم ولهذا فإنّه عند استخدام التمويل لا يتم انتقال المعلومات إلى السوق، والثانية: إنّ المدراء يتم مكافئتهم عن طريق قائمة بالحوافز وإنّ المستثمرين يعرفون ذلك. وهذه الدراسة أكّدت على أنّ المدراء يسعون إلى تعظيم حوافزهم مع مراعاة تأثير كلف الافلاس على الحوافز الادارية، وأنّ أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج أنّه يمكن أن تؤثر العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة في قيمة المنشأة وكذلك يمكن ان تؤثر في هيكل الحوافز وخيارات التمويل مع مراعاة أثر الضرائب وكلف الافلاس بالحسبان.

2- دراسة (Myers, 1984): وهي بعنوان:

"The Capital Structure Puzzle"

"معضلة هيكل رأس المال"

تناولت هذه الدراسة موضوعا في غاية الأهمية في الفكر الاداري والمالي وهو نظريات هيكل رأس المال واختلاف وجهات النظر في الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل وأنّ هذه الدراسة تناولت في موضوعاتها اثنتين من أهم نظريات صياغة هيكل رأس المال التي فسرت كيفية الوصول إلى هيكل رأس مال أمثل متكون من مزيج أمثل من مكوناته الممتلكة والمقترضة، وأنّ هذه الدراسة عدّت هذا الموضوع معضلة في اختيار هيكل رأس المال الذي يعد أمثلا لتعظيم قيمة

المنشأة لذا قامت بتحديد طريقتين للتفكير في هيكل رأس المال وهاتان الطريقتان هما نظريتا التبادل والالتقاط، إذ أنّ نظرية التبادل تركز على نسبة مستهدفة من الدين إلى القيمة وأنّ هذه النظرية تحدد نسبة المديونية المثلى عبر التبادل بين المنافع التي تتمثل بالوفورات الضريبية وكلف المديونية الإضافية التي تتمثل بكلف العسر المالي، وأما نظرية الالتقاط فإنّ المنشأة فيها تفضّل التمويل الداخلي على التمويل الخارجي وتفضل الدين على الملكية ونظرية الالتقاط هذه تكون مبنية على نموذج المعلومات اللامتماثلة التي تجنب المنشأة اصدار الأسهم لتمويل اصولها واستثماراتها المختلفة وتسلسل التمويل بحسب هذه النظرية يبتدئ بالأرباح المحتجزة أولاً ومن ثم استخدام الأموال المقترضة لأن كلفتها منخفضة وأخيراً يمكن للمنشأة اللجوء إلى اصدار أسهم عادية كمصدر أخير للتمويل.

3- دراسة (Shah & Thakor, 1987): وهي بعنوان:

"Optimal Capital Structure and Project Financing"

"هيكل رأس المال وتمويل المشاريع"

تناولت هذه الدراسة موضوع التمويل وكيفية تمويل المشاريع الجديدة بشكل أمثل، وتهدف هذه الدراسة إلى هدفين: الأول تقديم نظرية لهيكل رأس المال تربط المخاطر والرافعة المالية القيمة وهذا الهدف ينطبق بشكل خاص على الشركات الكبيرة لأنّ الشركات الكبيرة هي التي تواجه المخاطر العالية وكذلك تحصل على الكثير من الديون وبالوقت نفسه تدفع اسعار فائدة مرتفعة وأنّ هذه الشركات لها قيم أعلى في حالة التوازن، أمّا الهدف الثاني فهو توفير المبررات الاقتصادية لتنظيم المشاريع التي تتضمن تنظيم مشروع جديد متميز من الناحية القانونية في امتلاكه لأصول الشركة.

4- دراسة (Aghion & Bolton, 1989): وهي بعنوان:

"The Financial Structure of the Firm and the Problem of Control"

"الهيكل المالي للشركة ومشكلة الرقابة"

تناولت هذه الدراسة موضوعاً مهماً في الشأن المالي وهو هيكل المالي لمنشأة الأعمال ومن يمكنه تحديد هذا الهيكل في المنشأة أي من الذي يتخذ القرار المالي بشأن تحديد المزيج الأمثل أو المناسب للتمويل وكيف يتم السيطرة والرقابة عليه. وأن مسألة تحديد الهيكل المالي لمنشأة الأعمال تتعلق بعدد من المتغيرات كالمخاطرة والضرائب وأن إحدى النظريات التي اهتمت بكيفية صياغة هيكل التمويل نظرية الإشارة وهي النظرية الأكثر تأثيراً في المهمة الرئيسة للهيكل المالي لمنشأة الأعمال لتقليل مشاكل الحوافز الادارية وهذا يعود إلى أن أهداف منشآت الأعمال متعددة منها أهداف المساهمين والدائنين وكذلك الزبائن وغيرهم وليس فقط أهداف المدراء، وأن هذه النظرية توجب إعطاء حوافز للمدراء لتشجيعهم على تحديد أفضل الفرص الاستثمارية وبأقل التكاليف لضمان تحقيق عوائد مناسبة وبأخذ المخاطر بالحسبان. ومن النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أن مسألة الرقابة تشكل عنصر تأثير مهم على القرارات المالية في منشآت الأعمال.

5- دراسة (Yanghua, 2010): وهي بعنوان:

"Ownership Structure, Financial Structure and R&D Investments"

"هيكل الملكية، الهيكل المالي والاستثمارات في البحث والتطوير"

تناولت هذه الدراسة مواضيع مهمة في الفكر المالي والاداري وهي هيكل الملكية والهيكل المالي والاستثمارات في البحث والتطوير وقد عدت هذه الدراسة أن هيكل الملكية والهيكل المالي كمحددات للاستثمار في البحث والتطوير وتهدف هذه الدراسة إلى التحقق من هذه

المحددات للاستثمار في البحث والتطوير. وقد استخدمت هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات المالية والأدوات الإحصائية لإيجاد العلاقات المالية والإحصائية للمتغيرات لعدد من الشركات الكورية إذ أنّ الدراسة شملت السنوات من 1995-2007 وأهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج أنّ المالكين يكون لهم تأثير مباشر على القرارات الاستراتيجية للشركات وبضمنها الاستثمار في البحث والتطوير ولكن ليس هناك تأثير مباشر للمستثمرين في هذه القرارات.

ثانياً: بعض الدراسات حول السيولة المصرفية:

أ. الدراسات العربية:

1- دراسة (الأسدي، 2005): وهي بعنوان:

"إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة"

دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية للمدة 1995-2001

تناولت هذه الدراسة موضوع إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة وقد ركزت على مشكلة متمثلة بالتساؤل الآتي: هل تؤثر إدارة السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة؟ وكان من ابرز أهداف الدراسة التعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة السيولة المصرفية من خلال: استثمار السيولة المتوفرة في فرص استثمارية منخفضة المخاطر التي تحقق أفضل العوائد، وتوفّر السيولة للإيفاء بالتزامات المصرف وتلبية طلبات الاقراض، وأمّا بالنسبة للفرضيات فإنّ الدراسة شملت فرضيتين رئيسيتين هما: ليس هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة والفرضية الثانية نصت على أنّه ليس هناك علاقة تأثير بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة. وباستخدام الباحث لبعض المؤشرات المالية و

الأساليب الإحصائية توصل إلى النتائج التي من أهمها: وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية وكل من العائد والمخاطرة.

2- دراسة (ابو حمد والصانع، 2006): وهي بعنوان:

"دراسة تحليلية للسيولة المصرفية"

لعينة من المصارف التجارية الاردنية للمدة 1995-2002

تناولت هذه الدراسة في مشكلتها صعوبة تقدير مستوى السيولة المصرفية التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها التي تضمن لها الوفاء بكل التزاماتها المالية وتحقيق أقصى الأرباح. وكانت تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية: تحليل السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها، تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتنا، تقييم الربحية من خلال معدلاتها، وتوضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية. وتمثلت فرضية الدراسة في أن بعض المصارف تستطيع التأثير والتحكم بحجم السيولة لديها وكذلك تستطيع التوفيق بينها وبين الربحية وأن البعض الآخر من المصارف لا تتمكن من هذا، وهناك مصارف أخرى تهتم بالربحية أكثر من اهتمامها بالسيولة. وبعد أن تم قياس مؤشرات السيولة والربحية للمصارف عينة الدراسة خرجت الدراسة ببعض النتائج كان أهمها: إن معظم المصارف عينة الدراسة لم تتجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة وهدف الربحية.

3- دراسة (الكروي، 2009): وهي بعنوان:

"تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة"

دراسة مقارنة بين مصرفي الرشيد والرافدين للمدة 1997-2001

تم صياغة مشكلة البحث وهي تشير إلى قدرة المصرف على تعظيم أرباحه من نتائج اعماله من دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المصرفية الذي ينعكس سلبا على سمعة

المصرف وثقة المتعاملين معه، ولهذا فقد هدف البحث إلى تقييم الربحية والسيولة المصرفية باستخدام المؤشرات الخاصة بهما وبيان تأثير السيولة في ربحية المصرف، وأن أهم فرضيات البحث نصت على عدم وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية لمؤشرات السيولة في الربحية المصرفية. ولتحقيق الأهداف واختبار الفرضيات تم استخدام بعض المؤشرات المالية والأساليب الإحصائية للوصول إلى النتائج التي كان من أهمها: إن نسبة تأثير مؤشرات السيولة كانت ضعيفة وغير معنوية في الاغلب ولكلا المصرفين على مؤشرات الربحية المصرفية.

4- دراسة (المطيري، 2014): وهي بعنوان:

"تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة"

دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد للمدة 2013/1/1 – 2014/12/31

انطلقت هذه الدراسة من مشكلة مفادها: أن الموازنة بين العائد والمخاطرة في إدارة السيولة تعدّ تحدياً مستمراً ومشكلة يومية تواجهها ادارات المصارف، وأن هذه الدراسة سعت لتحقيق بعض الأهداف التي منها: قياس وتحليل واقع السيولة في المصرف عينة الدراسة الذي هو مصرف الرشيد ثم تحديد العائد والمخاطرة، وتحديد مركز سيولة المصرف من خلال تحليل فجوة السيولة فائض أو عجز. وبالنسبة لفرضيات الدراسة فإن أهمها كانت تنص على وجود موافقة بين فجوة السيولة وفجوة الميزانية العمومية للمصرف عينة الدراسة، وأن الإعتماد على أسلوب هيكل استحقاق الموجودات والمطلوبات لمصرف الرشيد يقود إلى توزيعها بشكل مناسب وكفوء من حيث الفائض والعجز لديه. ومن خلال عرض التقارير الشهرية والفصلية للمصرف والتحليل باستخدام عدد من المؤشرات الخاصة بالسيولة والعائد والمخاطرة واستخراج فجوة السيولة وبالتحليل لنتائج التحليل المالي توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: وجود فائض نقدي في فترة الأوراق النقدية لم يتم

توظيفها بشكل جيد، وان الودائع هي المصدر الرئيسي للأموال المتاحة للمصرف، وقد كان هناك توافق بين توزيع الموجودات والمطلوبات.

5- دراسة (المعموري، 2015): وهي بعنوان:

"أثر تغيرات سعر الفائدة والسيولة في إعادة بناء المحفظة الاستثمارية"

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2004-2014)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل اسعار الفائدة والسيولة النقدية وأثرهما في إعادة بناء المحفظة الاستثمارية في عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من 2004-2014. ويمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي: هل لسعر الفائدة والسيولة النقدية أثر في إعادة بناء المحفظة الاستثمارية للمصارف التجارية؟، وأما فرضية الدراسة فقد كان مفادها ان لأسعار الفائدة والسيولة النقدية دلالات إحصائية وقياسية ومعنوية فيما بينها من جهة وما بين المحفظة الاستثمارية للبنوك التجارية العراقية عينة الدراسة من جهة اخرى. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها التوصل إلى أنّ لتغيرات أسعار الفائدة والسيولة أثر مباشر وفعال في إعادة بناء المحافظ الاستثمارية للمصارف عينة الدراسة.

ب. الدراسات الاجنبية:

1- دراسة (Wuryandani, 2012): وهي بعنوان:

"The Determinants of Bank Liquidity"

"محددات السيولة المصرفية"

تناولت هذه الدراسة السيولة من خلال محدداتها، إذ قسمت هذه الدراسة السيولة المصرفية على فئتين هما الإلزامية والاختيارية، إذ ان السيولة الإلزامية هي نسبة مجموع النقد في

المصرف والنقد لدى البنك المركزي وكذلك الودائع الجارية لدى البنوك الأخرى إلى اجمالي الأصول، وأما السيولة الاختيارية هي نسبة اجمالي الأوراق المالية المتداولة من البنك المركزي او الحكومة أو غيرها إلى اجمالي الاصول، وتشير هذه الدراسة إلى أنّ الائتمان والادخار والودائع الجارية تؤثر على السيولة الالزامية وهذا يعني أنّ الانشطة التشغيلية للمصرف تؤثر على السيولة الالزامية، في المقابل ان النظام المالي وظروف الاقتصاد الكلي يكون لها تأثير على السيولة الاختيارية.

2- دراسة (Munteanu, 2012): وهي بعنوان:

"Bank liquidity and its determinants in Romania"

"السيولة المصرفية ومحدداتها في رومانيا"

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على السيولة المصرفية من خلال نموذج الانحدار المتعدد لمجموعة من البنوك التجارية وقد اختيرت المدة الزمنية لهذا البحث ما بين 2002-2010 وقد قسم البحث هذه المدة على سلسلتين زمنيتين لإجراء المقارنة بينهما مدة قبل الازمة المالية العالمية التي امتدت من 2002-2007 والفترة الثانية بعد الازمة المالية العالمية التي امتدت من 2008-2010. وبعد إجراء التحليل المالي والإحصائي لمجموعة المصارف التجارية الرومانية عينة البحث للمدة 2002-2010 توصلت الدراسة لعدد من النتائج التي من أهمها وجود عدد من العوامل والمحددات التي تؤثر على السيولة المصرفية وقد يكون هذا التأثير ايجابيا او يكون سلبيا ومن أهم هذه العوامل هي رأس المال والقروض المتعثرة ونسبة الكلفة إلى الدخل وغيرها هذه العوامل تعدّ مباشرة في تأثيرها واما العوامل غير المباشرة في تأثيرها التي تخص الاقتصاد الكلي فإنّها تتمثل بالبطالة ومعدلات التضخم ومخاطر الائتمان.

3- دراسة (Berrios, 2013): وهي بعنوان:

"The relationship between Bank Credit Risk & Profitability & Liquidity"

"العلاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي والربحية والسيولة"

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان المصرفي والأداء المالي وهو يتناول مساهمة مخاطر الائتمان في انخفاض الربحية والسيولة، واهتم هذا البحث باستكشاف العلاقة بين زيادة مخاطر المصرف والأزمة المالية العالمية، ويركز هذا البحث على مخاطر الائتمان غير المضمون أو ما يسمى بالائتمان الخطر الذي تمنحه المصارف الحكومية العامة والمصارف التجارية الخاصة وكذلك يركز على حذر المدراء التنفيذيين ومحاولتهم تعويض المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وقد تم استخدام عدد من المؤشرات المالية والادوات الإحصائية وكان من أهم المؤشرات المالية المستخدمة: مؤشر صافي هامش الفائدة، مؤشر معدل العائد على الأصول، مؤشر معدل العائد على حق الملكية ومؤشر التدفقات النقدية للأصول، وتشير نتائج هذا البحث إلى أنّ العلاقات جميعها ذات دلالة إحصائية وتشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة سلبية بين انخفاض معدل الاقتراض المضمون وصافي هامش الفائدة وهذا يدل على أنّ إرتفاع معدل الاقتراض المضمون له علاقة ايجابية بمؤشر صافي هامش الفائدة.

4- دراسة (Diamond, 2014): وهي بعنوان:

"Banks and Liquidity Creation"

"المصارف وخلق السيولة"

اهتمت هذه الدراسة بكيفية قدرة المصارف التجارية من خلق النقود، إذ أنّ المصارف تمنح القروض طويلة الأجل ذات سعر الفائدة العالي بشكل كبير وفي المقابل تقبل الودائع الجارية

التي هي اكبر مصادر التمويل في المصارف التي تسمح للمودعين بسحبها في أي وقت وهنا يكون عدم تطابق للسيولة إذ أنّ مطلوبات المصرف هي أكثر سيولة من الأصول التي يمتلكها، وهذا قد يسبب مشاكل للمصارف عند محاولة عدد كبير من المودعين السحب مرة واحدة وهذا قد يحدث أزمة حقيقية للمصارف التجارية، لذا على المصارف محاولة عدم الوصول إلى مثل هذه الأزمات او محاولة منعها، لهذا فإنّ هذه الدراسة تفترض أنّ المستثمرين الطالبين للسيولة يفضلون الاستثمار عن طريق المصرف بدلا من احتفاظهم بالأصول بنفسهم وبهذا يمكن للمصرف من خلق السيولة اللازمة لمواجهة السحوبات وتوفير السيولة اللازمة للمستثمرين المحتاجين لها.

5- دراسة (Roman & Sargu, 2015): وهي بعنوان:

"The impact of Bank-specific Factors on the Commercial Banks

"Liquidity"

"تأثير العوامل المصرفية الخاصة على سيولة المصارف التجارية"

تتاول هذا البحث محددات السيولة لعدد من المصارف التجارية في أوروبا الوسطى والشرقية، يهدف هذا البحث إلى تحليل مسألة مهمة يجب معالجتها لكي يتم تعزيز الاستقرار المالي وان هذه المسألة بالتحديد هي محددات السيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية التي تعمل في سلسلة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وأنّ هذه الدول هي (بلغاريا، جمهورية التشيك، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، ورومانيا). إذ تم التحليل المالي والإحصائي لبيانات المصارف التجارية عينة البحث وللمدة الزمنية الممتدة من 2004-2011 ومن خلال اسلوب تحليل الانحدار توصل البحث إلى عدد من النتائج التي كان من أهمها أنّه هناك تأثير سلبي لانخفاض محفظة القروض مما يعيق رفع السيولة المصرفية الاجمالية للمصارف التجارية عينة البحث، وإنّ الإنكماش في

الإقتصاد الكلي له تأثيره الإيجابي على السيولة الاجمالية للمصارف التجارية في دول أوروبا الوسطى والشرقية عينة البحث.

ثالثاً: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

ساهمت الدراسات السابقة في إغناء الدراسة الحالية بجوانب علمية وشكلية كثيرة وكانت الإفادة من هذه الدراسات في المجالات الآتية:

1. من خلال الدراسات السابقة تم التعرف على المراجع والمصادر البحثية والدراسات التطبيقية والتحليلية المختلفة.

2. التعرف على كيفية صياغة منهجية الدراسة وصياغة فقراتها وتسلسلها.

3. تم الاستفادة من الدراسات السابقة في ترتيب فقرات الدراسة الحالية وتسلسلها.

4. اعطت هذه الدراسات اطاراً مفاهيمياً وفكرياً واضحاً لمتغيرات الدراسة الحالية وهذا ما ساعد في تعزيز الجانب النظري واغنايه.

5. الاعتماد على المؤشرات والأدوات المالية التي تم استخدامها في هذه الدراسات واختيار الأنسب منها لمتطلبات الدراسة الحالية.

6. ساعدت في التعرف على الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة فيها وتحديد أفضل هذه الأدوات وأكثرها ملائمة لاختبار فرضيات الدراسة الحالية.

رابعاً: جوانب التمييز والاختلاف للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدد من الاختلافات ولكنها كانت متشابهة مع تلك الدراسات في كثير من جوانبها، و سيتم ذكر أبرز أوجه الاختلاف التي تميزت بها هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وكالاتي:

1. على حد الاطلاع لم يجد الباحث دراسة اخرى جمعت بين متغيرات الدراسة.

2. على حد علم الباحث ليس هناك دراسة جمعت بين هيكل التمويل والسيولة المصرفية وايجاد

العلاقة بينهما في المصارف التجارية العراقية.

3. تميزت في أنها أول محاولة لدراسة البعد الفلسفي لصياغة هيكل التمويل وأثره في السيولة

المصرفية للمصارف التجارية العراقية العشرة عينة الدراسة ولمدة عشر سنوات من 2005-

2014.

4. اختلفت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بانها قامت بقياس هيكل التمويل وتحليله

في المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة ولمدة 2005-2014.

5. تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في قياسها للسيولة المصرفية وتحليلها للمصارف

التجارية عينة الدراسة ولمدة عشر سنوات من 2005-2014.

المنشأة بتمويل موجوداتها المختلفة من خلال مصادر التمويل طويلة الأجل وقصيرة الأجل وبالنسبة للثاني فإنه يمثل التمويل الدائم المتكوّن من القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية ويستبعد منه أنواع الائتمان قصير الأجل جميعها وبهذا فإنّ هيكل رأس المال يعدّ جزءاً من هيكل التمويل (العارض، 2013: 377) وقد عُرِفَ هيكل رأس المال على أنّه خليط من الديون طويلة الأجل وحق الملكية تستخدمه المنشآت لتمويل عملياتها (Ross, et al., 2008: 6)، ولهذا فإنّ ما ذُكر عن هيكل رأس المال فإنه يمكن تعميمه على هيكل التمويل لأنّ الأول جزء من الثاني.

إنّ هيكل تمويل منشأة الأعمال يتكون من قسمين هما التمويل الممتلك والتمويل المقترض، فبالنسبة لحصص الملكية المتمثلة بالأسهم العادية التي تمثل التمويل الممتلك في حين أنّ التمويل المقترض يمثل التزاماً قانونياً لتسديد الأموال المقترضة من الدائنين ولكن في الحقيقة يجب ملاحظة أنّ المساهمين يملكون المنشأة وأصولها ولديهم السيطرة الكاملة على المنشأة ضمن الحدود القانونية وإنّ المساهمين يتحملون المخاطر المرتبطة باستثمارات المنشأة جميعها (Emery, et al., 2007: 6).

وفي الفكر المالي وردت تعاريف ومفاهيم لهيكل التمويل عدة، فقد عُرِفَ هيكل التمويل بأنّه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها وهو يتكون من العناصر كافة التي يتكون منها جانب الخصوم سواءً كانت تلك العناصر طويلة أم قصيرة الأجل (هندي، 2004: 527)، وأشير إلى هيكل التمويل على أنّه خليط من الدين والملكية الناتجة عن القرارات المتعلقة بعمليات التمويل (Pike & Neale, 2006: 727)، وعُرِفَ على أنّه مقدار الدين وحق الملكية المستخدمة في تمويل المنشأة (Weaver & Weston, 2008: 463)، وتم تعريفه بأنّه الطريقة التي يتم بها تمويل أصول المنشأة (ويستون وبرجها، 2009: 229)، وتمت

2. قياس أثر الرافعة المالية في تحديد هيكل التمويل الأمثل.

3. قياس كلفة التمويل في إطار الظروف البيئية السائدة.

4. وضع سياسة مالية سليمة للمنشأة.

ومما سبق يتبين لنا أنّ هيكل التمويل هو مجموع ما تستطيع المنشأة الحصول عليه من أموال من مصادرها المختلفة قصيرة وطويلة الأجل ممتلئة أو مقترضة، وتحاول الإدارة المالية في المنشأة الحصول على أفضل مزيج تمويلي تستطيع به تدنية تكاليف التمويل إلى أدنى ما يمكن لتزداد الأرباح إلى أقصى ما يمكن وهذا ما ينعكس على القيمة السوقية للمنشأة.

ثانياً: أهمية الهيكل المالي:

إنّ تجهيز منشآت الأعمال بالأموال تعدّ من الوظائف الرئيسية للإدارة المالية إذ أنّه على الإدارة المالية تحديد الاحتياجات اللازمة لعملية التمويل جميعها الذي يمكنها من التجهيز المستمر للأموال سواءً كان للأمد القصير أم للطويل (الزبيدي، 2008: 581)، وإنّ منشآت الأعمال لها استخدام دائم لمواردها جميعها فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في السيولة أم لتسديد التزاماتها ولذا فان وظيفة التمويل لها أهمية كبيرة تتمثّل في: (الحسناوي، 2016: 61)

1. تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواءً داخل المؤسسة أم خارجها.
2. يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة.
3. يساهم في تحقيق أهداف المنشأة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات.
4. تعدّ كوسيلة سريعة تستخدمها المنشأة للخروج من حالة العجز المالي.
5. المحافظة على سيولة المنشأة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

تعد قرارات هيكل التمويل من أكثر النواحي تعقيداً في اتخاذ القرار المالي بسبب علاقتها المترابطة بمتغيرات القرار المالي الأخرى، لأن قرارات هيكل التمويل السيئة يمكن أن تؤدي إلى تكلفة عالية للأموال التي تحصل عليها منشأة الأعمال وبذلك ينخفض صافي القيمة الحالية للمشاريع ويكون غير مقبول، وأما قرارات التمويل الفعالة التي يمكنها خفض كلفة التمويل فإنها تؤدي إلى رفع صافي القيمة الحالية للمشروع ويكون أكثر قبولاً وبذلك تزداد قيمة المنشأة (Gitman & Zutter, 2012 :523)، وغالبا ما تقاس أهمية هيكل التمويل أو أهمية هيكل رأس المال من خلال قياس الأهمية النسبية لمختلف مصادر التمويل المكونة لهما وإن الاستقرار المالي للمنشأة ومخاطر الإعسار تعتمد على مصادر تمويلها وأنواع وكميات الأصول المختلفة التي تمتلكها (Wild, et al., 2004 :537).

إن الاهتمام بهيكل التمويل يعود إلى كونه من أهم المواضيع التي تهتم المنشأة والإدارة المالية لأن هيكل التمويل هو الذي يوفر الموارد المالية اللازمة للمنشأة للقيام بأعمالها المختلفة وتغطية كلف موجوداتها، وإذا قامت الإدارة المالية باتخاذ القرارات الصائبة في هذا الجانب فإنها ستوفر للمنشأة الأموال المطلوبة وبأقل كلف للوصول إلى أهداف المنشأة الرئيسية والتي من أهمها هدف تعظيم القيمة السوقية.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الهيكل المالي:

إن اعتماد التمويل المقترض ضمن هيكل التمويل له آثاره الإيجابية في العائد على حق الملكية عندما يكون التمويل المقترض غير مبالغ فيه، وإن هذا التمويل غير متساوي لمنشآت الأعمال جميعها فهو متفاوت من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى، لأنه يتوقف على عوامل عدة أو متغيرات مؤثرة في القرارات الخاصة بهيكل التمويل يمكن طرح أهمها في ما يأتي: (العامري،

التمويل الممتك بينما تمتاز المنشأة ذات رأس المال العامل الكثيف بالاعتماد على التمويل المقترض قصير الأجل.

6. حجم المنشأة: تتوقف قابلية المنشأة في اعتماد التمويل المقترض على حجمها فالمنشآت الصغيرة تعتمد على التمويل الممتك بشكل أساسي بينما يزداد إقبال المنشآت الكبيرة على التمويل المقترض ، ومقياس الحجم أمّا أن يكون موجودات المنشأة أو مبيعاتها.

7. المرحلة في دورة حياة المنشأة: تقسم دورة حياة المنشأة على أربعة مراحل هي التقديم والتوسع والنضوج والتدهور وإنّ هذا التقسيم يساعد في تحديد الاستراتيجيات الافضل للتمويل ففي مرحلة التقديم يكون الاعتماد على التمويل المقترض قليل ويرتفع جدا في المرحلة الثانية وأمّا في مرحلة النضوج يتناقص وفي المرحلة الأخيرة ينخفض جدا.

8. موقف المقرضين: إنّ المقرضين أو الدائنين يمنحون القروض عندما تكون المعايير المالية للمنشأة المقترضة سليمة لذلك ينبغي عليها أن تتمتع بمؤشرات مالية ايجابية لتشجيع الدائنين على إقراضها.

9. الإستقرار في مبيعات المستقبل: أي إنّ المنشأة التي تتصف بنمو مستقر لمبيعاتها يكون اعتمادها على التمويل المقترض أكثر من المنشأة التي يكون معدل نمو مبيعاتها غير مستقر.

10. معدل النمو في مبيعات المستقبل: أي أنّه كلما كانت التوقعات لنمو المبيعات في المستقبل كبيرة كلما كان ذلك مشجعا على التمويل بالاقتراض وكلما زادت احتمالات تقلب المبيعات المحققة في المستقبل فإنّ الاعتماد على القروض في التمويل يجب أن ينظر اليه بتحفظ.

11. البيئة الاقتصادية: إنّ الحالة الاقتصادية لها تأثير كبير على قرارات التمويل فالازدهار الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الاجمالي تكون تأثيراتها ايجابية على هيكل التمويل.

رابعاً: مكونات المبكل المالي:

إنّ هيكل التمويل يمثل جانب الخصوم في الميزانية العمومية لأي منشأة أعمال والذي يتضمن مصادر تمويل قصيرة الأجل التي أمدها أقل من سنة ومصادر تمويل متوسطة الأجل يكون أمدها أكثر من سنة لغاية خمس سنوات ومصادر التمويل طويلة الأجل التي يزيد أمدها على الخمس سنوات (Fabozzi, et al., 2010: 25) ولكن أهم ما يمكن أن يصنف على أساسه هيكل التمويل تقسيمه على مصادر تمويل قصيرة الأجل (الأموال المؤقتة) ومصادر تمويل طويلة الأجل (الأموال الدائمة) وهذا يتم توضيحه بالشكل رقم (2) الذي يتبين فيه الميزانية العمومية التي تتكون من جانبين أحدهما يخص الأصول والثاني يخص الخصوم.

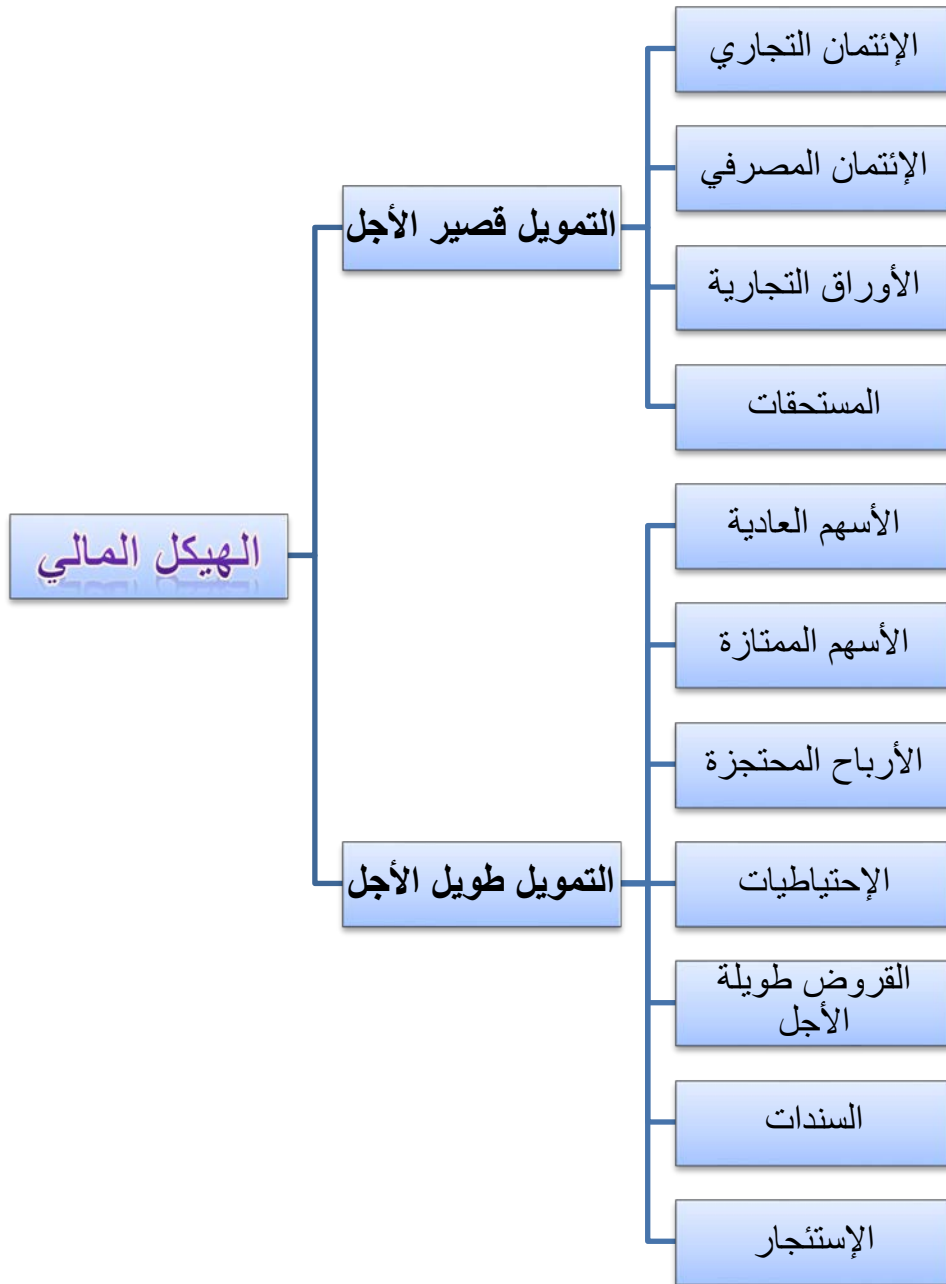
الميزانية العمومية	
الخصوم (المطلوبات وحق الملكية)	
مصادر التمويل قصيرة الأجل { المطلوبات المتداولة القروض طويلة الأجل السندات الأسهم الممتازة الأسهم العادية الأرباح المحتجزة الاحتياطات مصادر التمويل طويلة الأجل	الأصول (الموجودات)

الشكل 2 : ميزانية عمومية موضح فيها مكونات الهيكل المالي

المصدر: (Gitman & Zutter, 2012: 360) بتصرف من الباحث

ان الخيارات التمويلية المتاحة لمنشآت الأعمال الكبيرة كثيرة جدا لدرجة لا يمكن حصرها فمن جهة تستطيع منشأة الأعمال أن تمول أصولها بأموال الغير كالاقتراض من المؤسسات المالية المختلفة أو إصدار السندات أو غيرها ومن جهة أخرى يمكنها تمويل موجوداتها

باستخدام حق الملكية أما عن طريق إصدار أسهم عادية لإدخال مساهمين جدد أو عن طريق احتجاز الأرباح أي إعادة استثمار أموال المستثمرين الحاليين (Brealey, et al., 2014 :4) وفي تصنيف آخر فإن هيكل التمويل يتكون من مصادر التمويل قصير الأجل ومصادر التمويل طويل الأجل أي من مصادر تمويل مؤقتة ومصادر تمويل دائمة وكما تظهر في الشكل رقم (3).



الشكل 3 : مكونات الهيكل المالي

المصدر: من اعداد الباحث

ويمكن عرض هذه المكونات بشيء من التفصيل وكالاتي:

أ. التمويل قصير الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل الأموال التي تحصل عليها منشأة الأعمال من الغير وتلتزم بردها خلال مدة لا تزيد عن عام، وهناك مسألتان مهمتان تشغل الإدارة المالية بشأن التمويل قصير الأجل، المسألة الأولى: تتعلق بالمدى الذي يمكن أن تذهب اليه منشأة الأعمال في الاعتماد على هذا النوع من التمويل أمّا المسألة الثانية: فتتعلق بكيفية المفاضلة بين المصادر المتاحة، إنّ المسألة الأولى فتتوقف على ميل الإدارة لتحمل المخاطر في حين تتوقف المسألة الثانية على كلفة التمويل وإمكانية الاعتماد على مصدر التمويل (هندي، 2004: 527).

وفي أدناه سيتم عرض أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل:

1. الائتمان التجاري: هو تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري عند شراء بضاعة بقصد إعادة بيعها أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة ولذلك فإنّ الائتمان الاستهلاكي والبيع بالتقسيط لا يعدّ ضمن الائتمان التجاري لان الشروط الخاصة بمنح الائتمان التجاري تنص على بيع البضاعة أو المتاجرة بها (آل شبيب، 2009: 221)، إنّ في الاقتصاد المتقدم ليس مطلوباً من معظم المشتريين دفع ثمن البضائع على التسليم ولكن يسمح بمدة تأجيل قصيرة قبل تاريخ استحقاق الدفع (282: 2009، Horne & Wachowicz)، وإنّ الائتمان التجاري يطلق عليه في بعض الأحيان الحسابات أو الذمم الدائنة وإنّ الائتمان التجاري يشكل النسبة الأكبر من إجمالي التمويل قصير الأجل (النعيمة والتميمي، 2009: 352).

2. الائتمان المصرفي: تحصل المنشآت على القروض المصرفية قصيرة الأجل من المصارف وتمنح هذه القروض لمدة لا تتجاوز السنة وقد تكون في شكل تسهيلات ائتمانية مستمرة (آل

شبيب، 2010 :171)، إذا كانت منشأة الأعمال في موقف عجز نقدي مؤقت فإنه من المحتمل أن تحتاج إلى الحصول على قرض قصير الأجل، وإنّ المصارف تعدّ المورد الرئيسي لهذه القروض (Brealey, et al., 2011 :777)، قد توفر المصارف الأموال اللازمة لتمويل الاحتياجات الموسمية أو توسيع خطط الإنتاج أو النمو على المدى الطويل ولكن غالباً ما يكون نمط القروض المصرفية قصير الأجل ويعاد تجديده في حال لم تكفّ المدة الزمنية (Block & Hirt, 2000 : 210).

3. الأوراق التجارية: تعدّ الورقة التجارية من أدوات التمويل المقترض قصير الأجل التي تمثل اشعاعاً بالوفاء غير مضمون وذات أجل استحقاق ثابت يتمّ إصدارها من قبل المقترض سواء كان منشأة مالية أم غير مالية فإنها تصدر لتلبية احتياجات هذه المنشآت من الأموال (النعيمي وآخرون، 2009 :357)، إنّ المنشآت التي لها تصنيف ائتماني جيد يمكن أن تصدر الأوراق التجارية للحصول على التمويل المناسب لها من سوق المال ويكون المدى الزمني لهذه الأوراق أقل من سنة واحدة (Pilbeam, 2010 :103) وتتميز الأوراق التجارية بإمكانية التداول على نطاق واسع وتسمح للجهات المصدرة لها بالحصول على أموال كثيرة وبتكلفة أقل من مصادر التمويل الأخرى وتجنب منشأة الأعمال كل شروط الضمانات والتكاليف التي تفرضها الجهات المقرضة (الحسناوي، 2016 :67).

4. المستحقات: هذا المكون من مكونات التمويل قصير الأجل يشمل بعض الالتزامات المترتبة على المنشأة والتي يتوجب تسديدها بعد حين وخلال مدة لا تزيد عن سنة ومن أمثلة المستحقات: الرواتب والأجور المستحقة، الضرائب المستحقة، الفوائد المستحقة، الإيجارات المستحقة وغير ذلك من المستحقات (النعيمي والتيمي، 2009 :351)، وتعدّ المستحقات أو

المتأخرات مطلوبات لخدمات انجزت ولكن لم يتم دفع تكاليفها وتعد من مصادر التمويل قصيرة الأجل التلقائي وإنَّ المستحقات تمثل مصدر تمويل خالٍ من التكلفة لأنَّ الأموال الناتجة عنه هي عبارة عن تكاليف مستحقة للغير لكن ترتيبات اجراءات الدفع تقتضي التأخر في تسديدها (العامري، 2013: 253).

وذكر الكتاب والباحثون أنواع ومصادر أخرى للتمويل قصير الأجل والتي هي: السحب على المكشوف، التمويل بضمان المخزون، قروض المقاولين، التمويل بضمان الحسابات المدينة وغيرها (الحسناوي، 2016 : 64)، وفي الحقيقة لا يوجد مزيج أمثل للتمويل من مصادر التمويل قصيرة الأجل المختلفة ولكن هناك عوامل عدة يجب اخذها بالحسبان عند انتقاء مصدر التمويل قصير الأجل المناسب ومن هذه العوامل تكلفة التمويل واتاحة التمويل والمرونة وبما أنَّ كلفة التمويل تختلف بين مصادر التمويل القصيرة الأجل المختلفة فإنَّه على المنشأة العمل على تخفيض تكلفة التمويل (الميداني، 2004 : 492).

ب. التمويل طويل الأجل:

إنَّ الاستثمار في الأصول الثابتة بمختلف أنواعها يرتباط طويل الأجل للمنشأة بنوع معين من النشاط وحفظ معين للمنتجات وطريقة معينة للتشغيل وهذا الحال يدعو إلى التمويل طويل الأجل فالتمويل طويل الأجل هو المال المقدم أو المستثمر في المشروع لسنين عدة ويتكون عادة من أموال الملاك أو القروض طويلة الأجل (الحسناوي، 2016 : 121)، تعد مصادر التمويل طويلة الأجل الجزء المكمل لمكونات الهيكل المالي الذي يمثل في الوقت نفسه مكونات هيكل رأس المال وتتمثل مصادر التمويل طويل الأجل اساسا في الأسهم العادية والاحتياطات والأرباح المحتجزة والأسهم الممتازة والقروض طويلة الأجل بما فيها السندات (هندي، 2004 : 533).

إنّ التمويل طويل الأجل يمثل هيكل رأس المال في منشأة الأعمال الذي يتم توضيحه من خلال الشكل رقم (4) ويتم تصنيفه إلى مصادر تمويل مملوكة ومصادر تمويل مقترضة وكالاتي:

- مصادر التمويل المملوكة: من الطبيعي أن تعتمد الإدارة المالية في تمويل منشآت الأعمال على الأموال التي يجهزها ملاكها ثم تلجأ بعد ذلك إلى مصادر التمويل المقترضة بالشكل الذي يكفيها لدورتها التشغيلية وبالشكل الذي تفرضه عليها سياستها العامة (الزبيدي، 2006: 356).
- مصادر التمويل المقترضة: يعد التمويل المقترض من مصادر الأموال الأساسية لمنشآت الأعمال كما أنه اخذ يمثل احد البدائل الاستثمارية لدى العديد من المستثمرين (النعيمي والتميمي، 2009: 353).

الميزانية العمومية		
رأس المال الكلي	المطلوبات المتداولة	الأصول (الموجودات)
	القروض طويلة الأجل } رأس المال المقترض الأسهم الممتازة الأسهم العادية الأرباح المحتجزة الاحتياطات	
	رأس المال المملوكة	

الشكل 4 : ميزانية عمومية موضح فيها مكونات هيكل رأس المال

المصدر: (Gitman & Zutter, 2012: 523) بتصريف من الباحث

وفي أدناه سيتم عرض أهم مصادر التمويل طويلة الأجل:

1. الأسهم العادية: هي صك ملكية قابل للتحويل والتبادل وهو يعطي مالكة حق الحصول على جزء من النتائج وعائد التصفية وامكانية المشاركة في الاجتماعات (موسى ومصطفى، 2005

(281:)، وهي عبارة عن حصص ملكية في موجودات المنشأة وتستلم مقسوم أرباح في حالة تحقق صافي الدخل عندما تقرر الشركة التوزيع لهذا الدخل الصافي أو لجزء منه (العامري، 2007: 74) وهناك مزايا عدة يتمتع بها الملاك حملة الأسهم العادية هي: الحق في حضور اجتماعات مجلس الإدارة، الحق في التصويت، حق نقل ملكية الأسهم، حق الاشتراك في موجودات المنشأة عند تصفيتها، التحكم بالمنشأة وألوية الاكتتاب على الأسهم الجديدة (برغام، 2010: 441).

2. الأسهم الممتازة: وهي عبارة عن مصدر مهم من مصادر التمويل طويل الأجل وسميت ممتازة لأنها تمتاز عن الأسهم العادية بأمرين: الأمر الأول: إنّ الأسهم الممتازة لها الأولوية والحق على الأسهم العادية عند تصفية أصول المنشأة (الزعبي، 2000: 90) وأمّا الأمر الثاني: فإنّ الأسهم الممتازة لها أولوية على السهم العادي في حالة توزيع الأرباح (Brealey, et al., 499: 2001) وإنّ الأسهم الممتازة تعد من الأوراق المالية الهجينة وذلك لأنها تحمل خصائص كل من الأسهم العادية والسندات، ان الأسهم الممتازة تشبه الأسهم العادية في إنّها تمثل حصص ملكية في منشأة الأعمال وهي تشبه السندات في أنّ مالكيها يستلمون دفعات ثابتة دورية من الأرباح (Cornett, et al., 2012: 35).

3. الأرباح المحتجزة: وقد تسمى الأرباح غير الموزعة وتمثل صافي الأموال المحتجزة التي تم الاحتفاظ بها في المنشأة بدلاً من أن تدفع كتوزيعات أرباح للمساهمين (Rose & Hudgins, 479: 2008)، وتمثل إحدى مصادر التمويل الداخلي لمنشآت الأعمال ويمكن الاحتفاظ بجزء أو بكل الأرباح التي تحققت منشأة الأعمال والتي تعد أحد أهدافها الرئيسية ولذا فمتى ما تقوم المنشأة بنشاطها بنجاح فإنها تحقق أرباحاً وهذه الأرباح التي يحتفظ بها في المنشأة لغرض

إعادة استثمارها أو توزيعها على المالكين من حملة الأسهم العادية كما يمكن الاحتفاظ بجزء منها وتوزيع الجزء الآخر (آل شبيب، 2010: 183).

4. الاحتياطات: تسعى المنشآت إلى تعظيم أرباحها باستمرار لأسباب ومبررات متعددة منها إن الأرباح سوف تساهم في تعظيم القيمة السوقية للمنشأة وأنها تمكن الإدارة من عمليات التوسع والتطور ولذلك تلجأ المنشآت إلى احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة وإضافتها إلى حساب مستقل يطلق عليه الاحتياطات (الحسيني والدوري، 2008: 83).

5. القروض طويلة الأجل: تعد إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل التي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها أكثر من سنة ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع وكذلك أسلوب إعادة المبلغ بالاتفاق بين طرفي التعاقد، وإن من أهم أسباب اختيار التمويل بالقروض طويلة الأجل يعود إلى صعوبات إصدار الأسهم الجديدة والأهم من ذلك إن كلفة التمويل بالقروض أقل من المصادر الأخرى للتمويل لأنها تخفض الربح الخاضع للضريبة (آل شبيب، 2009: 218)، وهناك مصادر عدة للقروض طويلة الأجل منها المصارف المحلية، مؤسسات مالية متعددة الجنسيات، مصارف أجنبية داخل البلد وخارجه وغيرها (Fabozzi , et al., 2010: 408).

6. السندات: عندما ترغب منشأة أعمال معينة اقتراض المال من الآخرين على المدى الطويل فإنها تقوم بإصدار سندات الدين أو بيعها لهم (Ross, et al., 2003: 201)، ويعرف السند بأنه ورقة مالية يلزم الجهة المصدرة له دفع مبالغ محددة لحامله (Brealey , et al., 2007: 118)، ومن خصائص السندات أنها تكون ذات عائد ثابت وتتمتع بالقابلية على التداول في السوق المالي وتمثل اتفاقاً طويلاً للأجل تلتزم بموجبه المنشأة بتسديد دفعات دورية من الفوائد

لحملة السندات التي تمثل كلفة تتحملها المنشأة المصدرة لها عن استخدام الأموال اضافة إلى

إعادة القيمة الاسمية للسند إلى حامله (النعيمة والتيمي، 2009: 356)

7. الإستئجار: هو عقد إيجار طويل الأجل يسمح بموجبه المؤجر صاحب أو مالك الموجودات

للمستخدم أو المستأجر استخدام وتشغيل الممتلكات مقابل مدفوعات استئجار منتظمة، إن

الاستئجار اصبح من الطرق المهمة والمتزايدة في التمويل (العامري، 2010: 665)، وجدت

هذه الطريقة للتمويل هي تختلف عن الاقتراض فالمنشأة بدلاً من أن تقترض مالاً لكي تشتري

موجود ثابت تقوم بتأجير ذلك الموجود من طرف آخر وهذه العملية غالباً ما تكون تكاليفها أقل

من عملية الشراء (Brealey, et al., 2011: 353)، وبموجب عقد التأجير يحتفظ المؤجر

بملكية الأصول المؤجرة في حين ان المستأجر له الحق في اعادة الأصل إلى المؤجر أو تجديد

عقد الايجار أو شراء الاصل (تيم، 2009: 403).

وذكر (العامري، 2010: 701) مصادر عدة للتمويل طويل الأجل منها: الإندماج،

الخيارات، التعهدات وغيرها.

خامساً: الميكل المالي الأمثل:

يتضمن قرار التمويل اختيار المزيج المناسب لمصادر التمويل المختلفة التي تدعى

بالأموال المملوكة والأموال المقترضة وإن اختيار هيكل التمويل يعتمد بشكل كبير على هدف تعظيم

ثروة حملة الأسهم من خلال انعكاساته في أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وبهذا يكون

هيكل التمويل أمثلاً (النعيمة والتيمي، 2009: 341)، فالصناعات المختلفة تتطلب أنواعاً

مختلفة من التمويل (حق الملكية، الاقتراض والتمويل الداخلي) لتحقيق كفاءة الاستثمار فان بعض

الصناعات تفضل التمويل المصرفي في حين ان البعض الآخر تفضل التمويل المملوكة (Sun,)

11: 2005)، أي إنّ كل منشأة عندما تكون ضمن صناعة معينة فإنّها تتطلب مزيج تمويل خاص بها يميزها عن المنشآت الأخرى داخل القطاع الذي تعمل فيه وكذلك يميزها عن القطاعات الأخرى للوصول إلى أهدافها المرجوة.

ينبغي على المنشأة أن تحدد نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة وهذه النسب توضح عن طريق نظرية الفطيرة (شكل دائري يقسم وفق النسب) لنسب الدين مقابل حقوق الملكية في صياغة هيكل رأس المال وإيجاد التوليفة بين قيمة الدين و قيمة الأسهم والتي تجعل قيمة الشركة أقصى ما يمكن (Ross, et al, 2009 :423)، وإنّ هيكل التمويل الأمثل لا يشير فقط إلى نسبة الديون إلى حق الملكية ولكن يهتم أيضاً بهيكل استحقاق الديون أي أنّه يهتم بنسبة الديون قصيرة الأجل إلى الديون طويلة الأجل وكيفية تسديدها، فقد يكون التسديد على دفعات أو تسديد كامل الدين مع فوائده في دفعة واحدة (Copeland, et al., 2005 :615).

إنّ المدير المالي لديه اهتمامان في مجال هيكل التمويل هما: نوع التمويل وكلفته، وإنّ هذه الاهتمامات توضح عند الإجابة على التساؤلات الآتية: (Ross, et al., 2012 :3)

– كم تقترض المنشأة؟ وما هو أفضل مزيج من الدين والأسهم؟ وهل يؤثر الخليط الذي اختاره المدير المالي على كل من المخاطرة وقيمة المنشأة؟

– ما هي أقل المصادر كلفة من بين مصادر التمويل المختلفة؟

إنّ هيكل التمويل الأمثل عُرّف بأنّه المزيج بين نسبة كل من الديون والأسهم العادية والأسهم الممتازة التي تعزز سعر سهم المنشأة (Besley & Brigham, 2000 :433) وعرف على أنّه مزيج الدين وحق الملكية الذي يزيد من قيمة المنشأة (Fabozzi & Peterson, 2003 :614) وعرف أيضاً بأنّه هيكل التمويل الذي يقلل من تكلفة تمويل أنشطة المنشأة (Parrino, et al., 2012 :513)، وفي تعريف آخر لهيكل التمويل الأمثل عرف بأنّه هيكل التمويل الذي يعظم

العائد لأصحاب المنشأة إلى أقصى حد، وبما إنَّ طريقة التمويل تؤثر على ربحية المنشأة وربحية السهم وبالتالي فإنه من المهم اختيار هيكل التمويل الذي يحقق التوازن بين الأرباح وبين المخاطر المرتبطة بهيكل التمويل ذاته، وكقاعدة عامة تزداد أرباح المنشأة بزيادة الاعتماد على القروض وذلك في ما إذا كانت الاحوال الاقتصادية جيدة ولكن في حالة الظروف السيئة للاقتصاد قد ينخفض العائد على حق الملكية كثيراً في حالة الإقتراض بل قد تحقق المنشأة خسائر بسبب عبء الفوائد المدفوعة اذا ما ارتفعت نسبة مساهمة القروض في التمويل في الأحوال الاقتصادية السيئة (مختار، 2005: 219-221).

أما هيكل رأس المال الأمثل فهو هيكل رأس المال الذي تكون التكلفة المرجحة عنده في أدنى حدِّ لها وبالتالي تكون قيمة المنشأة في أقصى ما يمكن (Gitman, 2009: 573) فإنَّ هيكل رأس المال يمثل ذلك الجزء من هيكل التمويل الذي يخلق المزيج الأمثل من القروض وحق الملكية الذي يترتب عليه أحداث المبادلة بين العائد والمخاطرة (العارضي، 2013: 376) وبهذا فإنَّ مزيج التمويل الذي يجعل تكاليف التمويل في أدنى ما يمكن ويجعل قيمة المنشأة أقصى ما يمكن هو مزيج التمويل الذي يطلق عليه هيكل التمويل الأمثل.

سادساً: كلفة التمويل:

تتطلب الأعمال التجارية اموالا لتطوير المنتجات الجديدة والمصانع والأبنية ومراكز التوزيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات والتوسع عالمياً، لكل هذه الأعمال يجب أن تخمّن المنشأة مجموع المبالغ التي يتطلب استثمارها لمعرفة معدل العائد المتوقع وهل يغطي كلفة الاموال، وهذا يجعل المنشأة تحاول اختيار المزيج المناسب من بين مصادر التمويل المختلفة واتخاذ القرار بشأنها مثل قرار الشراء بدلاً من الإيجار أو قرار التمويل الخارجي بدلاً من الداخلي وهكذا (Ehrhardt &

336: (Brigham, 2011)، إنّ الكلفة بصورة عامة تعرف على أنّها ما تم التضحية به من قبل المنشأة للوصول إلى غرض معين و تقاس بالموارد التي تخلت عنها المنشأة للوصول إلى ذلك الغرض (38: 2006, Hilton, et al.)، إنّ كلفة التمويل هي الحد الأدنى لمعدل العائد على استثمار المنشأة الذي يجب أن يتم الحصول عليه من أجل تغطية تكاليف تمويله (Eun & Resnick, 2007: 423)

وبما إنّ تكلفة الأموال تتمثل في تكلفة المزيج الذي يتكون منه الهيكل المالي فإنّه عند التكلم عن تكلفة الأموال فنحن نشير في الواقع إلى قائمة عرض رؤوس الأموال المتاحة واللازمة للاستثمار، ومن هذه القائمة يتضح إنّ حجم الأموال المعروضة تختلف باختلاف التكلفة، فهو يزيد بارتفاع التكلفة ويقل بانخفاضها ويرجع ذلك إلى قدرة الموارد المالية وأيضاً درجة المخاطرة المرتبطة بها، ومن ثم يمكننا افتراض أنّ الأموال الإضافية لن تتوفّر إلّا عندما تأخذ تكلفتها في الإرتفاع أكثر وأكثر نظراً لأنّ المنشأة تتنافس مع غيرها من المنشآت الأخرى في سوق المال للحصول على هذه الأموال والفوز بها بدلاً منهم وهذا لن يتحقق إلّا من خلال رفع تكلفة هذه الأموال (حنفي وقرياقص، 2000: 421)، وإنّ تكلفة رأس المال تشير إلى تكلفة الدينار القادم من التمويل اللازم من أجل الحصول على فرصة استثمارية جديدة (Gitman & Zutter, 2012: 358).

وأنّ تكلفة كل نوع من أنواع الأموال يختلف عن الآخر وإنّ هذا الاختلاف ينبع من تباين مصدر تمويل الوحدة الإقتصادية، فتكلفة التمويل الخارجي طويل الأجل تختلف عن تكلفة التمويل الخارجي قصير الأجل وكذلك يختلفان عن التمويل الذاتي، ولذلك من غير الصحيح اخذ تكلفة نوع واحد من هذه المصادر وعدّها كلفة تمويل المنشأة (الحسناوي، 2016: 126)، فإنّ كلفة الأسهم هي كلفة إصدار السهم والفرصة البديلة للمساهمين إذا استثمروا أموالهم في مكان آخر

وأما بالنسبة للأرباح المحتجزة تعكس كلفة الفرصة البديلة لحصول المساهمين على هذه الأرباح واستثمارها بأنفسهم وبالنسبة لكلفة الدين من السهولة حسابها لأن كلفة الدين هي سعر الفائدة المدفوع مقابل استخدام الأموال لمدة محددة (Madura, 2008: 472)، إن كل منشأة لها هيكل تمويل ومخاطر معينة يمكن أن تختلف عن باقي منشآت الأعمال فيمكن للهيكل المالي لمنشأة معينة ان يختلف عن باقي المنشآت بسبب قدرته على الحصول على القروض المختلفة وسدادها بالوقت المناسب، ولذلك تختلف كلف التمويل من منشأة لأخرى على وفق المتوسط الموزون لكلفة رأس المال بحسب كل وزن من أوزان عناصر التمويل وكلفته (Shapiro, 2010: 514).

عند تحديد المنشأة للمزيج الأمثل للهيكل المالي لها فإنها تستخدم الأوزان المستهدفة لكل مصدر من مصادر التمويل إلى جانب تكلفة كل مصدر من هذه المصادر، وذلك لتحديد ما يسمى بمتوسط الكلفة المرجحة للأموال WACC والذي يمثل المتوسط المرجح لتكاليف مكونات هيكل التمويل للمنشأة إذ يدخل في حساب هذا المتوسط جميع مكونات الهيكل المالي على وفق أوزانها النسبية قياساً بحجم الهيكل ذاته (اندرأوس، 2008: 420) وان السبب الرئيس لدراسة متوسط الكلفة المرجحة للأموال هو إن قيمة المنشأة تكون في أقصى حد ممكن لها عندما يكون متوسط الكلفة المرجحة للأموال أصغر ما يمكن وتعظيم قيمة التدفقات النقدية للمنشأة وبالتالي فإن المنشأة عندما ترغب باختيار هيكل تمويل فإنها تبحث عن هيكل التمويل الذي يكون فيه متوسط الكلفة المرجحة للأموال أقل ما يمكن (Ross, et al, 2013: 420).

ومن ذلك نستنتج إن كلفة التمويل هي مجموع كلف مصادر التمويل المختلفة سواء أكانت قصيرة ام طويلة الأجل أو أن هذه المصادر كانت مملوكة أو مقترضة فعندما تكون هذه الكلفة منخفضة فإن العائد على أصول المنشأة يكون مرتفعاً وبذلك تحقيق الأهداف المرجوة.

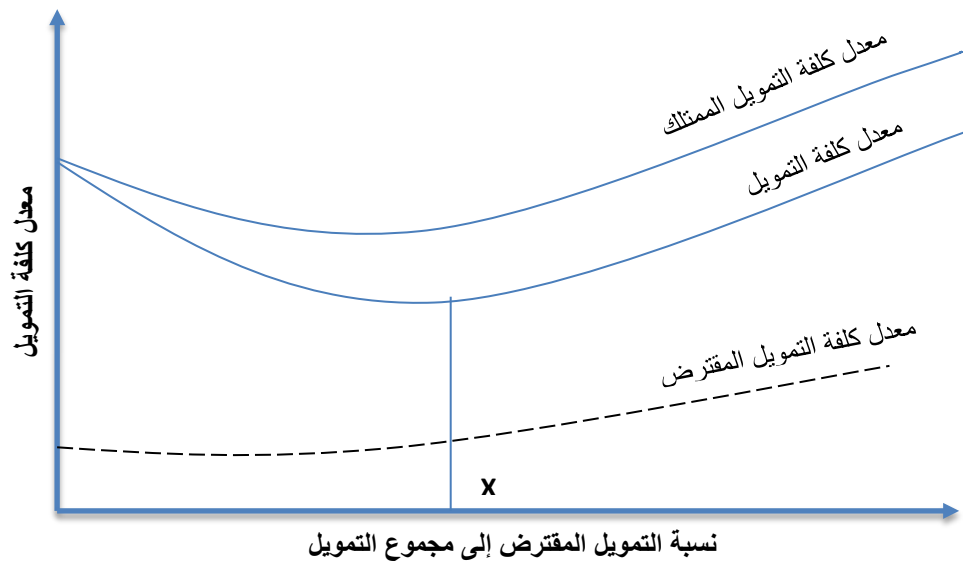
سابعاً: نظريات الهيكل المالي:

إنّ موضوع تحديد هيكل التمويل المناسب ومدى تأثيره على القيمة السوقية لمنشأة الأعمال وكلفة الأموال المرجحة لا يزال يمثل جدلاً فكرياً معقداً لدى المهتمين بالإدارة المالية، ولهذا ظهرت توجهات فكرية متعددة وكذلك هناك عدد من النظريات التي حاولت تجسيد العلاقة بين هيكل التمويل ومزيجه من الأموال المملوكة والأموال المقترضة ومدى تأثير ذلك على أهم أهداف الإدارة المالية وهي تعظيم القيمة السوقية لمنشأة الأعمال وعلى أهم متغيرات قراراتها وهو متوسط الكلفة المرجحة للأموال (الزبيدي، 2004: 760).

ولأهمية هذه النظريات أو ما تسمى بالمدخل سيتم استعراض عدد من هذه النظريات للاطلاع على أهم وجهات النظر حول هذا الموضوع وأوجه الشبه والاختلاف بينها وهي كالآتي:

1. النظرية التقليدية:

يطلق اسم المدخل التقليدي على الدراسات التي تسلم بوجود هيكل مالي أمثل، التي تفترض ومن بدون برهنة على صحة الفرضية التي مفادها: على المنشأة ان تحدد هيكلها مالياً أمثل يتضمن نسبة مثالية للتمويل المقترض تجعل كلفة التمويل عند حدها الأدنى، وفي هذا الإطار فان الاستخدام الرشيد للتمويل المقترض في الهيكل المالي للمنشأة يزيد معدل العائد على حق الملكية فالتوفيق الأمثل بين التمويل المقترض والممتلك في الهيكل المالي يجعل معدل كلفة التمويل في أدناه ويعظم معدل العائد على حق الملكية (العامري، 2013: 311) وفي الشكل رقم (7) يتبين أنّ معدل كلفة التمويل تتخفض مع زيادة نسبة التمويل المقترض في الهيكل المالي إلى أن تصل إلى النقطة X بعدها يأخذ معدل كلفة التمويل بالإرتفاع وذلك بسبب الإرتفاع في كلفة التمويل الممتلك الناتج عن زيادة نسبة الاقتراض في الهيكل المالي الذي يؤدي إلى زيادة كلفة التمويل.

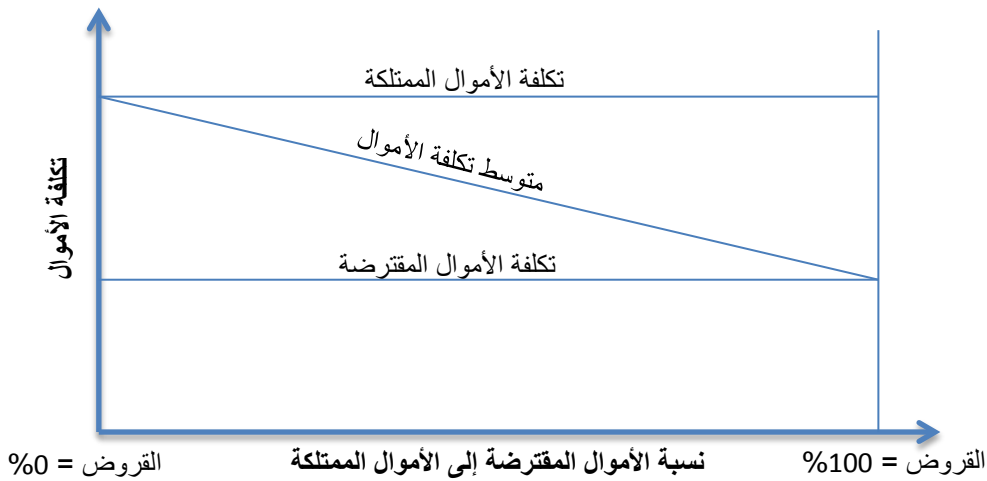


الشكل 5 : النظرية التقليدية

المصدر: (العامري، 2013: 313)

2. نظرية صافي الربح:

يفترض مدخل صافي الربح أنّ تكلفة كل من الاقتراض وحقوق الملكية ثابت لا يتغير بتغير نسبة الاقتراض، فارتفاع أو انخفاض نسبة الاقتراض في هيكل رأسمال المنشأة لا يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض في معدل العائد على الاستثمار الذي يطلبه المقرضون أو الملاك وطالما أنّ تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة إصدار أسهم عادية جديدة فإنّ زيادة نسبة الاقتراض أي نسبة مصادر التمويل الرخيصة يترتب عليها انخفاض في تكلفة الأموال وارتفاع في قيمة المنشأة بالتبعية (هندي، 2005: 95) ويمكن توضيح فكرة هذه النظرية من خلال الشكل رقم (5) الذي يبين ان تكلفة الأموال تنخفض كلما زادت قيمة الأموال المقترضة وانخفضت قيمة الأموال المملوكة أي كلما زادت قيمة الاقتراض إلى حق الملكية.



الشكل 6 : نظرية صافي الربح

المصدر: (هندي، 2000: 638)

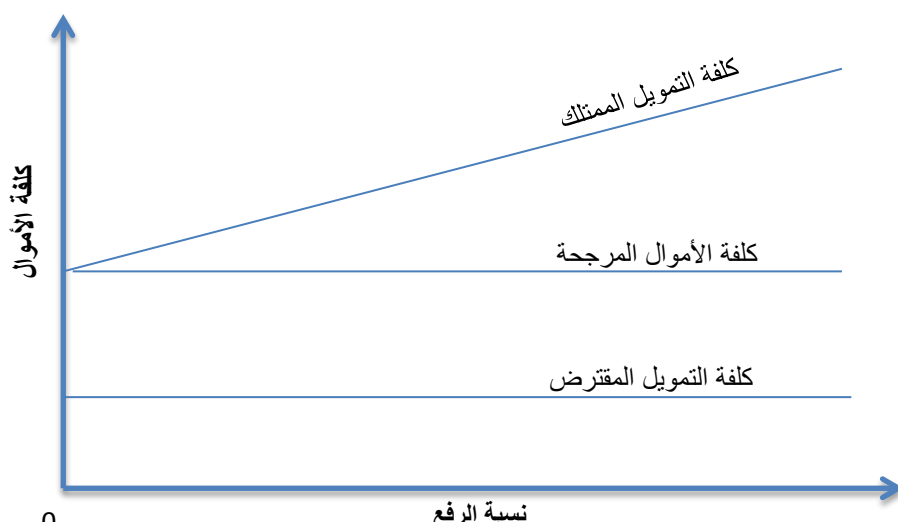
3. نظرية صافي ربح العمليات:

إنّ هذه النظرية ترى أنّ كل الهياكل التمويلية التي تستخدمها المنشأة تعد مقبولة ما دامت تكلفة التمويل ثابتة والمنشأة يمكنها أن تتجاهل مسألة هيكل التمويل تماماً وهذا لا يمكن ان يحظى بالقبول لأنّه أهمل المخاطر المالية كما أنّه لا يقدم أي عون للمديرين عند اتخاذ القرارات للاستفادة من التغيرات المالية، وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية: (الحسناوي، 2016: 102)

- إنّ تكلفة الدين ثابتة.
- إنّ التكلفة الكلية للتمويل ثابتة.
- إنّ استخدام الدين ذي الكلفة الأقل يزيد المخاطر المالية على حملة الأسهم مما يزيد من كلفة الملكية.

من الشكل رقم (6) يتبين ان كلفة الأموال المرجحة تبقى ثابتة وهذا يعني عدم وجود

هيكل تمويل أمثل رغم ان كلفة التمويل الممتلك قد ارتفعت.



الشكل 7 : نظرية صافي ربح العمليات

المصدر: (الزيدي، 2004: 777)

4. نظرية Modigliani–Miller:

يعدّ Modigliani و Miller مؤسسا الإدارة المالية بمفهومها الحديث ولقد قدم هذان الباحثان تحليلا منطقيا لأثبت أن تكلفة الأموال لا تتأثر بتغير نسبة الاقتراض وهو ما يتفق مع مدخل صافي ربح العمليات وإنّ هذه النظرية تقوم على عدد من الفروض هي: (هندي، 2000: 644)

– إنّ المعلومات عن المنشآت العاملة في السوق متاحة ومجانية.

– إنّ المستثمر يمكنه شراء ما يحتاجه من الأوراق المالية مهما صغرت الكمية.

– إنّ المستثمر رشيد.

– يمكن وضع المنشأة في مجموعات على أساس درجة مخاطرة النشاط.

اثبتت نظرية Modigliani–Miller أنّه في حالة عدم وجود تكاليف الإفلاس

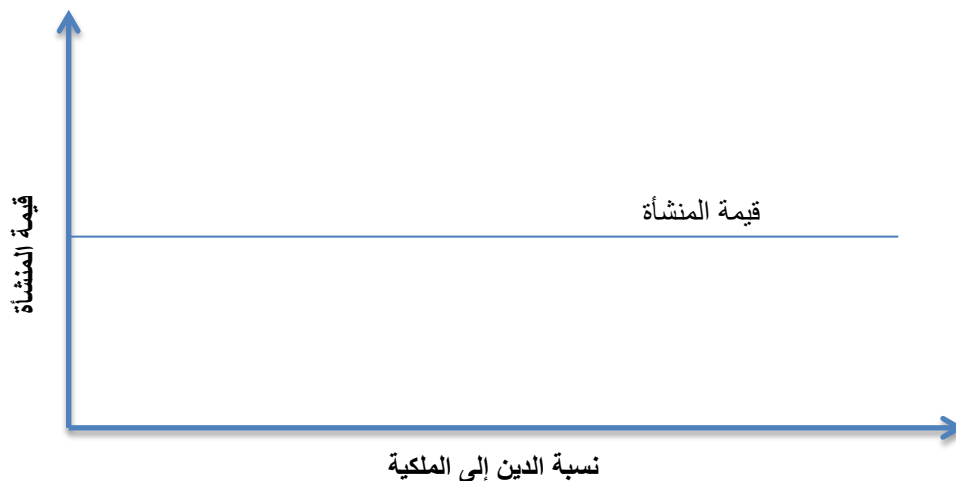
والوفورات الضريبية على مدفوعات الفوائد لكانت قيمة المنشأة مستقلة عن هيكلها المالي أي أنّ

هذه النظرية برهنت على أنّ وجود الوفر الضريبي على مدفوعات الفوائد قد يؤدي إلى زيادة قيمة

المنشأة ولهذا إذا أردنا زيادة قيمة المنشأة إلى أقصى ما يمكن فيجب علينا تمويل كل الأصول في

المنشأة من الأموال المقترضة (Jensen & Meckling, 1976 :332)، وأنّ نظرية Modigliani–Miller فيها اقتراحان هما:

الإقتراح الأول: ويسمى بنموذج الدائرة وبشيران فيه إلى إنّ القيمة السوقية لأي منشأة أعمال مستقلة عن هيكل التمويل فيها وان القيمة السوقية للمنشأة تتحدد من خلال خصم صافي ربح العمليات الذي تكونه المنشأة بمعدل خصم يتمثل بمعدل العائد المطلوب على الاستثمار يناسب خصائص الخطر للشريحة التي تنتمي إليها منشأة الأعمال، أي أنّ قيمة المنشأة تتأثر فقط بقرارات الاستثمار ولا تتأثر بهيكل التمويل (الزبيدي، 2004 : 791)، وهذا الاقتراح يفترض عدم وجود الضرائب وإنّ قيمة منشأة الأعمال لا تتأثر بهيكل رأس المال الذي هو مزيج من الديون والأسهم (Focardi & Fabozzi, 2004 :84) وإنّ الشكل رقم (8) يبين أنّ قيمة منشأة الأعمال لا تتأثر بقرارات التمويل التي تتخذها الإدارة المالية في منشأة الأعمال.

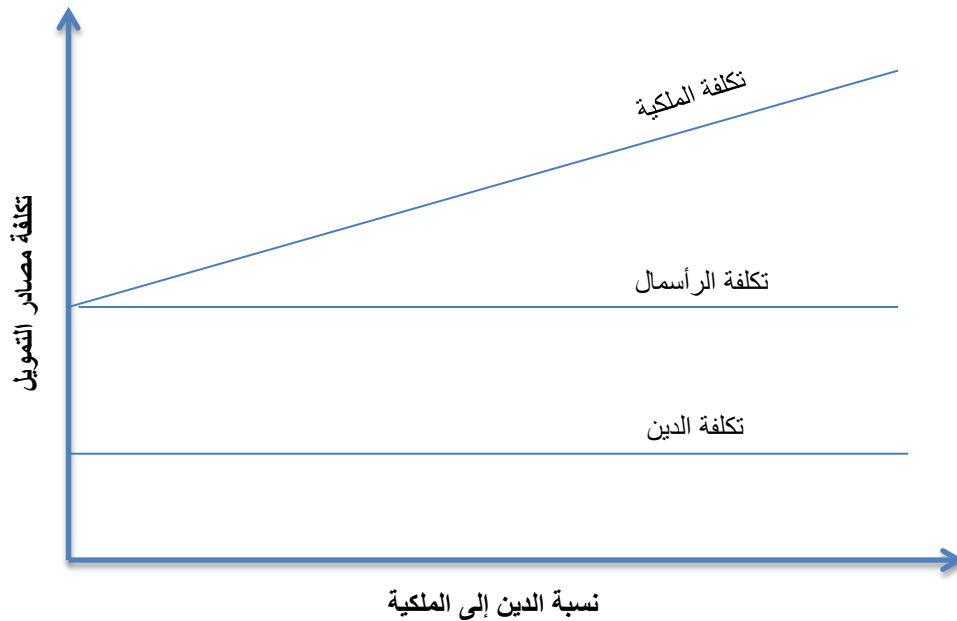


الشكل 8 : نظرية Modigliani-Miller المقترحة الأولى

المصدر: (الميداني، 2004 :675)

الإقتراح الثاني: يشير إلى أنّ معدل العائد المطلوب من قبل الملاك في المنشأة يعتمد على القروض في هيكل التمويل، يساوي معدل عائد مطلوب من قبل منشأة مماثلة وتنتمي لشريحة

الخطر نفسها ولكنها لا تعتمد على القروض في هيكل تمويلها إضافة إلى بدل مخاطرة محدد بالفرق بين كلفة التمويل المرجحة للمنشأة وكلفة التمويل المقترض مضروباً في نسبة الاقتراض إلى حق الملكية (الزبيدي، 2004 : 803) كما مبين في الشكل رقم (9).

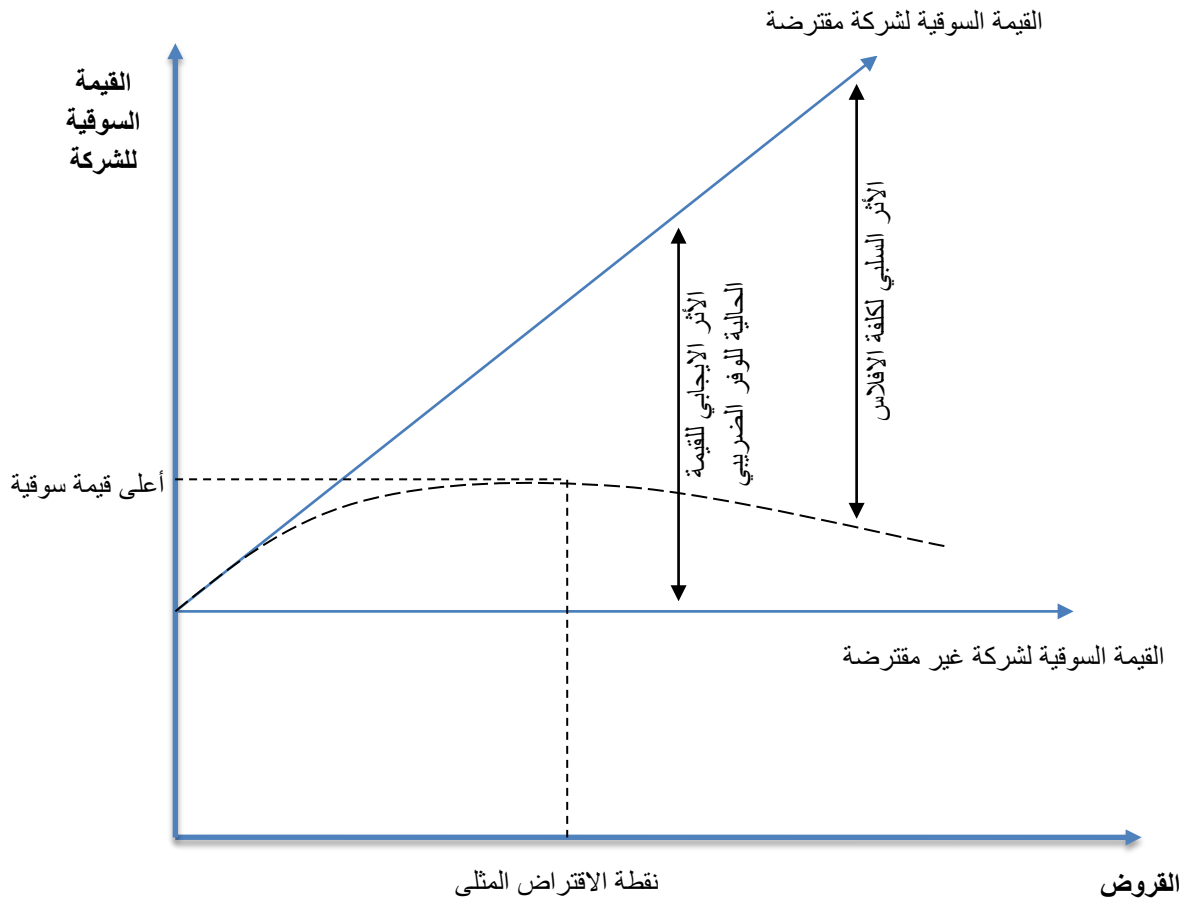


الشكل 9 : نظرية Modigliani-Miller المقترح الثاني

المصدر: (Ross, et al., 2010 :517)

5. نظرية التوازن

هي النظرية القائلة بأن المنشأة تقوم بالاقتراض إلى أن تصل إلى النقطة التي تكون فيها منفعة الوفر الضريبي للديون تساوي بالضبط التكلفة التي تأتي من احتمال زيادة التأثير السلبي للإفلاس، وسميت هذه النظرية بهذا الاسم لأنها تفترض أن المنشأة تكون أصولها وعملياتها ثابتة ولكن من الممكن أن تحدث تغيرات فقط في نسبة الديون إلى حقوق الملكية (Ross, et al., 2006 :554) وبمعنى آخر فإن القرار الأمثل للاقتراض الذي يضمن أعلى قيمة سوقية للمنشأة ما هو إلا محصلة للتوازن بين الأثر الإيجابي الذي تحدثه القيمة الحالية للوفورات الضريبية والأثر السلبي الذي تسببه كلفة الإفلاس (الزبيدي، 2004 :816) وكما موضح في الشكل رقم (10)



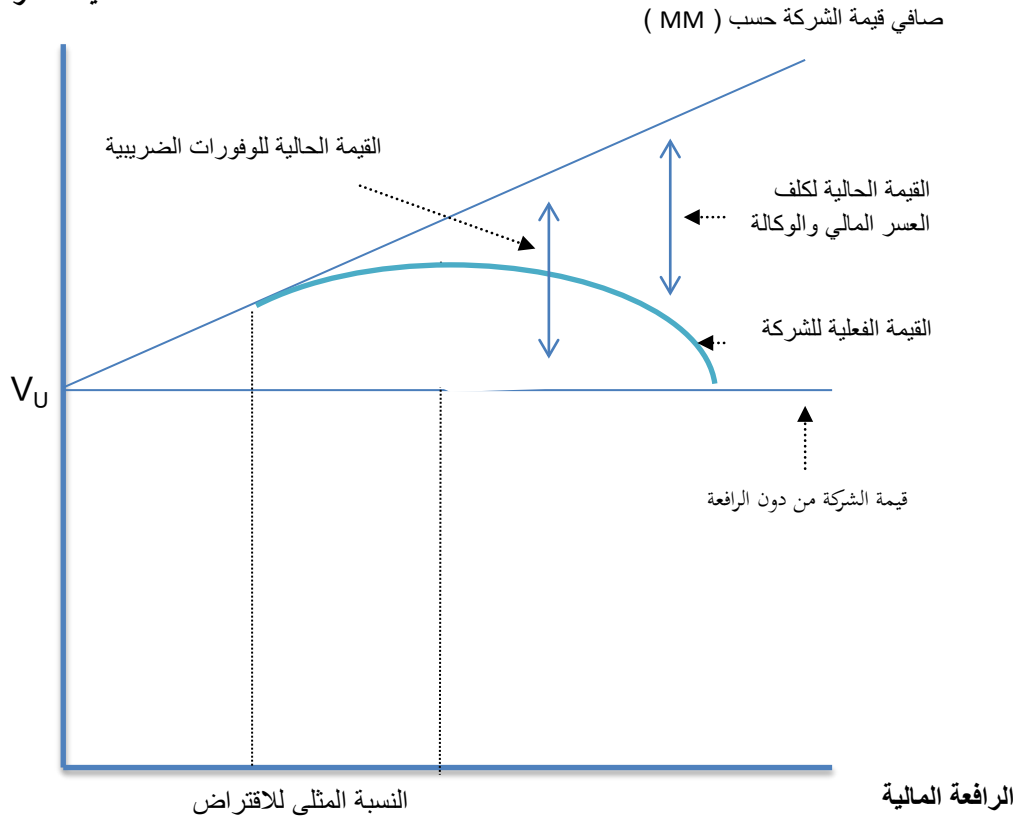
الشكل 10 : نظرية التوازن

المصدر: (Brigham & Houston, 2007 :459)

6. نظرية التبادل

بوصفها واحدة من أكثر وجهات النظر السائدة من نظريات هيكل التمويل، إنّ نظرية التبادل تركز على الوفر الضريبي وكلفة الإفلاس وتناقش حالة المنشآت التي تكوّن هيكل تمويل أمثل والذي يوازن بين مزايا الوفر الضريبي للقروض مقابل تكاليف الإفلاس (Dang, et al., 2012:465) وإنّ هذه النظرية تقول بأنّ المدراء يحاولون مبادلة الفوائد مقابل تكاليف استخدام الدين لتحديد هيكل رأس المال الأمثل للمنشأة (Parrino, et al., 2012 :513) وكما موضح في الشكل رقم (11)

قيمة الشركة



الشكل 11 : نظرية التبادل

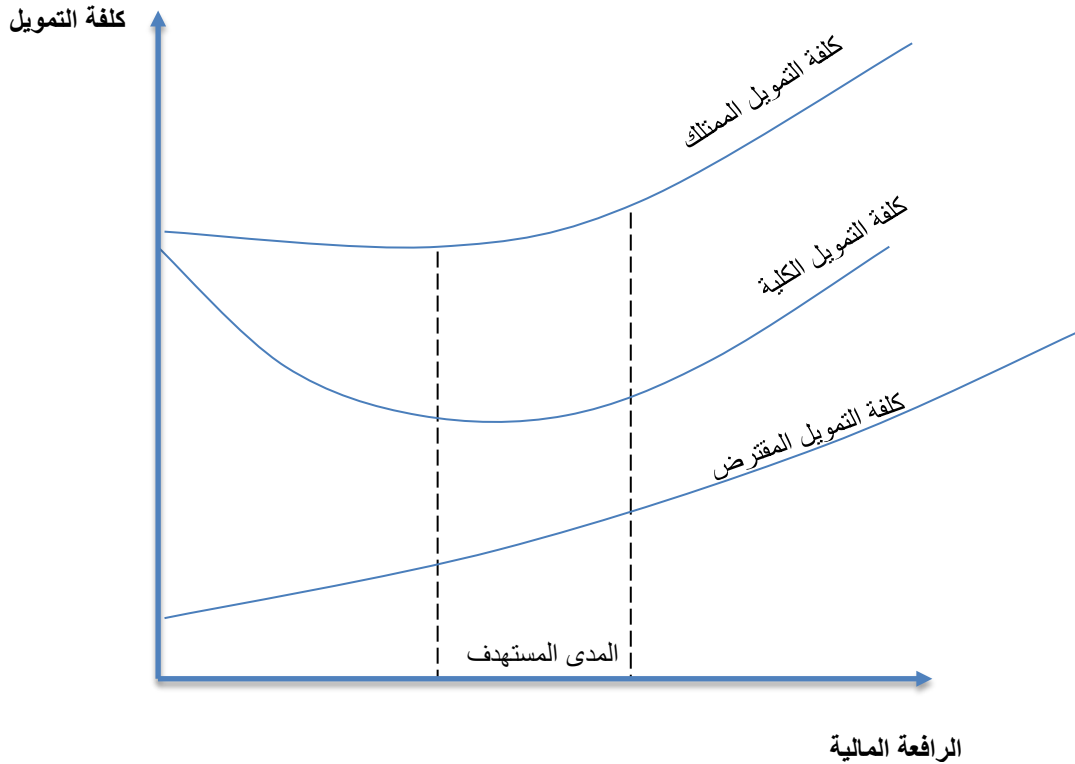
المصدر: (Brigham & Houston, 2009 :438)

7. نظرية الالتقاط

إنّ نظرية الالتقاط هي نظرية للمفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية فإنّها تنص على أنّه عندما تكون المنشأة بحاجة إلى التمويل الخارجي وبوجود المعلومات اللامتماثلة فإنّها تستخدم التمويل الداخلي طالما متاح لها ذلك وكما تقوم باستخدام الدين عند عدم كفاية التمويل الداخلي بدلاً من إصدار الأسهم (العامري، 2010 :249) وبمعنى آخر أن منشآت الأعمال في حال رغبتها الحصول على الأموال لتسيير أعمالها تفضل الاقتراض على إصدار الأسهم إذا كان التمويل الداخلي لديها غير كافٍ (Brealey, et al., 2012 :465) ولهذا فإنّ ترتيب التمويل بحسب أفضليته للمنشآت يكون على النحو الآتي: أولاً: التمويل الذاتي المتكون من

الأرباح المحتجزة والاحتياطيات، وثانياً: التمويل الخارجي الذي يعتمد في البدء على التمويل المقترض المتمثل بإصدار السندات وبعدها يتم اللجوء إلى الأدوات المالية الهجينة كالأسهم الممتازة ويأتي بعدها إصدار الأسهم العادية كملاذٍ أخير للحصول على الأموال (الحسناوي، 2016: 100) وهناك عدد من الآثار المترتبة على هذه النظرية هي: (Brealey & Myers, 2000 :526)

- تفضيل الشركات للتمويل الداخلي.
 - سياسة توزيع أرباح صعبة بالإضافة إلى التقلبات غير المتوقعة في الربحية وفرص الاستثمار وهذا يعني أنّ التدفقات النقدية المتولدة داخلياً قد تكون في بعض الأحيان أكثر من النفقات الرأسمالية وأحياناً أخرى أقل.
 - إذا احتاجت المنشأة لتمويل خارجي فإنّها تبدأ أولاً بالدين ثم تتجه إلى الأوراق المالية الهجينة مثل الأسهم الممتازة وربما تتجه إلى إصدار الأسهم كملاذٍ أخير.
- وإنّ الشكل رقم (12) يوضح هذه النظرية.

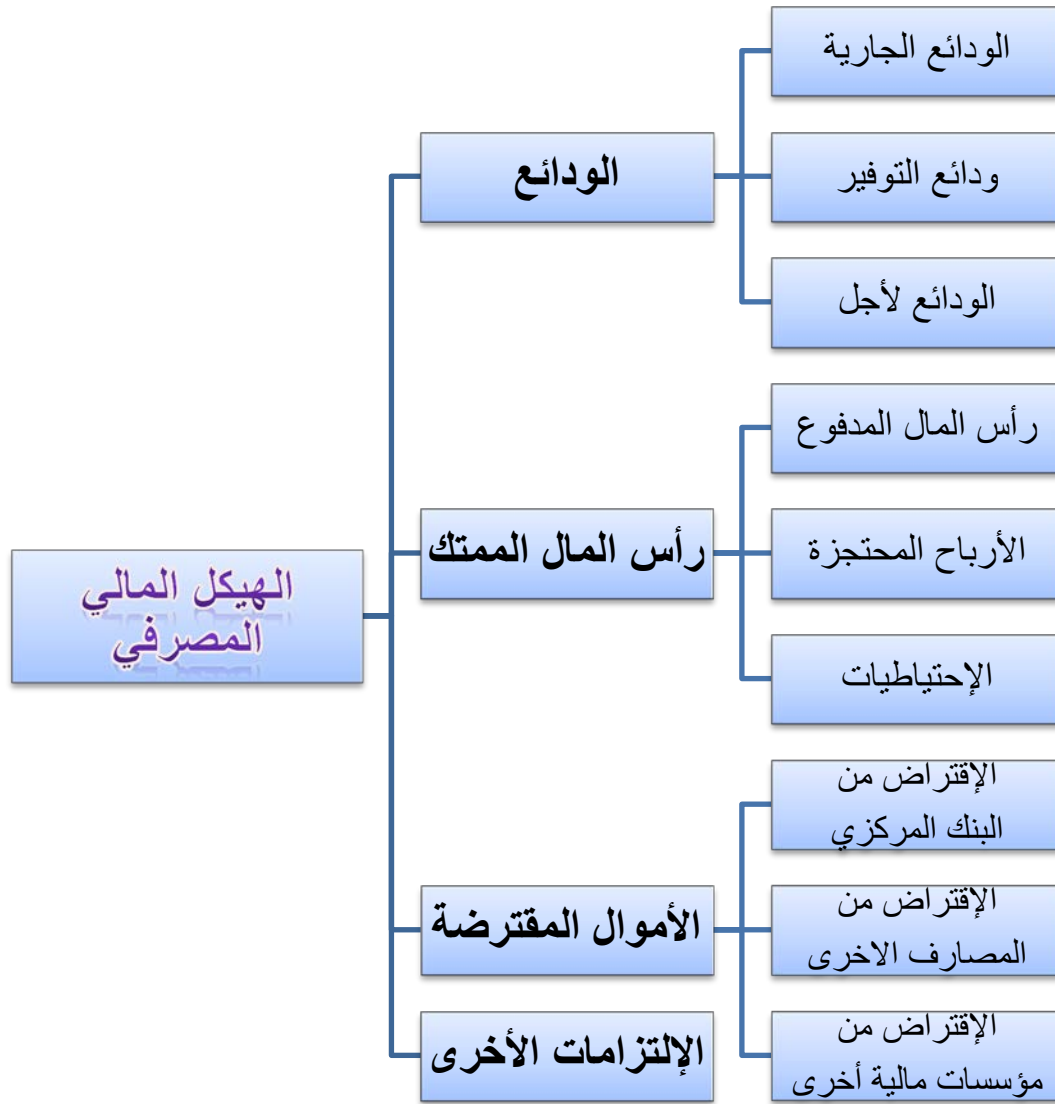


الشكل 12 : نظرية الالتقاط

المصدر: (العامري، 2010 :255)

ثامناً: مكونات الهيكل المالي المصرفي:

هناك العديد من مصادر التمويل في المصارف التجارية بما في ذلك الأموال المقترضة من المصارف الأخرى والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها والأموال المقترضة من البنك المركزي والقروض بالعملة الأجنبية وكذلك رأس المال ومع ذلك تبقى الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال الغير (Al-kandari, 2009 :94) وإنّ المصادر الرئيسية للأموال في المصارف التجارية تظهر في الشكل رقم (13)



الشكل 13 : مكونات الهيكل المالي المصرفي

المصدر: من اعداد الباحث

ويمكن توضيح مكونات هيكل التمويل في المصارف التجارية كالآتي:

أ. الودائع:

الالتزامات الرئيسية في أي مصرف تجاري هي ودائعه، وإنّ الودائع تمثل مطالبات مالية محتفظ بها من قبل المنشآت المختلفة والأسر والحكومات لدى المصرف التجاري، وفي حال تصفية أحد المصارف التجارية فإنّ العائدات من بيع أصوله يجب أولاً أنّ تستخدم لتسديد مطالبات المودعين وأنّ الدائنين الآخرين والمساهمين يتلقون ما بقي من الأموال (Rose & Hudgins, 138: 2008)، ويمكن النظر إلى الوديعة على أنّها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة. (هندي، 2011: 63) وتعرف الودائع على أنّها الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من الأفراد والمؤسسات العامة بهدف الاحتفاظ بها لدى المصرف بحسب الغاية من إيداعها (حداد وهذول، 2005: 163)

إنّ الودائع هي أكثر ما يميز المصارف التجارية عن غيرها من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وإنّ الودائع هي مطلوبات على لمصرف ويجب أن تدار بشكل يؤدي إلى تعظيم ربحية المصرف ولهذا يجب على المصرف العمل بشكل جيد كوسيط بين المودعين وطالبي الأموال. (Heffernan, 2005: 1)، إنّ حسابات الودائع هي المصدر رقم واحد لأموال معظم المصارف التجارية وليس جميعها وإنّ الودائع تعتبر العنصر الأساسي الذي يبين الدور المهم الذي تؤديه المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية، وإنّ قدرة الإدارة والموظفين على جذب الودائع من المنشآت والأفراد مقياس مهم لقبول المصرف من قبل المجتمع (Rose & Hudgins, 397: 2013)، وتقسم الودائع لأنواع عدة هي:

1- الودائع الجارية: هي المبالغ التي تودع لدى المصرف من دون تحديد مدة معينة ويحق

لصاحب الوديعة مراجعة المصرف في أي وقت لغرض سحبها وتكون من دون فائدة وقد

تسمى هذه الودائع بالودائع الوقتية أو أمانة وقتية (الشمري، 2014 : 321) وقد تسمى

بالودائع تحت الطلب وإنّ هذا النوع من الودائع له درجة مخاطرة عالية على المصرف بسبب

السحب المفاجئ لهذه الودائع من قبل الزبائن ويجب على إدارة المصرف الاستعداد لمثل هذه

السحوبات والتهيؤ لها مثل السحب النقدي قبل نهاية الأسبوع أو السحب غير المتوقع أو

السحب في حالات الأزمات الاقتصادية (Saunders & Cornett, 2008 :534)

2- ودائع التوفير: ويطلق عليها أيضاً حسابات دفتر التوفير أو الودائع الإيداعية وإنّ هذه الودائع

كانت ذات شهرة كبيرة وشائعة الاستخدام سابقاً ولكن قلّت شعبيتها حالياً وإنّ هذا النوع من

الودائع غير قابل للسحب من قبل الزبون إلا في أجله المحدد وإنّ المصارف وضعت شروطاً

جزائية كبيرة عند السحب قبل موعد الاستحقاق (Cecchetti, et al., 2011 :331) وإنّ

ودائع التوفير تعمل على جذب صغار المدخرين أي الزبائن الذين لا يملكون ثروات كبيرة

ولكن لديهم أموال بمقدار قليل يرغبون بزيادتها وإنّ هذا النوع من الودائع لا يمكن سحبه بشيك

(Madura, 2010 :463).

3- الودائع لأجل: تتميز بأنها تحمل استحقاقاً معيناً يتم الاتفاق عليه بين المصرف والمودع وإنّ

سعر الفائدة على هذا النوع من الإيداعات يتسم بالارتفاع تعويضاً عن الحرمان الذي يتعرض

له المودع خلال مدة ايداعه وأيضاً تعويضاً عن المخاطرة التي قد يتعرض لها (الزبيدي،

2011 :101) وتتراوح مدة هذه الودائع من 3 اشهر إلى 10 سنوات إذ كلما زادت المدة

ارتفع سعر الفائدة (طالب واخرون، 2013 :66) وإنّ الودائع لأجل هي ودائع لا يمكن

1- رأس المال المدفوع: إنّ رأس المال المدفوع هو الذي يوفر التمويل الأولي للمصرف التجاري في هيكل تمويل المصرف الذي يتكون من الأسهم العادية عند بدء تأسيس المصرف إذ إنّ الأرباح التي يحصل عليها المصرف تكون من حصة حاملي هذه الأسهم وإنّ المصارف الصغيرة أو الناشئة حديثاً تستخدم هذه الأموال لتسيير أعمالها المصرفية وبالخصوص الإقراض (Eyler, 2010 :74).

2- الأرباح المحتجزة: وقد تسمى الأرباح غير الموزعة وتمثل صافي الأموال المحتجزة التي تم الاحتفاظ بها في المصرف بدلاً من أن تدفع كتوزيعات أرباح للمساهمين (Rose & Hudgins, 2008 :479).

3- الإحتياطيات: هي المبالغ التي تستقطعها المصارف من أرباحها السنوية على مر السنين فتراكمت في صورة احتياطي لتساعدها على ممارسة أعمالها كافة (ابو حمد وقدوري، 2005 :111)، إنّ المصارف التجارية تكسب المال في المقام الأول عن طريق اقراض المال وبالتالي عليها الاحتفاظ باحتياطيات رأسمالية قدر الامكان وينبغي أن تكون هذه الاحتياطيات متناسبة مع حجم محفظة القروض ومخاطرها لديها (Pilbeam, 2010 :45).

ت. الأموال المقترضة:

هناك أشكال مختلفة من الأموال المقترضة تختلف باختلاف المصدر الذي تقترض منه المصارف التجارية وهذه الأشكال هي:

1- الاقتراض من البنك المركزي: إنّ البنوك المركزية تمنح ثلاثة أنواع من القروض هي: (Rose & Hudgins, 2013 :436)

- القروض الأولية المتاحة لفترات قصيرة لا تتجاوز اسابيع عدة ويجب أن تكون المصارف المقترضة قد استنفذت مصادر التمويل الأخرى.

- القروض الثانوية المتاحة للمصارف التجارية التي تستخدم كمصادر تمويل إضافية ولا يمكن استخدامها لتوسيع أصول المصارف المقترضة.
- القروض الموسمية التي يمنحها البنك المركزي لمدة أطول نسبياً من القروض الأولية وهذه القروض تمنح للمصارف الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج لتمويل موسمي.
- 2- الإقتراض من المصارف الأخرى: إنّ المصارف التجارية قد تحصل على بعض احتياجاتها من الأموال من المصارف الأخرى وإنّ المصارف تقرض بعضها بقروض قصيرة الأجل وإنّ هذه القروض غير مضمونة بضمانات موثوقة وبهذا يجب على المصارف المقرضة أن تثق بالمصارف المقترضة دون تقديم أي ضمانات (Cecchetti, 2008 :278).

- 3- الإقتراض من المؤسسات المالية الأخرى: هو إقتراض طويل الأجل يدعم رأس مال المصرف ويزيد من طاقته الاستثمارية وهذه القروض أمّا أن تكون على شكل سندات أو على شكل اتفاق مباشر بين المصرف وأحد المقرضين من المؤسسات المالية غير البنك المركزي والمصارف التجارية وإنّ هذا الإقتراض يتميز عن الودائع في أنّه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني (ابو حمد وقدوري، 2005 :112).

ث. الإلتزامات الأخرى:

وهي المطلوبات التي تستحق الدفع وتكون صغيرة نسبة إلى مجموع الخصوم وتشمل حسابات الفواتير المستحقة التي لم يتم دفعها وكذلك مستحقات الرواتب والأجور (Thomas, 2006 :209) فضلاً عن مبالغ قد تكون مستحقة لمنشآت أو مستحقات ضريبية لم يتم دفعها أو أرباح أسهم لم توزع بعد أو بعض الإلتزامات للدائنين في اثناء إعداد الميزانية وهي مبالغ ضئيلة جداً بالعادة مقارنة بمجموع مصادر التمويل في المصارف التجارية (عبد الله والطراد، 2006 :89).

تاسعا: المؤشرات المعتمدة لتحليل الهيكل المالي:

قبل الخوض في مؤشرات التحليل الخاصة بهيكل التمويل لا بد من التطرق الى الرافعة المالية لما لها من علاقة مباشرة بهيكل التمويل ومؤشرات تحليله، وإنّ الرافعة المالية مصطلح يطلق على استخدام الدين في هيكل تمويل المنشأة وكلما زادت نسبة الديون على المنشأة كنسبة من الموجودات كلما زادت درجة الرافعة المالية لذلك فان الرافعة المالية تزيد من الإيرادات المحتملة للمساهمين ولكنها في الوقت نفسه قد تزيد من احتمالات الضائقة المالية والفشل التجاري (Ross, et al., 2010 :23)، إنّ الرافعة المالية تقاس بالدرجة التي تعتمد فيها المنشأة على القروض في تمويل أصولها وتظهر الرافعة المالية في قائمة الدخل كمصروف للفوائد التي تسبب تغيرات اضافية في صافي الدخل بالإضافة إلى تغيرات في دخل التشغيل بسبب الرافعة التشغيلية وإنّ زيادة التغيرات في صافي الدخل تعكس المخاطر المالية (احمد، 2008 :90)، وإنّ استخدام منشأة الأعمال لمصادر التمويل ثابتة الكلفة مثل القروض والأسهم الممتازة يعظم كل من المخاطر والعوائد المتوقعة على استثمارات المنشأة (Megginson, et al., 2008 :404).

وقد عُرِّفت الرافعة المالية على أنّها مدى استخدام الأوراق المالية ذات الدخل الثابت في هيكل رأس المال (Brigham & Houston, 2009 : 425)، وبالنسبة لدرجة الرفع المالي فإنها تعني العلاقة بين مساهمة المالكين ومساهمة الآخرين في تمويل منشأة الأعمال، إنّ درجة أو مستوى الرفع المالي له تأثير مهم على درجة المخاطر المرتبطة بالأعمال وسيتم توضيح نسبة استخدام الاقراض في تمويل المنشأة من خلال نسب الرفع المالي أو ما تسمى بنسب المديونية (Atrill, 2012 :69)، إنّ الرفع المالي له ثلاثة آثار مهمة هي: (Brigham & Ehrhardt, 2005 :449).

- إنّ جمع الأموال من خلال الاقتراض يمكن المساهمين المحافظة على سيطرتهم على المنشأة دون زيادة استثماراتهم فيها.
- إنّ المنشأة غالباً ما تكون مكاسبها أكثر عند الاستثمار في الأموال المقترضة ولهذا فإنّ العوائد التي سوف يجنيها المساهمون أكثر وكذلك المخاطرة تكون أكبر.
- ينظر الدائنون إلى حق الملكية التي توفر لهم درجة الأمان وبالتالي كلما وجد الدائنون إنّ الأموال المملوكة أكبر كانت المخاطر التي تواجههم أقل.
- ولتحليل هيكل التمويل يمكن الاعتماد على مجموعة من النسب التي تقيس حجم الأموال التي قدمها المالكون قياساً بتلك التي قدمها الدائنون وإنّ لهذه المؤشرات أهميتها من نواح عدة فالدائنون ينظرون إلى حق الملكية الذي يضع لهم هامش أمان لتسديد ما بذمة المنشأة لهم وإنّ المالكين يستطيعون تمويل عمليات المنشأة من دون اشراك الدائنين في إدارتها (الشماع، 1992: 103)، إنّ هذه النسب قد تسمى بنسب الرافعة المالية وقد تسمى أيضاً بنسب المديونية وهي تقيس مدى اعتماد المنشأة على الديون في تمويل أصولها أي انها تبيّن مقدار رأس المال الذي ساهم به المالكون بالمقارنة مع القروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول المنشأة (ويستون وبرجها، 2010: 203)

إنّ هذه النسب أو المؤشرات تبيّن مدى قدرة منشأة الأعمال على الوفاء بالتزاماتها من الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل (McGuigan, et al., 2009: 59) ويهتم المحللين الماليين والمقرضين في الأجل الطويل بقدرة المنشأة على سداد ديونها ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها، إذ أنّ قدرة المنشأة على سداد الديون ودفع الفوائد يلعب دوراً مهماً في تحديد سعر الفائدة الذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة، ويستخدم المحللين الماليين والمقرضين نسب الرفع لقياس المدى الذي استخدمت به المنشأة أموال الغير بتكلفة ثابتة من أجل تحسين العوائد المتحققة لمالكي المنشأة، ولأهمية الديون في حساب النسب المالية المتعلقة بالمخاطرة التمويلية والقدرة على السداد

في الأجل الطويل (حداد، 2009 :74) فإنّ المحللين الماليين والمقرضين يستخدمون النسب التالية لتحديد مديونية المنشأة:

1- نسبة تمويل الموجودات بالديون: إنّ هذه النسبة تقيس نسبة التمويل الخارجي للخصوم (93 : 2009 : Brigham & Houston)، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان اعتماد المنشأة أكبر على الأموال المقترضة لتمويل أنشطتها (44 : 2010 : Megginson, et al.) وتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة تمويل الموجودات بالديون} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

ويمكن حسابها باستخدام الصيغة الآتية: (572 : 2009 : Saunders & Cornett)

$$\text{نسبة الدين الى الاصول} = \frac{\text{المطلوبات طويلة الاجل} + \text{المطلوبات قصيرة الاجل}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

ويمكن حسابها أيضاً باستخدام المعادلة الآتية: (43 : 2006 : Adair)

$$\text{نسبة الدين الاجمالي} = \frac{\text{اجمالي الموجودات} - \text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

2- نسبة الديون إلى حق الملكية: هذه النسبة تؤثر مدى مساهمة الدائنين في موجودات الشركة بالمقارنة مع مساهمة المالكين (العامري، 2013 :80)، وهي تقيس العلاقة بين اجمالي الديون (القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل اضافة إلى أي شكل اخر من اشكال المطلوبات) إلى إجمالي حق الملكية (رأس المال المدفوع والأرباح المتراكمة) (562 : 1983 : Bernstein) وتحسب هذه النسبة كما يلي: (55 : 2004 : Ross, et al.)

$$\text{نسبة الديون الى حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

3- نسبة هيكل رأس المال: يتم حساب نسبة هيكل رأس المال بقسمة القروض طويلة الأجل على مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تسمى بهيكل رأس المال والذي يتضمن كل من القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية ويكشف هذا المؤشر الأهمية النسبية للقروض طويلة الأجل في هيكل رأس المال لذا فإنها تعدّ مؤشراً للحكم على المخاطر المالية (هندي، 2000: 98) ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية: (الحسناوي، 2016: 264)

$$\text{نسبة الدين طويل الاجل الى هيكل رأس المال} = \frac{\text{المطلوبات طويلة الاجل}}{\text{حق الملكية} + \text{المطلوبات طويلة الاجل}} \times 100$$

4- مضاعف الملكية: توضح هذه النسبة كيفية استخدام المنشأة للرفع المالي الكلي وتشير إلى عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية من دون تحمل أي التزامات ثابتة (اندراس، 2008: 103) ويحسب هذا المؤشر كالآتي: (Ross, et al., 2008: 60)

$$\text{مضاعف الملكية} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{حق الملكية}}$$

5- نسبة الخصوم المتداولة: وتحسب هذه النسبة بقسمة الديون قصيرة الأجل أو الخصوم المتداولة على اجمالي الخصوم لمعرفة نسبة التمويل بالدين قصير الأجل نسبة إلى اجمالي المطلوبات وحق الملكية وتحسب على النحو الآتي: (الحيالي، 2007: 113)

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{اجمالي الخصوم}} \times 100$$

وان المنشأة لا تلجأ إلى زيادة الديون قصيرة الأجل لتمويل عملياتها الطويلة الأجل الا بعد استنفاد قدرتها على الاقتراض الطويل الأجل بسبب انخفاض رأسمالها أو ارتفاع المخاطر التشغيلية لها بسبب احتمالات تأثر حجم نشاطها سريعاً بالتغيرات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي (الشواورة، 2013: 320)

6- نسبة الخصوم المتداولة إلى إجمالي الديون: هذه النسبة تشير إلى نسبة الديون قصيرة الأجل

من إجمالي الديون وتحسب بقسمة المطلوبات المتداولة على إجمالي المطلوبات وكالاتي:

(Leach & Melicher, 2009 :189)

$$100 \times \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{اجمالي المطلوبات}} = \text{نسبة المطلوبات المتداولة الى اجمالي المطلوبات}$$

7- معدل المديونية طويلة الأجل: ويتم قياس هذه النسبة بقسمة القروض طويلة الأجل على حقوق

الملكية و كالاتي: (الصياح والعامري، 2007 :72)

$$100 \times \frac{\text{القروض طويلة الاجل}}{\text{حق الملكية}} = \text{نسبة الدين طويل الاجل الى حق الملكية}$$

8- نسبة المديونية قصيرة الأجل: تستخدم في القروض قصيرة الأجل لتقيس العبء الذي تفرضه

المطلوبات المتداولة على حق الملكية أو أنها القدرة التي تمتلكها حقوق الملكية في المنشأة لتغطية

التزاماتها قصيرة الأجل (سعيد، 2013 :236) وتحسب كالاتي: (الشوارة، 2013 :320)

$$100 \times \frac{\text{القروض قصيرة الاجل}}{\text{حق الملكية}} = \text{نسبة الدين قصير الاجل الى حق الملكية}$$

المبحث الثاني

المنطلقات الفكرية لمخاطرة السيولة

خصص هذا المبحث ليتناول المتغير الثاني للدراسة وما يتعلق به فكيرا كمفهوم

السيولة المصرفية، أهميتها، أهدافها، مكوناتها، أنواعها، نظرياتها مؤشرات قياسها وغيرها وكمالاتي:

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية:

المصرف التجاري هو الوسيط المالي الذي يقوم بجمع الأموال وتخصيصها من وإلى الجمهور، ويتم تحديد أداء المصرف منفرداً والنظام المصرفي عن طريق سلوك المصارف في إدارة الأصول والخصوم، والهدف من إدارة الأصول والخصوم هو الحصول على الربح وتحسين قيمة المنشأة ضمن قيود معينة و من بين هذه القيود السيولة وقد تكون اهمها ولذلك فإنّ إدارة الأصول والخصوم ترتبط بمتطلبات السيولة (1: Wuryandani, 2012).

إنّ موضوع السيولة المصرفية له أهمية كبيرة تفوق أهمية السيولة في المؤسسات المالية و منشآت الأعمال الأخرى فلهذا سوف يتم توضيح السيولة بصورة عامة في منشآت الأعمال المختلفة وبعدها يتم توضيح السيولة المصرفية بشي من التفصيل.

يعد موضوع السيولة من أهم المواضيع التي تواجه الإدارة المالية في منشآت الأعمال المعاصرة، وبالتالي تعدّ إدارة السيولة من أهم مسؤوليات المدير المالي لإيجاد الحلول المناسبة من خلال الموازنة بينها وبين الربحية، ويقصد بالسيولة معنيين: سيولة المنشأة وسيولة أصولها، أما بالنسبة لسيولة المنشأة يقصد به وجود أموال سائلة على شكل نقد في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة وبما يمكن المنشأة من تسديد التزاماتها للغير في موعد الاستحقاق وكذلك يمكنها من القيام بعملياتها التشغيلية ومواجهة الحالات الطارئة وإنّ سيولة المنشأة تعتمد على سيولة أصولها، واما

المقصود بسيولة أصولها فهي سهولة وسرعة تحويله إلى نقد جاهز من دون خسائر (السفني، 2013: 58)، وبالنسبة للمصارف التجارية فيمكن أن نفرّق بين السيولة على مستوى المصرف الفردي والسيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل (إذ أنّ الجهاز المصرفي يشمل كل من البنك المركزي وكافة المؤسسات المالية الأخرى التي من ضمنها المصارف التجارية) فإنّ السيولة على مستوى المصرف منفرد تعني قدرته على مواجهة التزاماته، بينما إنّ السيولة على مستوى الجهاز المصرفي تعني قدرة الجهاز المصرفي بمجموعه على تلبية طلبات الإئتمان جميعها وفي أي وقت (اللوزي واخرون، 1997: 101)، ومن ناحية اقتصادية يتم النظر إلى الأصل على أنّه سائل اذا كانت السوق التي يتم فيها تداول هذا الأصل له عمق أو تكون هذه السوق واسعة النطاق وكذلك يكون في هذه السوق العديد من المشترين والبائعين (Mishkin, 2013: 132).

تمثل السيولة الأموال النقدية المتاحة أو الجاهزة الموجودة فعلياً في صندوق المنشأة أو في حسابها الجاري التي يمكن استخدامها فوراً في عمليات الشراء وسداد الالتزامات المترتبة عليها (عقيلي، 2013: 360) وتشير السيولة إلى سهولة تحويل الأصول وسرعتها إلى نقد من دون خسارة كبيرة في القيمة، إنّ الموجودات المتداولة هي الأكثر سيولة وتشمل النقد والأصول التي سيتم تحويلها إلى نقد خلال سنة من تاريخ الميزانية العمومية، والذمم المدينة هي عبارة عن مبالغ لم تجمع بعد من الزبائن للسلع والخدمات التي تباع لهم بعد تسوية الديون المعدومة المحتملة، والمخزون الذي يتكون من مخزون المواد الخام التي تستخدم في الإنتاج ومخزون الإنتاج تحت التصنيع ومخزون السلع تامة الصنع، وبالنسبة للموجودات الثابتة هي أقل سيولة من الأصول الأخرى وتشمل العقارات والآلات (Ross, et al., 2010: 21)، ويتوجب على منشآت الأعمال الحفاظ على مصادر كافية من الارصدة النقدية لتستخدمها في أداء التزاماتها في وقت استحقاقها،

وإنّ المنشأة التي تكون غير قادرة على ذلك ينخفض منسوب السيولة لديها وتصبح في وضع حرج من الناحية المالية حتى لو كانت تحقق أرباحاً جيدة (ولش، 2010: 112).

وإنّ واحدة من المهام التي تواجه إدارة أي مصرف هي ضمان السيولة الملائمة في الأوقات جميعها بغض النظر عن ظهور حالات طارئة مفاجئة، ويعد المصرف التجاري سائلاً اذا كان بإمكانه الوصول بسهولة وبسرعة وبكلفة معقولة إلى الأموال القابلة للإتفاق وفي الوقت نفسه الذي يحتاج فيه لتلك الأموال، وهذا يشير إلى إنّ المصرف يكون سائلاً أما في حالة وجود الأموال التي يحتاجها تحت تصرفه حالياً أو يمكنه من جمع الأموال التي يحتاجها في الوقت المناسب عن طريق الاقتراض أو بيع الأصول (Rose & Hudgins, 2005: 347).

وقد وردت تعاريف عدة للسيولة بصورة عامة في منشآت الأعمال فتم تعريفها بأنها امكانية الحصول على النقد أو الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة (Brealey, 93: 2009, et al.)، وتمت الإشارة إليها على أنّها قدرة المنشأة على الوفاء التام لالتزاماتها بحسب استحقاقها (Frank, et al., 2013: 604)، وعرفها (Lee, 2011: 2) بأنها القدرة على شراء أو بيع كميات كبيرة من السندات المالية بسرعة وبكلفة منخفضة، وكذلك عرفت السيولة بأنها القدرة على تحويل الأصل إلى نقد بسرعة و من دون خسارة القيمة (Parrino, et al., 2012: 30)، وأشار إليها (Ball) على أنّها سهولة تحويل أحد الأصول إلى نقد (Ball, 2012: 42)، وعرفها (طالب واخرون) بأنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بسهولة ومن دون خسائر أي إنّّه يجب إنّ تكون لدى منشأة الأعمال أما أصول سائلة أو أصول شبه سائلة لتتمكن من تحويلها إلى نقد بالسرعة الممكنة ومن دون خسائر لتغطية متطلباتها النقدية (طالب واخرون، 2013: 80)،

وعرفت السيولة على أنها توفر النقد أو ما يعادله بشكل مستمر وفاعل (Nadia & Rosa, 2014: 92).

وبالنسبة للسيولة المصرفية فقد عرفت بأنها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها (Heffernan, 2005: 105)، وأشار إلى السيولة المصرفية على أنها إمكانية تحويل الموجودات المالية للمصرف إلى أموال نقدية من دون التعرض إلى خسارة ملحوظة في القيمة (الرفاعي، 2008: 342)، وكذلك تعرف على أنها عبارة عن الموقف النقدي للمصرف ومدى قدرته على سداد التزاماته المستحقة (ابو كرش، 2010: 137)، ومما سبق يمكن إن نعرف السيولة المصرفية على أنها (قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقد بسهولة وبسرعة وبأقل خسارة لتسديد التزاماته المستحقة وتلبية احتياجات زبائنه).

وأما إدارة السيولة تم الإشارة إليها على إنها الأنشطة التي تستهدف كسب عائد ايجابي من الارصدة النقدية العاطلة والحصول على تمويل منخفض الكلفة لتلبية الاحتياجات غير المتوقعة ونقص السيولة النقدية (Smart & Megginson, 2009: 698)، وأما بالنسبة لإدارة السيولة في المصرف التجاري فقد عرفت بأنها مقدرة المصرف التجاري على مقابلة كل طلبات السحب من الارصدة النقدية المودعة لديه من دون إن يترتب على ذلك تفويت فرص ممكنة للربح (مبارك، 1985: 154)، وذكر (Mishkin, 2007: 226) إن إدارة السيولة في المصرف التجاري مهمتها الأساسية الحفاظ على ما يكفي من النقد في الصندوق وكذلك الحصول على الأصول السائلة بما فيه الكفاية لتلبية التزامات المودعين واحتياجات الزبائن المختلفة، ويمكن تعريف إدارة السيولة المصرفية بأنها (الأنشطة التي تعمل على تغطية التزامات المصرف وتلبية احتياجات زبائنه من خلال الاحتفاظ بقدر كافي من الأصول السائلة ومن دون خسارة).

ثانياً: أهمية إدارة السيولة المصرفية:

تهتم منشآت الأعمال بإدارة السيولة لغرض أداء الالتزامات قصيرة الأجل عند حلول أجل الاستحقاق لهذه الالتزامات لأنّ التوقف أو التأخر عن أداء هذه الالتزامات يؤدي إلى الضرر بالمساهمين إذ يترتب على ذلك التأثير في الأوضاع الحالية والمستقبلية لمنشأة الأعمال وبذلك نستنتج إنّ النقص في السيولة يؤثر على ثروة المساهمين، وإنّ الأموال التي تقابل هذه الخصوم قصيرة الأجل خلال دورة التشغيل هي الأصول المتداولة، وبذلك نجد إنّ قدرة المنشأة على أداء الالتزامات تتوقف على عاملين هما سيولة الأصول والتدفق النقدي المتولد عن العمليات (حنفي وقرياقص، 2000: 78)، وإنّ أهمية إدارة السيولة تأتي من إتّها وسيلة لضمان استمرار عمل منشأة الأعمال وتعزيز سمعتها المالية وهي مفتاح لكسب ثقة المتعاملين مع المنشأة كما تعد وسيلة قد تجنب المنشأة خسائر رأسمالية ناجمة عن البيع الاضطراري لبعض الأصول والأوراق المالية لمواجهة الالتزامات، وإنّ عدم توفر السيولة لدى المنشأة قد يدفعها إلى إشهار إفلاسها أو تقليص حدود نشاطها (الحسناوي، 2016: 296).

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية إذ لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة اضافية من المودع عندما يرغب بسحب ودائعه إذ أنّ ذلك سيؤدي إلى زعزعة ثقة الزبون بالمصرف إلّا أنّ باقي المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته وهناك امكانية في طلب مهلة اضافية للتسديد من دون إنّ يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو أن يؤثر سلبيا على سلامة المركز المالي لمنشآت الأعمال غير المالية (الحسيني والدوري، 2008: 94)، وذلك لأنّ نقص الأصول السائلة في المصارف غالبا ما يؤدي إلى مشاكل لأنّ المصارف تكون غير قادرة على جمع الأموال من الاسواق المالية، وبما إنّ المصارف التجارية

تتميز عن غيرها من المؤسسات المالية في تقديم التسهيلات الائتمانية وكذلك ودائع الزبائن الجارية لدى المصرف فإنّ المصرف يتحتم عليه الحصول على السيولة اللازمة التي تعزز ثقة الزبائن من مودعين وطالبي انتمان (Heffernan, 2005: 105)، وإنّ عامل السيولة وثيق الصلة بعنصر الثقة في المصرف التجاري التي هي أساس وجوده، لأنّ الثقة في المصرف التجاري تعود إلى الاعتقاد في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته ومن دون خسارة في قيمتها، وبما إنّ النقود هي أكبر الأصول سيولة بل هي السيولة ذاتها ولكنها في الوقت نفسه غير مدرة للدخل، ولذلك فإنّ محاولة التوفيق والموائمة بين عاملي السيولة والربحية تحتم على المصرف ضرورة إنّ يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة لمواجهة اعتبارات السيولة والجزء الباقي يتم توظيفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية (مبارك، 1985: 154).

وكذلك تكمن أهمية إدارة السيولة في المصارف التجارية في أنّ المصرف التجاري يحتاج دائما إلى سيولة من أجل الاستعداد لمواجهة سحبيات المودعين وكذلك لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية لذلك تظهر أهمية إدارة السيولة في المصارف التجارية بالآتي: (الشمري، 2009: 376)

- إنّها تظهر المصرف أمام المتعاملين في السوق المالية بمظهر عالي من الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الوفاء بالتزاماته تجاه الاطراف جميعها.
- إنّ السيولة تشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأنّ المصرف قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.
- التأكيد على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته والتعهدات الملتمزم بها.
- السيولة تمكن المصرف من عدم قيامه ببيع موجوداته بخسارة للإيفاء بالتزاماته.
- وجود السيولة يمكن المصرف من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف الأخرى أو البنك المركزي.

ثالثاً: أهداف إدارة السيولة المصرفية:

إنّ الإدارة المالية على المدى القصير لا بد وإنّ تعطي أهمية كبيرة لمستوى السيولة في المنشأة، وذلك لأنّ تحقيق زيادة كبيرة في الربح التشغيلي لوحده لا يحمي المنشأة من مخاطر شحة السيولة، كما وإنّ الزيادة الكبيرة في درجة السيولة لا تحمي المنشأة من مخاطر الانخفاض الكبير في الربح التشغيلي، لذلك لا بد من الموازنة الدقيقة بين هدفي الربحية والسيولة (الشوارة، 2013: 50)، وإنّ من أهم ما يجب أن تقوم به الإدارة المالية في منشأة الأعمال هو تحليل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة والتي لها تأثير مباشر على مستوى السيولة في المنشأة، إذ أنّ الأصول المتداولة اذا تجاوزت الخصوم المتداولة يعني أنّ المنشأة يمكنها تغطية التزاماتها المستحقة وعندما تكون الخصوم المتداولة اكبر من الأصول المتداولة ففي هذه الحالة تكون المنشأة غير قادرة على تسديد التزاماتها وفي هذه الحالة قد تتعرض المنشأة للإفلاس (Weygandt, et al., 2012 :481).

إنّ من أهم أهداف إدارة السيولة في منشأة الأعمال هو المحافظة على رصيد نقدي موجب (أي إنّ التدفق النقدي الداخل اكبر من التدفق النقدي الخارج) وإنّ المنشأة تستطيع من خلاله مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، واذا لم تستطع المنشأة المحافظة على رصيد نقدي موجب فإنّه سيترتب على ذلك نشوء ما يسمى بالعجز النقدي والذي قد يتحول إلى العسر المالي، وإنّ العسر المالي هو عدم وجود نقد جاهز أو شبه نقد كافيين لمواجهة حاجات المنشأة مما ينشأ عنه عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية في موعد استحقاقها (حداد، 2009: 21) وإنّ للعسر المالي درجتين بسيطة وخطيرة فعندما يكون العسر المالي ذو درجة بسيطة يطلق عليه وصف العسر الفني والذي يحدث عندما لا يتوفر لدى الإدارة المالية نقد جاهز وكافي لسداد

حاجتها لمدة زمنية محدودة تستطيع بعدها من ترتيب أوضاعها وسداد هذه الحاجات أو الوفاء بالالتزامات، وعندما يكون ذو درجة خطيرة يطلق عليه وصف العسر الحقيقي هو الوضع الذي تكون فيه القيمة السوقية لموجودات المنشأة أقل من قيمة الديون المستحقة عليها مما يجعل الإدارة عاجزة عن سداد التزاماتها (الزيدي، 2004: 62-64).

ومن الأهداف المهمة أيضاً لإدارة السيولة النقدية في منشآت الأعمال دفع الالتزامات النقدية المستحقة وفي المقابل يجب على إدارة النقدية تقليل الأرصدة النقدية المعطلة لأن احتفاظ المنشأة بأرصدة كبيرة يعني زيادة في التكاليف التي لا يكون لها مبرر، فإنّ المنشأة إذا قررت الاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة فإنّ ذلك يحرمها من عوائد تلك الارصدة اذا ما تم استثمارها في امور أخرى (العارضي، 2013: 261).

وعليه يمكن حصر أهم الأهداف الرئيسية لإدارة السيولة المصرفية في النقاط الآتية:

1. دفع الالتزامات المستحقة في موعد استحقاقها أو عند الطلب للودائع الجارية.
2. تلبية طلبات الزبائن لمختلف التسهيلات الإئتمانية في وقت الطلب عليها.
3. تقليل الأرصدة النقدية المعطلة التي ليس لها مبرر والتي قد تسبب تكلفة اضافية.

رابعاً: أسباب الاحتفاظ بالسيولة المصرفية:

إنّ منشآت الأعمال غالباً ما تحتفظ بسيولة نقدية وبأشكال متعددة منها الأوراق النقدية المختلفة والمسكوكات النقدية وكذلك الحسابات والودائع المصرفية قصيرة الأجل مما يتيح للمنشأة سرعة الوصول لهذه الأموال ولكن هنا يمكن إن نقف عند التساؤل الآتي: لماذا على منشأة الأعمال الاحتفاظ بمبالغ نقدية أو شبه نقدية كبيرة مع إنّ هذه المبالغ لا تدر أي عائد للمنشأة أو يكون

عائدها قليل جدا ؟ يمكن الاجابة على هذا التساؤل من خلال ذكر الأسباب التي تجعل المنشآت

تحتفظ بالسيولة النقدية وهي كالآتي: (Pike & Neale, 2006 :367)

1. تلبية الاحتياجات اليومية: تحتفظ منشآت الأعمال بالسيولة لتلبية الاحتياجات النقدية الروتينية

كتمويل الصفقات الاعتيادية لشراء المواد الخام ودفع النفقات والضرائب ومقسوم الأرباح

(العارضي، 2013 :229) وكذلك هذه السيولة النقدية تمكن المنشأة من تسديد الفواتير التي

حان وقت استحقاقها، وإنّ هذه المبالغ السائلة التي يجب على المنشأة تحديدها لتلبية متطلبات

التوازن بين معاملاتها المختلفة تعتمد على كل من متوسط حجم الصفقات التي تتم من قبل

منشأة الاعمال ودورة النقدية فيها (Berk, et al., 2012 :582).

2. مواجهة الاحتياجات الطارئة: إنّ التدفقات النقدية غالبا ما يصعب التنبؤ بها فلذلك ينبغي على

منشآت الأعمال أن تحتفظ بسيولة كافية لتلبية المدفوعات النقدية غير المتوقعة (Pike &

Neale, 2006 :367) وكمثال على هذه الحالات الطارئة الكوارث الطبيعية أو الاضرابات

العمالية (العارضي، 2013 :229) وكذلك تدهور الحالة الاقتصادية في البلد أو عدم توفر

المواد الخام وغيرها من الحالات المفاجئة الطارئة التي تكون المنشأة فيها بأمس الحاجة إلى

السيولة النقدية.

3. دافع المضاربة: تحتاج منشأة الأعمال في بعض الأحيان إلى اغتنام الفرص لتنفيذ بعض

صفقات الشراء بأسعار مناسبة أو منخفضة وبالتالي فهي قد تخصص جزءا من رصيد السيولة

النقدية لمواجهة هذه الحالات (الشماح، 1992 :213)، وإنّ المنشأة عند احتفاظها بالنقدية

يساعده ذلك على اقتناص بعض الفرص المربحة كشراء كميات كبيرة من السلع بأسعار

منخفضة أو شراء الأوراق المالية عند هبوط أسعارها على إن يتم بيعها عند ارتفاع الأسعار (اندرأوس، 2008: 206).

4. متطلبات الرصيد المعوض: إنّ المصارف تخلق النقود عن طريق اقراض الأموال المودعة لديها وبذلك فإنّه كلما ازداد حجم الودائع أدى ذلك إلى تحسين مركزها في تحقيق الأرباح وأنّ هذه المصارف عندما تقدم الخدمات المصرفية المختلفة لزبائنها فإنّ ذلك يفرض عليهم ترك ارصدة نقدية بالحدود الدنيا على شكل ودائع لتغطية كلف تلك الخدمات، كما إنّ المصارف تطلب أيضاً من المقترضين الاحتفاظ بجزء من الأموال المقترضة على شكل ودائع لديها وإنّه كلا نوعي الودائع تسمى بالرصيد المعوض (النعيمة واخرون، 2007: 265).

فضلا عن هذه الأسباب التي تدعو للاحتفاظ بالسيولة النقدية في منشآت الأعمال فإنّه يوجد هناك مزايا عدة يمكن أن تستفاد منها منشأة الأعمال في حالة احتفاظها بسيولة نقدية منها: (الحسناوي، 2016: 297)

- الاستفادة من الخصم النقدي وخصم الكمية عند شراء المنشأة لاحتياجاتها.
- ضمان استمرار الإنتاج ومنع حدوث اخفاقات في سير عملية الإنتاج.
- التقليل من آثار الاحداث الطارئة ومواجهتها.
- الاستفادة من فرص الاستثمارات ذات الربحية العالية.
- دعم المركز الائتماني للمنشأة.

واما المصارف التجارية فإنّ احتفاظها بالسيولة النقدية يعود للأسباب الآتية:

1. طلبات القروض: إنّ تقديم القروض والسلف من أهم أوجه استخدامات الأموال في المصارف

التجارية التي تحقق من وراءها عوائد مجزية وخاصة القروض قصيرة الأجل المقدمة للزبائن من

رجال الأعمال والمؤسسات بالإضافة إلى مساهمة هذه القروض في دعم النشاط الاقتصادي

للوحدات الاقتصادية التي تعتمد في تمويلها على الائتمان المصرفي (جعفر، 2007: 26) وإنّ

الإئتمان المصرفي يعرف على أنه علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة بين الدائن (المصرف) والمدين يتمكن من خلالها المدين في الحصول على مبلغ معين أو ضمانات يوفرها المصرف للزبائن وفقاً لشروط معينة أو لتحقيق أغراض محددة مقابل تعهد المدين بإرجاع المبلغ الأصلي أو الأصل مع الفائدة والمتفق عليها في الموعد المحدد (الجزائري ، 2008 : 69)، إنّ أهمية الإئتمان تبرز في أنه يمثل جانبا مهما من وظائف المصارف بل هو المحور الاساس لعمل المصارف التجارية وأنّ الحاجة للإئتمان تكاد تكون تامة للغالبية العظمى من الأفراد وأصحاب المهن والمشروعات وغيرها من القطاعات الاقتصادية إذ نادرا ما نجد في الحياة العملية مشروعا يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية فقط (الحسيني والدوري، 2008 : 124) ولهذا فإنّه كلما كان الطلب على القروض أكبر كانت الحاجة إلى السيولة أكثر.

2. سحب الودائع: يجب أن يحتفظ المصرف برصيد نقدي كافي لمقابلة السحوبات من قبل زبائنه المودعين سواء أكانت هذه السحوبات متوقعة أم غير متوقعة هذا في الظروف الاعتيادية، اما في الظروف غير الاعتيادية أو الأزمات التي يتوقف فيها سحب الودائع على درجة ثقة الزبائن في المصرف أو النظام المالي فإنّ البنك المركزي هو من يتدخل لحل هذه الازمات (السنهوري، 2013 : 137)، وإنّ مقدار السيولة يتوقف إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى المصرف إذ أنّ الودائع تتفاوت في درجة السيولة المطلوبة لتسديدها بحسب شكل الوديعة (جارية، توفير ولأجل) ولكن الأهم معرفة درجة احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع ولهذا فإنّ الودائع تصنف لأغراض السيولة إلى ثلاثة أنواع هي: ودايع مؤكدة السحب، ودايع محتملة السحب وودائع غير مؤكدة السحب ولكنه يحتمل سحبها في ظروف خاصة، وبصورة عامة كلما ازداد احتمال سحب الوديعة كلما تطلب ذلك سيولة أكبر (الزبيدي، 2011 : 67).

خامساً: مصادر واستخدامات السيولة المصرفية:

إنّ أهم ما تقوم به إدارة السيولة في المصارف التجارية هو إدارة مصادر واستخدامات السيولة وعند حدوث أي خلل في المصادر أو الاستخدامات تحدث مشكلة تسمى بفجوة السيولة التي تعني مقدار الفرق بين مصادر واستخدامات السيولة النقدية في المصرف التجاري، فعندما تتجاوز مصادر السيولة (مثل: زيادة الودائع أو انخفاض القروض) على استخداماتها(مثل: انخفاض الودائع أو زيادة القروض) فإنّ المصرف يكون لديه فجوة سيولة ايجابية (فائض في السيولة)، ومن ناحية أخرى عندما تتجاوز استخدامات السيولة على مصادرها يواجه المصرف فجوة سيولة سلبية (عجز في السيولة) وفي حالة السيولة الفائضة ينبغي على إدارة المصرف استثمار أموالها بسرعة في الأصول المختلفة وأما في حالة السيولة السلبية فينبغي على المصرف جمع الأموال من مصادرها المتاحة (Rose & Hudgins, 2008 :355).

ويمكن تحديد مصادر السيولة في منشآت الأعمال على النحو الآتي: (العبيدي واخرون، 2013 :259)

- بيع الأصول: يتم بيع جزء من الأصول اما لتحقيق الربح أو لتوفير السيولة.
 - الاقتراض: قد تكون الأموال المقترضة قصيرة أو طويلة الأجل.
 - رأس المال الممتلك: هو الاضافة إلى رأس المال المقدم من قبل الملاك والمساهمين.
 - ايرادات المبيعات: تغطي الجانب الأكبر من حاجة المنشأة للتمويل.
 - الأرباح المحتجزة: هي الأرباح غير الموزعة على المساهمين من صافي الدخل.
- وبالنسبة للمصرف التجاري فإنّ أهم مصادر السيولة فيه بالإضافة إلى المصادر الأخرى هي الودائع وبالخصوص الودائع الجارية التي من خلالها يمكن للمصرف خلق النقود. وإنّ استخدامات السيولة في منشآت الأعمال هي:

- شراء الأصول: يتم شراء الأصول للاستثمارات المختلفة.
 - توزيع الأرباح: قد يتم توزيع الأرباح على المساهمين ويتم احتجاز الباقي من صافي الدخل كأرباح محتجزة.
 - شراء مستلزمات الإنتاج: مثل المواد الأولية والمعدات والمكائن والآلات.
 - دفع الرواتب والأجور: يتم دفع رواتب الموظفين واجور العاملين.
 - النفقات الأخرى: هي كافة النفقات التي تدفع مقابل الخدمات المختلفة المقدمة للمنشأة.
- وإنّ اهم استخدامات السيولة في المصارف التجارية هي منح القروض وتقديم مختلف التسهيلات الإئتمانية للزبائن.

وهناك عدد من العوامل التي تؤثر على تغير نسبة الرصيد النقدي في المصارف

التجارية هي: (الحجار، 2009: 180)

عوامل ارتفاع نسبة الرصيد النقدي (مصادر السيولة):

1. زيادة ايداعات الزبائن.
 2. زيادة الإقتراض من البنك المركزي.
 3. تحقيق رصيد دائن للمصرف من قبل المصارف الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة.
 4. زيادة رأس المال.
 5. زيادة قروض المصرف من الغير.
- وعند عكس هذه العوامل يؤدي إلى انخفاض نسبة الرصيد النقدي وهذه العوامل هي:

عوامل انخفاض نسبة الرصيد النقدي (استخدامات السيولة):

1. نقص ايداعات الزبائن.
2. تقليل الإقتراض من البنك المركزي.
3. تحقيق رصيد مدين للمصرف عند المصارف الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة.
4. النقص في رأس المال.
5. تقليل قروض المصرف من الغير.

سادساً: مكونات السيولة المصرفية:

إنّ أكثر فقرات الأصول سيولة في منشآت الأعمال هي الأصول المتداولة وهي تغطي العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال سنة واحدة أو خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة، ومن مكونات الأصول المتداولة: (Hirt, et al., 2011 :58)

– الأوراق المالية التي هي استثمارات مؤقتة في الفائض النقدي.

– المدينون ومخصص الديون المعدومة.

– المخزون الذي يكون على شكل مواد خام أو سلع تحت التصنيع أو سلع تامة الصنع.

– المصروفات المدفوعة مقدماً التي هي مصروفات لمدة مستقبلية دفعت فعلاً مثل أقساط التأمين والإيجار.

وبالنسبة لإدارة السيولة في المصارف التجارية فإنّها تهتم بشكل رئيس في إدارة كل

من الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية وفيما يلي شرحاً موجزاً لكل منهما: (الحسيني والدوري، 2008 :94)

أ. الاحتياطات الأولية:

إنّ الاحتياطات الأولية هي تلك الموجودات التي يمتلكها المصرف التجاري من دون

أن يكسب منها عائداً وتتألف هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات

هي: (ابو حمد وقُدوري، 2005 :229)

1. النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية بالصندوق: هي الأموال التي تكون موجودة في خزائن

المصرف في صورة نقد سائل من عملات محلية رسمية وعملات اجنبية مساعدة (البديري،

2013 :40) ويتم الاستفادة من هذه الأرصدة في العمليات المصرفية اليومية.

2. الودائع النقدية لدى البنك المركزي: وهي مجموع الودائع التي يحتفظ بها المصرف لدى البنك المركزي بموجب القانون، والهدف الأساسي من الاحتفاظ بهذه الأرصدة الحفاظ على حقوق المودعين وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة أي طلبات على السحب وتسمى هذه الارصدة الاحتياطي القانوني (موسى وآخرون، 2009: 105).

3. الودائع النقدية لدى المصارف الأخرى: إنّ المصرف التجاري يقوم بفتح حساب جاري له لدى مصرف أو مصارف تجارية عدة في البلد نفسه الموجود فيه المصرف أو في بلدان اجنبية أخرى ويتم التعامل مع هذه المصارف بالنقد أو الأوراق المالية أو التجارية المحلية والاجنبية وتعد هذه الارصدة من النقد الجاهز (العصار والحلبي، 2010: 81).

4. الصكوك قيد التحصيل: تمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى التي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن (ابو حمد والصائغ، 2006: 101).

وإنّ الاحتياطات الأولية تنقسم إلى نوعين هما:

– الاحتياطات القانونية: تمثل حجم الأموال النقدية السائلة التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة الالتزامات القانونية والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي وهذه تدخل ضمن إطار قيام البنك المركزي بمسؤوليته نحو مراقبة المصارف وبيان درجة التزامها بتعليماته ولذلك فهي تشمل النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي ومن فوائدها إنّها تعد عاملاً واثماً لسيولة المصرف والمحافظة على مركزه التنافسي وكذلك تعزز من ثقة السلطات الرقابية والزبائن بالمصرف (الحسيني والدوري، 2008: 95).

– الاحتياطات العامة: هي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية وإنّما يحتفظ ببعضها ويستخدم البعض الآخر على وفق سياسته المصرفية (ابو حمد وقُدوري، 2005: 231).

ب. الاحتياطات الثانوية:

هي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسرعة و من دون عناء خلال مدة قصيرة إلى نقد، وهي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل كأوراق المالية (أسهم وسندات) والأوراق التجارية المخصومة، وإنّ الاحتياطات الثانوية تمتاز بقصر أجل الاستحقاق وضعف العائد كما تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وأيضاً في تحقيق بعض الأرباح للمصرف (الشمري، 2012: 438).

سابعاً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

هناك عدد من العوامل التي تؤثر في سيولة المصارف التجارية وعلى إدارة المصرف أخذها بالحسبان ومن أهم هذه العوامل الآتي:

1. **طبيعة وسلوك الودائع:** أي إنّ كلما كانت الودائع قريبة الاستحقاق فإنّها تحتاج لأرصدة نقدية أكثر كالودائع تحت الطلب التي تتمتع بدرجة سيولة أعلى من ودايع التوفير والودائع الثابتة، كما إنّ الودائع الجارية للأفراد تتطلب درجة سيولة أعلى من الودائع الجارية للشركات والمؤسسات الدوائر الحكومية (الشمري، 2008: 372) اذن في حالة الودائع قريبة الاستحقاق يجب على المصرف الاحتفاظ بنسب أعلى من مجموع الودائع في صورة احتياطات أولية وثانوية (صادق، 2001: 203).

2. **الوضع الاقتصادي العام:** ففي حالات الانتعاش الاقتصادي وزيادة العمليات التجارية فإنّ ذلك يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة متطلبات زبائنه الإئتمانية وسحوبات مودعيه، وعلى العكس من ذلك في حالة الانكماش الاقتصادي الذي لا يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيولة عالية (سعيد، 2013: 110).

3. رقابة البنوك المركزية: إنّ رقابة البنوك المركزية تشكل عاملاً قانونياً يؤثر في حجم السيولة وفي حجم الإئتمان الممنوح إذ أنّ البنك المركزي يشترط على المصارف إنّ تحتفظ بنسبة سيولة معينة (الشمري، 2009: 373) وإنّ لسياسات الحكومة دوراً كبيراً في حماية أموال المودعين وخاصة في عملية خلق النقود من الودائع الجارية والتي تقرض المستثمرين بالأصول السائلة (Diamond, 2007: 199).

4. الثقة: عند زيادة ثقة الزبائن بالمصرف فإنّه يكتفي بسيولة أقل لمواجهة السحوبات لكن في حالة أي ضعف لثقة الزبائن في المصرف فعليه الاحتفاظ بسيولة أكبر لمواجهة سحوباتهم المفاجئة.

5. قدرة الحصول على أموال إضافية: عند امكانية المصرف الحصول على أموال إضافية من البنك المركزي والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى فإنّ ذلك يخفض السيولة لدى المصرف وعندما يصعب ذلك فإنّه عليه الاحتفاظ بسيولة أكبر. (سعيد، 2013: 110)

6. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصرف التجاري اذا ظهر حسابه الجاري دائماً لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية (آل علي، 2002: 186).

وعموماً قد يكون هنالك عدد آخر من العوامل التي تؤثر في السيولة المصرفية بشكل

مباشر أو غير مباشر وما تم ذكره قد يكون ابرز هذه العوامل واهمها.

ثامنا: أنواع السيولة النقدية:

إنَّ الحديث عن السيولة النقدية يقود أيضاً إلى التفريق بين عدد من أنواع السيولة والتي اختلف الكتاب والباحثون في تصنيفها فمن هذه الأنواع ما ذكره (كنجو وفهد، 1997: 116-117) وهي كالآتي:

1. السيولة العالية: هو الوضع الذي تؤثر به السيولة بشكل سلبي على القدرة الإنتاجية لنشاط المنشأة. بهذا الخصوص لا يتم التركيز على المؤشرات الإنتاجية الأخرى بقدر ما يتم التركيز على توفر السيولة. لأنَّ الخطر يكون كبيراً عندما لا تستطيع المنشأة من تسديد التزاماتها. إنَّ السيولة العالية لها اضرار متعددة لأنَّ المبالغة في السيولة يتعارض مع هدف تعظيم حقوق الملكية ويرجع ذلك إلى أنَّ عوائد الأصول المتداولة في العادة منخفضة بالمقارنة بتكلفة الأموال التي استخدمت في تمويلها (حنفي وقرياقص، 2000: 81).
2. السيولة المثلى: هو الوضع الذي تكون فيه الأصول المتاحة مطابقة للمتطلبات في الوقت المناسب، ويشكل تخطيط وتحقيق السيولة هنا الهدف من عملية تحليل السيولة النقدية التي هي ليست نتاج للعشوائية وإنما للتخطيط المالي والنقدي.
3. السيولة الواطئة: هو الوضع الذي تكون فيه الأصول السائلة المتاحة لمنشأة ما واقعة تحت المقدار الذي يمكن المنشأة من تسديد التزاماتها المستحقة، وهي تشبه العسر المالي أو الإفلاس المؤقت.

وذكر (العبيدي والمشهداني، 2013: 30-31) ثلاث أنواع أخرى للسيولة وهي:

1. السيولة الساخنة: وهي السيولة التي تعبر عن وقت أو مدة متوسطة لبقاء السيولة في المصرف وهذه المدة تتراوح بين يوم واحد وثلاث أيام، وإنّ السيولة الساخنة قد لا تكون ساخنة فعلاً ولكنها انتقلت من السيولة الدافئة أو السيولة الباردة لكي تكون ساخنة.
2. السيولة الدافئة: إنّ هذه السيولة تعبر عن متوسط مقدار السيولة لمدة 30 يوماً إلى 60 يوماً أي خلال شهر إلى شهرين من الزمن وهذه السيولة تعبر عن السيولة قصيرة الأجل للمستثمرين.
3. السيولة الباردة: هي تعبير عن مقدار متوسطات السيولة لمدة 90 يوماً وأكثر التي تعبر عن السيولة طويلة الأجل للمستثمرين.

تاسعا: نظريات إدارة السيولة المصرفية:

توجد هنالك العديد من النظريات فيما يتعلق بإدارة السيولة في المصارف إلا أنّ أهمها النظرية التقليدية، نظرية الدخل المتوقع ونظرية امكانية التحويل (الشمري، 2009: 382) وقد اضيف لها لاحقا نظرية أخرى سميت بنظرية إدارة الخصوم (سعيد، 2013: 111) ويمكن عرض هذه النظريات بشيء من التوضيح كالآتي:

1. النظرية التقليدية: إنّ هذه النظرية تدعى أيضاً نظرية القروض التجارية التي مفادها أنّ على المصرف أن يركز في استخداماته على القروض التجارية قصيرة الأجل بالدرجة الأساس وذلك دعماً وضماناً لسيولته نظراً لقصر أجل تلك القروض وارتفاع سيولتها (سعيد، 2013: 110).
2. نظرية الدخل المتوقع: تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال المصرف بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولأوقات مختلفة ولذلك فإنّ ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المتحقق للمنشأة المقترضة أي قدرتها على توليد مجرى النقد أي حجم الأموال الداخلة لهذه المنشأة التي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق وهذه النظرية

تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للمصرف وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة. (الحسيني والدوري، 2008: 100)

3. نظرية امكانية التحويل: تعتمد هذه النظرية أساساً على أنّ سيولة المصرف جيدة طالما أنّ لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة فإذا لم يقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد بوقت مناسب ومن دون خسارة مهمة وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية. (ابو حمد وقُدوري، 2005: 237)

4. نظرية إدارة الخصوم: هذه النظرية تسمى أيضاً النظرية الحديثة وهي تختلف عن النظريات السابقة إذ أنّ تلك النظريات ركزت على تبرير نشاط المصارف التجارية على جانب الأصول، وإنّ هذه النظرية تعترف بأنّ جانب الأصول وطبيعة تكوينه لعب دوراً مهماً في توفير السيولة في المصرف التجاري واستمراريتها، ولكنها ترى في الوقت نفسه إنّ السيولة تعتمد أيضاً على مصادر التغذية أو التمويل الرئيسة والأساسية أي على الخصوم وبصفة خاصة الودائع، وإنّ السؤال الأهم الذي تفرضه هذه النظرية يتلخص فيما يلي: لماذا يحتاج المصرف التجاري إلى السيولة؟ تجيب النظرية على هذا السؤال بطرح سببين: الأول: مخاطر طلبات السحب من جانب المودعين، والثاني: يتعلق برغبة المصرف في توفير السيولة للاستجابة لرغبات طالبي القروض بمختلف أنواعها وخاصة إنّ مثل هذا التوظيف للسيولة هو الذي يحقق الأرباح للمصرف التجاري ومن غير المنطقي إنّ يحتفظ المصرف بالودائع جامدة من دون توظيف (ابو شاوور ومساعدة، 2011: 191).

عاشراً: استراتيجيات إدارة السيولة المصرفية:

على مر السنين وضعت خبرة المدراء المختصين بالسيولة عدة استراتيجيات أو طرق

للتعامل مع مشاكل السيولة هي: (مامندي، 2012: 66-69) (Rose & Hudgins, 2013) (363-365):

1. توفير السيولة من الأصول (إدارة سيولة الأصول): إنّ اقدم نهج لتلبية احتياجات السيولة هو تحويل الأصول إلى نقد، وتدعو هذه الاستراتيجية لحفظ السيولة في الأصول ومعظمها في النقد والأوراق المالية القابلة للتسويق، وعندما تكون هناك حاجة للسيولة يتم تحويل الأصول التي تم اختيارها إلى نقد لكي تلبى الاحتياجات النقدية جميعها. وإنّ الأصول السائلة تتميز ببعض الخصائص منها:

- الأصول السائلة لها سوق جاهزة إذ أنّها تتحول إلى نقد بدون تأخير.
- الأصول السائلة لها أسعار مستقرة.
- يمكن بيع هذه الأصول مع الفوائد المستحقة عليها، إذ يحصل البائع على القيمة الإسمية للورقة المالية التي تستحق في المستقبل وبخسارة قليلة.

2. الاعتماد على السيولة المقترضة لتلبية المتطلبات النقدية (إدارة الخصوم): وتسمى بالسيولة المشتراة وتدعو لإقتراض الأموال الواجب إتفاقها لتغطية الاحتياجات المتوقعة للسيولة جميعها. وإنّ اقتراض السيولة من الأساليب الأكثر خطورة بسبب تقلب اسعار الفائدة في سوق النقد بسرعة فائقة، وإنّ المصارف التي تعاني من مشكلة السيولة تلجأ إلى اقتراض السيولة وقد تحدث مشكلة كبيرة عند انتشار الخبر إلى الجمهور عند ذلك يتجه المودعون إلى المصرف لسحب ودائعهم ولا يوجد مصرف يستطيع إعادة ودائع زبائنه مرة واحدة لأنّ هذه الودائع استخدمت في منح القروض.

3. توازن إدارة السيولة (الأصول والخصوم): بسبب المخاطر المتأصلة للاعتماد على السيولة

المقترضة وتكاليف الاحتفاظ بالأصول السائلة فإنّ معظم المنشآت المالية اعتمدت حلاً وسطاً عن طريق استخدام إدارة كل من الأصول والخصوم. بموجب هذه الاستراتيجية المتوازنة للسيولة يقوم المصرف بالاحتفاظ ببعض الاستثمارات المالية التي تتميز بالسيولة العالية مع الودائع وكذلك الاتفاق مسبقاً على خط ائتماني مع مصارف أخرى اذ يستطيع المصرف السحب منها وقت الحاجة، ويمكنه تقدير الحاجة إلى السيولة وأوقات الطلب عليها.

احدى عشر: مخاطرة السيولة المصرفية:

عند التعامل مع المودعين تواجه المصارف مخاطر السيولة أو احتمال أنّ المودعين قد يقررون بشكل جماعي سحب المزيد من الأموال من المصرف، إنّ مثل هذه السحوبات يجبر المصرف على تصفية القروض غير السائلة نسبياً مما قد يعرضه لخسارة جزء من قيمة تلك القروض، ويمكن للمصارف التقليل من هذه المخاطر من خلال الاحتفاظ باحتياطات كبيرة بالرغم من إنّ ذلك يقلل من ربحية المصرف (Hubbard, 2008: 287)، وإنّ خطر السيولة يتمثل في الزيادة المفاجئة في السحب من قبل الزبائن وهذا الموقف قد يؤدي إلى اضطرار المصرف إلى تصفية بعض الأصول في مدة قصيرة جداً من الزمن وبأسعار منخفضة (Saunders & 181 : Cornrtt, 2008 :

ومن أسباب مخاطر السيولة الأخرى هي إنّ المصارف التجارية تستخدم الديون قصيرة الأجل في تمويل الأصول طويلة الأجل وهذا يخلق مخاطر السيولة، وإنّ المصرف التجاري غير القادر على ترحيل الديون المستحقة يمكن أن يفشل على الرغم من كونه قادراً على السداد،

وقد تنشأ معظم ازمات السيولة لدى المصارف التجارية بسبب زيادة حالة عدم اليقين بشأن الملاءة المالية للمصرف (Ratnovski, 2013 :422).

وتنشأ مخاطر السيولة في المصارف التجارية من احتمالين رئيسيين يكمن الأول في احتمال عدم قدرة المصرف على تسييل أصوله (اي سرعة تحويل الأصل قصير الأجل إلى نقد وبأقل خسارة أو عدم القدرة على الحصول على أموال كافية من مقرضين جدد وهذا ما يعرف بمخاطر سيولة الأموال، أما الاحتمال الثاني فيتمثل في عدم قدرة المصرف على ازالة المعوقات الخاصة بسهولة ومن دون خسائر كبيرة بسبب عدم كفاية عمق السوق وإنّ هذه المخاطرة تعرف بمخاطرة سيولة السوق (الخالدي، 2008 :129)، وقد تنشأ مخاطر السيولة المصرفية بسبب إنّ المصرف يكون غير قادر على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، وإنّ مخاطر السيولة عادة ما ترتبط بجانب الخصوم في الميزانية العمومية وذلك عندما يكون السحب من قبل المودعين بشكل غير متوقع لإيذاعاتهم، وإذا كانت طلبات السحب على الودائع من قبل المودعين ثابتة نسبياً وتنشأ مشكلة المخاطرة المصرفية فيكون ذلك بسبب سوء ممارسات إدارة المصرف في إدارة أصول المصرف التجاري، وقد تحدث مشكلة السيولة في المصارف التجارية بسبب فقدان ثقة المودعين في المصرف أو قد يكون المصرف ضحية لفقدان ثقة الزبائن في النظام المالي أو قد يكون ضحية لفشل مصرف آخر (Heffernan, 2005 :124).

ويأتي النقص في السيولة لأسباب متعددة اهمها زيادة حجم الموجودات المصرفية التي لا يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة أو بسرعة من دون خسارة لتلبية احتياجات الزبائن، أو بسبب عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من المصرف، وإنّ المصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن

إنّ يؤدي إلى افلاسه (آل شبيب، 2012 : 242)، وقد تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة المصرف التجاري على جذب ايداعات جديدة من الزبائن أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات (الصيرفي، 2007 : 65).

ولتجنب مخاطر السيولة نوعا ما وكذلك الصعوبات التي تسببها لمنشآت الأعمال تحتاج هذه المنشآت إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية الخارجة والتدفقات النقدية الداخلة والاهتمام بها، ويمكن لمنشأة الأعمال وضع مخطط لهذا الغرض يوضح هذه التوقعات يسمى بالميزانية النقدية (96: Mishkin, 2013)، ومن الوسائل الأخرى التي يستخدمها المصرف لمواجهة خطر السيولة أو التقليل منه هو شراء أصول قريبة من السيولة مثل سندات الخزينة واذونات الخزينة لتوفير الربحية والسيولة بالوقت نفسه لأنّ اسعارها غير متقلبة نسبيا ويمكن بيعها والحصول على قيمتها بأقصر وقت ممكن (مامندي، 2012 : 233)، وقد تلجأ بعض المصارف إلى الحصول على الأموال من مصادر خارجية ولكن هذه المصادر في الغالب لا يعتمد عليها المدراء بشكل كبيرة إذ إنّ المودعين الحاليين قد يشعرون أنّ المصرف يواجه مشكلة السيولة وبهذا فإنّ المودعين قد يقومون بسحب أموالهم مما يؤدي إلى مضاعفة المشكلة على المصرف (: Madura, 2010 : 493).

اثني عشر: مؤشرات السيولة المصرفية:

إنّ مؤشرات السيولة هي مؤشرات مالية تقيس الملاءة المالية للمنشآت المقترضة في المدى القصير أي مقدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل (العامري، 2013 : 78) وتهدف إلى قياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل أي مدى كفاية التدفقات النقدية التي تمكن المنشأة من مواجهة التزاماتها المالية وتجنب عدم الملاءة الفنية ومضمونها أنّ

المنشأة لديها المال الكافي لتسديد ديونها ولكن عدم سيولة هذا المال عند نقطة زمنية محددة قد يعرض المنشأة إلى مخاطر السيولة، ولذلك إنَّ ملاءة المنشأة من عدمه يعد مقياساً مناسباً وحقيقياً لمخاطر السيولة (النعيمي والتميمي، 2008: 85) وتهدف هذه النسب أيضاً إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره ولكنَّ الهدف الاساسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المنشأة في مقابلة التزاماتها الجارية (الزعيبي، 2000: 237) وإنَّ هذه المؤشرات يتم استخدامها لمختلف منشآت الأعمال وكالاتي:

1.نسبة التداول: هذه النسبة تُؤشر قدرة المنشأة على تلبية التزاماتها المستحقة التي يجب أن تليها من فقرة النقد وأنَّ زيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة يدلُّ على وجود نقد تحت اليد كافٍ لتلبية التزامات المنشأة من دون صعوبات (النعيمي، 2010: 219) وتحسب نسبة التداول بتقسيم الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وتقيس قدرة الشركة على تسديد التزاماتها في الأجل القصير من خلال موجوداتها المتداولة وكالاتي: (Ross, et al., 2010: 55)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

2.النسبة السريعة: تعد هذه النسبة إحدى أهم النسب التي تستخدمها المنشآت المقرضة لمعرفة سيولة المنشآت المقرضة منها، وقد اعتمدت هذه النسبة لتقادي مساوئ نسبة التداول التي لا تفرق بين الأنواع المختلفة للأصول المتداولة التي يعد بعضها أكثر سيولة من بعضها الآخر بكثير (ولش، 2010: 132)، وإنَّ هذه النسبة تقيس سيولة المنشأة في الأجل القصير بعد تنزيل الموجودات الأقل سيولة منها وهي المخزون وكالاتي: (Ehrhardt & Brigham, 2011: 91)

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

ويمكن قياس نسبة التداول والنسبة السريعة بعدد المرات بدلا من النسبة المئوية فإن نسبة التداول تكون مقبولة عندما تكون مرتين أي أنّ الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة تكون 1:2 بينما تكون النسبة السريعة مقبولة عندما تكون مرة واحدة أي 1:1 (العامري، 2007: 106).

وهناك عدد من المؤشرات تخص المصارف التجارية تعتمد على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية وأصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية (ابو حمد وقُدوري، 2005: 238) وتمثل هذه المؤشرات مدى توفر السيولة لدى المصرف لمواجهة الطلب الاعتيادي في الظروف الطبيعية ومواجهة الطلبات في حالات الطوارئ (شهلوب، 2007: 267)

3. نسبة الرصيد النقدي: هي نسبة رصيد محفظة النقدية لدى المصرف إلى مجموع ودائعه وتقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطيات الأولية للمصرف لمواجهة سحبات ودائعه (سعيد، 2013: 112) وتقاس كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الارصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

4. نسبة الاحتياطي القانوني: بما إنّ الاحتياطي القانوني هو الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي مضافاً إليه الاحتياطي من النقد، إنّ نسبة الاحتياطي القانوني تمثل مدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف (الشمري، 2014: 439)، وتعد نسبة الاحتياطي القانوني هي إحدى أساليب البنك المركزي للرقابة النقدية على المصارف التجارية بالإضافة إلى أسلوب عمليات السوق المفتوحة

المصرف التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل، ويمكن حساب هذه النسبة من

قسمة الأصول السائلة على مجموع الأصول وكالآتي: (فهد، 2009: 63)

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الاصول} = \frac{\text{الارصدة النقدية}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

ثالث عشر: إدارة السيولة من خلال مداخل إدارة الموجودات:

تتنهج المصارف التجارية عدة مداخل أو أساليب تعتقد إنها ملائمة لإدارة أصولها بما يضمن لها تحقيق الربحية المستهدفة وتقليل المخاطر التي غالباً ما ترافق العملية الاستثمارية ويتطلب من المصرف اتخاذ قرارات استثمارية عدة لكي تكون ادارته للأصول فاعلة ومؤثرة أي عدم حصول تعارض بين السيولة والربحية (ابو حمد وقُدوري، 2005: 121)، وإنّ اهم هذه المداخل التي يمكن للمصرف اتباعها في إدارة أصوله هي مدخل تجميع الأموال، مدخل تخصيص الأموال ومدخل بحوث العمليات وإنّ المدخل الأخير هو مدخل يختص بالأساليب الكمية في إيجاد الحلول المثلى لإدارة الأصول واما المدخلين الآخرين سيتم عرضهما بشيء من الإيجاز وكالاتي:

1. مدخل تجميع الأموال:

هذا المدخل يستند على فكرة تجميع الأموال التي تم الحصول عليها من مصادرها المتنوعة وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بشكل يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المصرف بغض النظر عن طبيعة كل مصدر أو تاريخ الاستحقاق (آل شبيب، 2012: 167) وهذا ما يوضحه الشكل رقم (14).

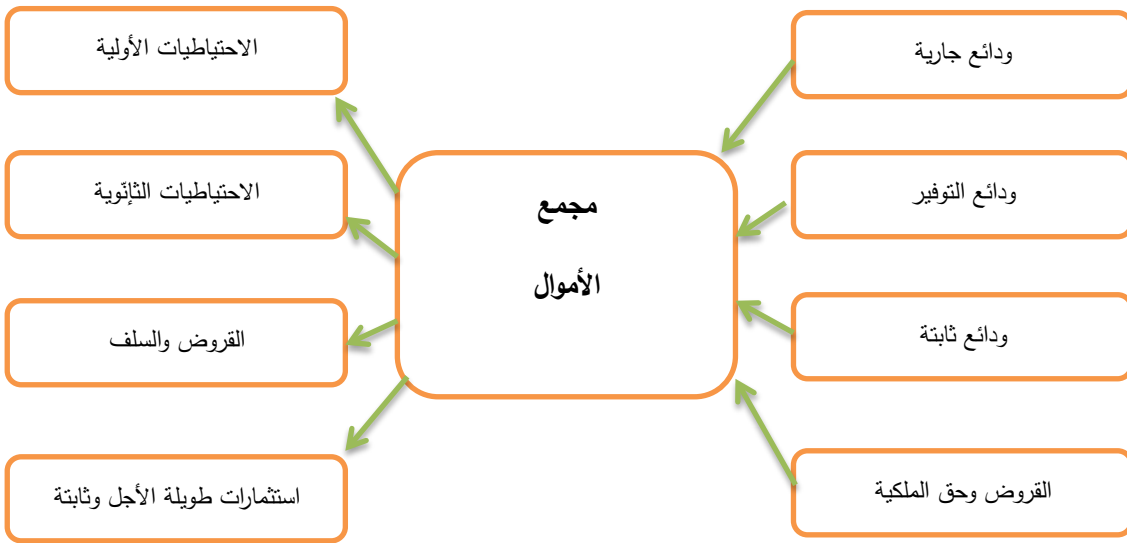
2. مدخل تخصيص الأموال:

هو أسلوب يعتمد على توزيع أموال المصرف على استخداماته المختلفة مع الأخذ بالحسبان سيولة الاستخدام وكذلك أجل المصدر المالي فيخصص الودائع الجارية لكل من

الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية فيما يوزع ودائع التوفير ما بين الاحتياطيات الثانوية والقروض أما الودائع الثابتة فيضعها في القروض وحق الملكية في محفظتي القروض والاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة (سعيد، 2013: 45).

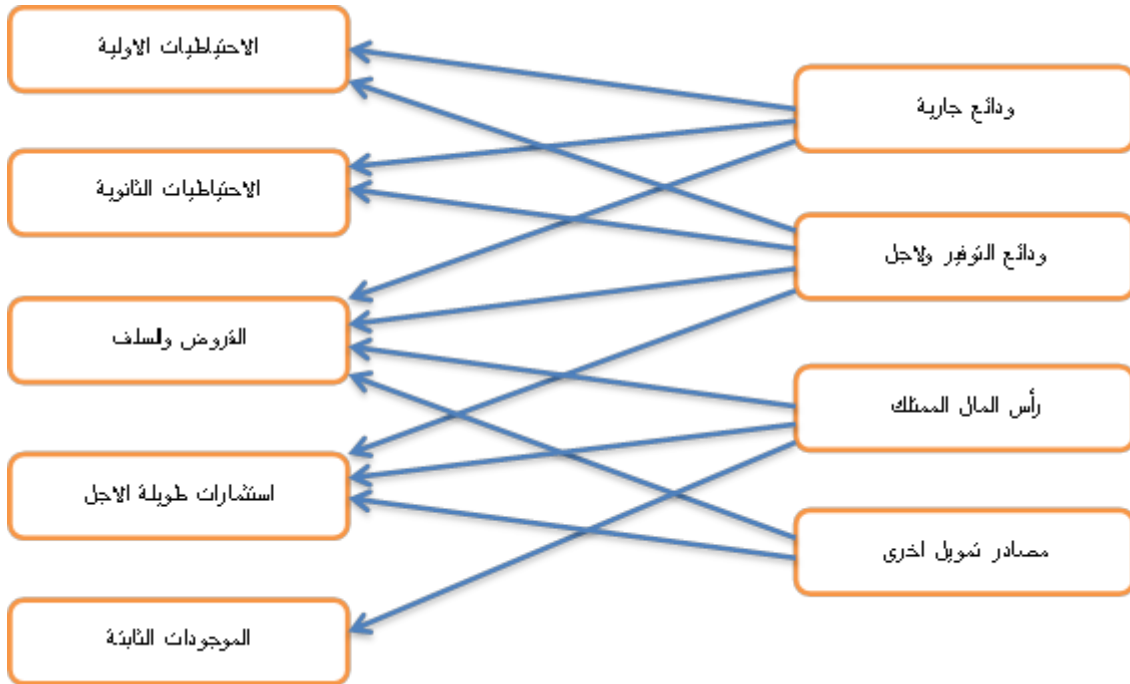
وإنّ مدخل تخصيص الأموال الذي يعتمد على حقيقة مفادها أنّ السيولة التي يحتاجها المصرف ترتبط بمصادر الأموال مثلاً أنّ الودائع الجارية تعد ذات سيولة عالية لأنها تطلب السحب الفوري متى ما شاء الزبون، ولهذا فإنّ الجزء الأكبر من الودائع الجارية يوجه إلى الاحتياطيات الأولية والثانوية والجزء الأصغر منه يوجه إلى الاستثمار، وتخصص ودائع التوفير ولأجل إلى الاحتياطيات الأولية والثانوية وإلى القروض والسلف متوسطة وطويلة الأجل، وأما رأس المال الذي يتطلب سيولة أقل ولذلك يمكن أن يستغل في تمويل الأصول الثابتة والقروض طويلة الأجل والاستثمارات ذات السيولة المنخفضة (ابو حمد وقُدوري، 2005: 121) وهذا ما يتم توضيحه عبر الشكل رقم (15).

إنّ الدراسة تؤيد توجه هذه المداخل إذ أنّها تعمل على تحديد مسار عمل للمصارف التجارية فإما أن تتبع مدخل تجميع الأموال الذي يتجه باتجاه تجميع كل الأموال التي يحصل عليها المصرف وبعدها يقوم باستخدام هذه الأموال بحسب احتياجاته من دون الاخذ بالحسبان أجل كل مصدر من هذه المصادر وموعد استحقاقها، واما إنّ تتبع المصارف مدخل تخصيص الأموال الذي يأخذ بالحسبان تاريخ استحقاق كل مصدر من مصادر الأموال وتخصيصه لإقتناء الأصول التي تتلائم مع الأجل الذي تكون الأموال مستحقة فيه، ولذلك ينبغي على المصارف التجارية صياغة هيكل التمويل على وفق ما تتطلبه السيولة المصرفية وتقليل مخاطرتها.



الشكل 14 : مدخل تجميع الأموال

المصدر: (سعيد، 2013 :44)



الشكل 15 : مدخل تخصيص الأموال بحسب مصادرها

المصدر: (ابو حمد وقدوري، 2005 :128)

المبحث الاول

توصيف عينة الدراسة والمؤشرات المعتمدة فيها

خصص هذا المبحث ليتناول نبذة مختصرة عن مجتمع الدراسة والعينة التي أُجريت فيها فضلا عن عرض مختصر للمؤشرات التي تم اعتمادها لمتغيري الدراسة الهيكل المالي المصرفي ومخاطرة السيولة وكالاتي:

اولا: نبذة مختصرة عن عينة الدراسة:

تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية بوجه الخصوص وتعد كذلك من أهم منشآت الأعمال بصورة عامة وذلك لأنّ المصارف التجارية هي اكثر منشآت الأعمال التي تسعى وراء تحقيق الهدف الاساسي والغاية التي ترغب هذه المنشآت الوصول اليها الا وهو هدف تحقيق الأرباح وزيادة الحصة السوقية وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية للمنشأة.

وتلعب المصارف التجارية في الحقيقة دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي تعد جزءاً من الجهاز المصرفي في البلد إذ أنّ الجهاز المصرفي في أي بلد وكذلك في العراق يتكون من ثلاثة أركان اساسية يمكن تمثيلها على شكل هرمي يكون البنك المركزي على رأس هذا الهرم ويمثل الجهة الرقابية والتشريعية للنشاطات المالية داخل البلد وبالنسبة لقاعدة الهرم فإنها تتكون من المصارف التجارية من جهة ومن جهة أخرى المؤسسات المالية بمختلف أنواعها والتي من امثلتها المصارف الحكومية وشركات التأمين والمصارف المتخصصة وكذلك شركات الصيرفة وغيرها من المؤسسات المالية المختلفة.

وبالنسبة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة التي تظهر تفاصيلها في الجدول

رقم (1) فإنها (10) مصارف تم اختيارها كعينة من ضمن المصارف التجارية البالغ عددها (23)

مصرف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ ان نسبة العينة الى المجتمع بلغت (43%).

الجدول (1)

المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (المبالغ بالدينار)

ت	اسم المصرف	تاريخ تأسيسه	رأس المال التأسيسي	رأس المال المدفوع كما في 2015/1/1
1	بغداد	1992	100000000	250000000000
2	التجاري العراقي	1992	150000000	250000000000
3	الشرق الأوسط العراقي للإستثمار	1993	400000000	250000000000
4	الإستثمار العراقي	1993	100000000	250000000000
5	الأهلي العراقي	1995	400000000	250000000000
6	الإئتمان العراقي	1998	200000000	250000000000
7	دار السلام للإستثمار	1998	200000000	150000000000
8	بابل	1999	500000000	178859273334
9	الخليج التجاري	1999	600000000	250000000000
10	سومر التجاري	1999	400000000	250000000000

المصدر: من اعداد الباحث بالإعتماد على التقارير المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

وإنّ هذه المصارف العشرة تم اختيارها دون غيرها لعدد من الأسباب التي من أهمها:

1. المصارف العشرة جميعها كان تاريخ تأسيسها قبل سنة 2000 وهذا يدل على ان هذه المصارف

لديها الخبرة الكافية لمزاولة العمل المصرفي في سنة 2005 وما بعدها.

2. هذه المصارف العشرة جميعها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وان تاريخ ادراجها كان

في سنة 2004 أي ان بياناتها وقوائمها المالية مثبتة بشكل رسمي في سنة 2005 في السوق.

3. المصارف جميعها مستمرة في مزاوله أعمالها المصرفية وانشطتها المختلفة طيلة فترة الدراسة.

4. بيانات هذه المصارف متوفرة ويمكن استخدامها والاستفادة منها في قياس وتحليل المؤشرات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة.

5. هذه المصارف العشرة جميعها لم يتم تحويل ملكيتها او اندماجها وكذلك لم ينقطع التداول في اسهمها في السوق المالية.

ثانيا: توصيف المؤشرات المعتمدة في الدراسة:

يمكن التعبير عن متغيري الدراسة التابع والمستقل من خلال ترميزها فإنّ المتغير المستقل وهو هيكل التمويل نرّمز له (X) والمتغير التابع وهو السيولة المصرفية نرّمز له بالرمز (Y) وإنّ كل متغير من هذين المتغيرين له عدد من المؤشرات أو النسب التي تمثّل هذا المتغير وتأخذ الرمز الخاص به بالإضافة الى الرقم الذي يميز كل مؤشر عن الآخر، وإنّ المؤشرات المالية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة لكي يتم التحليل المالي لكل من هيكل التمويل والسيولة المصرفية على أساسها هي:

أ . المؤشرات المعتمدة لتحليل المتغير المستقل (X):

يستخدم لتحليل هيكل التمويل العديد من المؤشرات والنسب المالية التي توضح كيفية صياغة هيكل التمويل ولكن في هذه الدراسة تم اختيار ثلاثة مؤشرات فقط لاختبار التحليل المالي لهيكل التمويل في المصارف التجارية عينة الدراسة وهذه المؤشرات هي:

1. نسبة الدين الى الخصوم (X1):

تعد نسبة الدين الى الخصوم من المؤشرات المهمة التي تساعد في معرفة مقدار الأموال المقترضة نسبة الى اجمالي مكونات هيكل التمويل، وهذه النسبة عند حسابها في المصارف التجارية فإنها تشير لنسبة الودائع وما في حكمها (المطلوبات) الى اجمالي الخصوم في المصرف

التجاري، وكلما ارتفع مقدار هذه النسبة دلّ على ارتفاع مستوى المساهمة للتمويل المقترض في إجمالي هيكل التمويل، وأما بخصوص حساب هذه النسبة فإنها تحتسب من خلال قسمة الأموال المقترضة أو إجمالي أموال الغير (المطلوبات) على إجمالي الخصوم في منشأة الأعمال، ومن خلال هذه النسبة يمكن حساب نسبة حق الملكية الى إجمالي الخصوم وذلك من خلال أخذ المتمم الحسابي لهذه النسبة، ويتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:

$$(1) \quad \text{نسبة الدين الى الخصوم} = \frac{\text{القروض وما في حكمها}}{\text{اجمالي الخصوم}} \times 100$$

2. نسبة الودائع الى إجمالي الخصوم (x2):

تشير هذه النسبة لمقدار ما تستطيع الودائع تمويله من الأصول او مقدار ما تشكله الودائع من هيكل التمويل في المصارف التجارية لأنّ الودائع هي من أهم مصادر التمويل في المصارف التجارية ويمكن احتساب هذه النسبة من خلال قسمة مجموع الودائع بمختلف انواعها (الودائع الجارية، ودائع التوفير والودائع لأجل) على إجمالي الخصوم أي (المطلوبات وحق الملكية)، وإنّ ارتفاع هذه النسبة يشير الى ازدياد نسبة الودائع في تمويل أصول المصرف التجاري وكذلك تشير الى أهمية الودائع لهذا المصرف كمصدر من مصادر التمويل الرئيسية التي تمول المصرف عن طريق التمويل الخارجي، وإنّ انخفاض هذه النسبة قد يشير الى ضعف دور الودائع في تشكيل هيكل التمويل في المصرف التجاري، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

$$(2) \quad \text{نسبة الودائع الى الخصوم} = \frac{\text{مجموع الودائع}}{\text{اجمالي الخصوم}} \times 100$$

هذه النسبة تم اشتقاقها من نسبة الخصوم المتداولة التي يتم حسابها من خلال قسمة

الخصوم المتداولة على إجمالي الخصوم وكما في المعادلة الآتية: (الحيالي، 2007: 113)

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{اجمالي الخصوم}} \times 100$$

وبما ان الودائع بمختلف انواعها تشكل النسبة الاكبر من مكونات الخصوم المتداولة في المصارف التجارية فلذلك تم استخدام نسبة الودائع الى الخصوم بدلا من نسبة الخصوم المتداولة الى اجمالي الخصوم.

3. نسبة الودائع الى حق الملكية (X3):

تشير هذه النسبة الى قدرة حق الملكية في المصرف التجاري لتغطية الودائع فيه، وإن هذه النسبة يمكن حسابها من خلال قسمة مجموع الودائع وبأنواعها (الجارية، التوفير ولأجل) على مجموع حق الملكية، وكلما ازدادت هذه النسبة دلّ على أنّ حق الملكية قلت قدرته في مواجهة التزامات الغير المتمثلة بالودائع وبالعكس كلما انخفضت هذه النسبة دل على قدرة حق الملكية على تغطية وتسديد الودائع في وقت استحقاقها، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال استخدام المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الودائع الى حق الملكية} = \frac{\text{مجموع الودائع}}{\text{حق الملكية}} \times 100 \quad (3)$$

هذه النسبة اشتقت من نسبة الدين قصير الأجل الى حق الملكية التي تحسب عن طريق قسمة الديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) على حق الملكية كما في المعادلة الآتية: (الشوارة، 2013: 320)

$$\text{نسبة الدين قصير الأجل الى حق الملكية} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

وقد تم استخدام نسبة الودائع الى حق الملكية بدلا من نسبة الدين قصير الأجل الى حق الملكية وذلك لأنه في المصارف التجارية تشكل الودائع معظم مكونات الخصوم المتداولة أو

قد تكون الودائع هي المكون الوحيد للخصوم المتداولة وكذلك لأن الودائع هي أكبر مكونات الخصوم المتداولة والسبب الآخر يعود الى أن المصارف التجارية يجب عليها الاهتمام بالودائع بصورة خاصة أكثر من باقي مكونات الخصوم المتداولة إن وجدت، فلماذا تم استخدام نسبة الودائع الى حق الملكية بدلاً من نسبة الدين قصير الأجل الى حق الملكية.

ب . المؤشرات المعتمدة لتحليل السيولة المصرفية:

يتم استخدام عدد من المؤشرات أو النسب لقياس وتحليل السيولة النقدية بصورة عامة في مختلف منشآت الأعمال وهناك نسب ومؤشرات تختص بها المصارف التجارية لقياس السيولة فيها، وإن مؤشرات السيولة المصرفية التي تم اختيارها لتحليل السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة هي:

1. نسبة الرصيد النقدي (Y1):

تشير هذه النسبة الى مقدار ما يمتلكه المصرف التجاري من ارصدة نقدية (النقد في الصندوق، النقد لدى البنك المركزي، النقد لدى المصارف الأخرى، العملات الاجنبية، الذهب والفضة وغيرها من الأرصدة النقدية) لتغطية الخصوم غير المملوكة في المصرف والمتمثلة بالودائع وما في حكمها (القروض وما في حكمها) او (الخصوم ما عدا حق الملكية)، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال قسمة الارصدة النقدية على الودائع وما في حكمها وكلما ازداد مقدار هذه النسبة كلما ازدادت قدرة المصرف على سداد التزاماته في الوقت المناسب، ويتم حسابها من خلال المعادلة الآتية:

$$(4) \quad \text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الأرصدة النقدية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

2. نسبة السيولة القانونية (y2):

تشير نسبة السيولة القانونية الى مجموع الأصول السائلة وشبه السائلة التي ينبغي على المصارف التجارية الاحتفاظ بها لتغطية التزاماتها المتمثلة بالأموال المقترضة (الودائع وما في حكمها)، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال قسمة الاحتياطيات الأولية والثانوية على الودائع وما في حكمها، وكلما ارتفعت قيمة هذه النسبة دل على قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد من ودائع وقروض وحسابات دائنة وغيرها من أموال الغير التي استخدمها المصرف التجاري في تمويل أصوله، ويتم حسابها من خلال المعادلة الآتية:

$$(5) \quad \text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية} + \text{الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

3. نسبة التوظيف (y3):

تعد نسبة التوظيف من المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس وتحليل السيولة المصرفية وذلك لان هذه النسبة تهتم بالقروض والسلف التي يمنحها المصرف التجاري من دون غيرها من نسب السيولة المصرفية، وتشير هذه النسبة الى مقدار ما تشكله السلف والقروض من مجموع الودائع وما في حكمها أي أنّ هذه النسبة تقيس المقدار الذي تستطيع به الودائع وما في حكمها في تغطية طلبات الائتمان المختلفة وخاصة السلف والقروض للمنشآت والأفراد، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال قسمة مجموع السلف والقروض التي منحها المصرف على الودائع وما في حكمها (المطلوبات) أو (الخصوم مطروحا منها حق الملكية)، ويتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية:

$$(6) \quad \text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

المبحث الثاني

تحليل المؤشرات المتعلقة بالهيكل المالي المصرفي

يهدف هذا المبحث لتحليل المؤشرات الخاصة بالمتغير المستقل (هيكل التمويل) التي هي ثلاثة مؤشرات وللمصارف العشرة عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة، وان المؤشرات التي سيتم تحليلها هي (نسبة الدين الى الخصوم، نسبة الودائع الى الخصوم ونسبة الودائع الى حق الملكية) ويمكن عرض هذا التحليل كالآتي:

أولاً: تحليل نسبة الدين الى الخصوم (X1):

يظهر في الجدول رقم (2) نتائج نسبة (X1) للمصارف عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية المعتمدة وكذلك يظهر المعدل لكل مصرف على جانب للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل لكل سنة على حدة للمصارف عينة الدراسة ويظهر ايضا المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات جميعها الذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

ففي سنة 2005 نجد إن مصرف الشرق الأوسط العراقي كان أكثر مصرف اعتمد على الدين في تمويل أصوله إذ بلغت نسبة الدين الى الخصوم فيه (91.4%) ومن خلال هذه النسبة يمكن معرفة نسبة حق الملكية الى الخصوم التي هي المتمم الحسابي لهذه النسبة و تساوي (9.6%) بينما كانت أدنى نسبة في مصرف دار السلام للإستثمار إذ بلغت (30.4%) وإن نسبة حق الملكية الى الخصوم بلغت (69.6%) وتراوحت النسب الخاصة بالمصارف الأخرى عينة الدراسة بين هاتين النسبتين، وكان المعدل السنوية لنسبة (X1) في سنة 2005 يساوي (64.5%) وعند مقارنة المصارف بهذا المعدل نجد خمسة مصارف حققت معدل أعلى من المعدل السنوي وخمسة مصارف أقل منه.

وفي سنة 2006 فقد كان مصرف الائتمان العراقي أكثر المصارف التجارية عينة الدراسة اعتمادا على الدين في هيكل التمويل إذ كانت نسبة (x1) فيه (90.6%) بينما كان المصرف الأهلي العراقي أقل مصرف حقق هذه النسبة إذ بلغت فيه (40.0%)، واما المعدل السنوي فقد بلغ (69.0%) وعند مقارنته بالمصارف نجد هناك ستة مصارف تجاوزت هذا المعدل واربعة مصارف أقل منه.

واما سنة 2007 فإن مصرف الشرق الأوسط العراقي هو أكثر المصارف تحقيقا لنسبة (x1) إذ بلغت فيه (87.6%) وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو مصرف سومر التجاري والتي بلغت فيه (42.8%)، وهناك ستة مصارف حققت نسبة (x1) أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (69.7%) واربعة مصارف حققت نسبة أدنى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2008 فإن مصرف الشرق الأوسط العراقي بقي كما في السنة التي سبقت أكثر المصارف تحقيقا لنسبة (x1) إذ بلغت فيه (88.8%) وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو مصرف سومر التجاري وللجنة الثانية على التوالي التي بلغت فيه (35.8%)، وهناك خمسة مصارف حققت نسبة (x1) أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (71.2%) وخمسة مصارف حققت نسبة أدنى من المعدل السنوي.

وبالنسبة لسنة 2009 فإن مصرف الشرق الأوسط العراقي ايضا هو أكثر المصارف تحقيقا لنسبة (x1) إذ بلغت فيه (86.4%) وأقل مصرف حقق هذه النسبة هو مصرف سومر التجاري ولثالث سنة على التوالي والتي بلغت فيه (37.6%)، وهناك خمسة مصارف حققت نسبة (x1) أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (68.0%) وخمسة مصارف حققت نسبة أدنى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2010 فإن المعدل السنوي لها كان يساوي (68.8%) إذ تجاوزت خمسة مصارف هذا المعدل والمصارف الخمسة الأخرى فقد حققت نسبة (x1) أقل من هذا المعدل، وان مصرف بغداد هو المصرف الذي حقق أعلى نسبة دين الى الخصوم (x1) في هذه السنة إذ بلغت (87.6%) وفي المقابل فإن مصرف سومر التجاري كان أقل مصرف تحقيقاً لهذه النسبة وللسنة الرابعة على التوالي إذ بلغت (36.8%).

وفي السنة السابعة للتحليل وهي سنة 2011 فإن مصرف دار السلام للإستثمار حقق أعلى مستوى مقارنة بباقي المصارف عينة الدراسة إذ بلغت نسبة (x1) فيه (86.1%) فيما بقي مصرف سومر التجاري أخيراً كما كان في السنوات الاربعة التي سبقتها إذ بلغت هذه النسبة فيه (36.9%)، واما المعدل السنوي الذي بلغ (63.2%) فهناك ستة مصارف حققت نسبة (x1) أعلى منه واربعة مصارف أدنى منه.

واما في سنة 2012 فإن مصرف بغداد هو من حقق أعلى مقدار لنسبة (x1) والتي بلغت (84.1%) وان مصرف سومر التجاري ولسادس سنة على التوالي حقق أدنى مقدار لنسبة (x1) والتي بلغت (41.3%)، وفي هذه السنة فهناك خمسة مصارف حققت هذه النسبة أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (65.5%) والمصارف الخمسة الأخرى حققت هذه النسبة ولكن أدنى من هذا المعدل.

وبلغ المعدل السنوي لسنة 2013 (62.4%) إذ كانت خمسة مصارف أقل منه وخمسة مصارف أكثر منه، فيما حقق مصرف بغداد في هذه السنة أعلى مستوى لنسبة (x1) التي بلغت (83.5%) وأدنى نسبة في هذه السنة بلغت (36.8%) التي حققها مصرف سومر التجاري وللسنة السابعة على التوالي.

وفي سنة 2014 وهي السنة الأخيرة للتحليل فإن مصرف بغداد حقق أعلى مستوى لنسبة (x1) التي بلغت (84.0%) والمصرف التجاري العراقي هو الذي حقق أدنى مستوى لهذه النسبة التي بلغت فيه (36.7%)، وبمقارنة المعدل السنوي الذي بلغ (54.2%) مع نسبة (x1) التي حققتها المصارف خلال هذه السنة نجد هناك خمسة مصارف حققت نسبة أعلى من المعدل السنوي وخمسة مصارف حققت نسبة أدنى من المعدل السنوي.

وبعد انتهاء المقارنة بين المصارف التجارية ولكل سنة على حدة سيتم المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث ولكن هذه المرة تتم المقارنة بين المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل السنوات التي تم دراستها، إذ كان مصرف بغداد هو أعلى المصارف تحقيقاً لمعدل نسبة (x1) والذي بلغ (83.6%) وهذا يدل على أن مصرف بغداد هو المصرف الأكثر اعتماداً على أموال الغير في تمويل أصوله وان مصرف سومر التجاري هو أدنى المصارف تحقيقاً لمعدل نسبة (x1) والذي بلغ (38.0%) وهذا يعني ان مصرف سومر التجاري اعتمد على الأموال المملوكة بنسبة اكبر من اعتماده على الأموال المقترضة في تمويل أصوله.

وعند المقارنة بين سنوات الدراسة العشر من حيث المعدل السنوي الذي تم تحقيقه لكل سنة من سنوات الدراسة بأخذ المعدل للمصارف عينة الدراسة لكل سنة منفردة نجد إن سنة 2008 هي أكثر سنة حققت معدل لنسبة (x1) والذي بلغ (71.2%) وان سنة 2014 هي أقل سنة حققت معدل لنسبة (x1) والذي بلغ (54.2%) وهذا يعني أنّ سنة 2008 أكثر سنة اعتمدت فيها المصارف التجارية العراقية على التمويل المقترض بينما كانت سنة 2014 أقل سنة تم الاعتماد فيها على التمويل المقترض في تكوين هيكل التمويل.

أما المعدل العام المحسوب لكل المصارف خلال السنوات جميعها الذي تم اعتماده كمعدل معياري لمقارنة النتائج ويمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة الذي بلغ (65.7%) فعند مقارنته بالمعدل للمصارف عينة الدراسة ولكل سنة منفردة نجد انه خمس سنوات تجاوزت هذا المعدل وخمس سنوات كانت أقل منه إذ ان السنوات الخمس التي كانت أعلى من هذا المعدل هي 2006، 2007، 2008، 2009 و 2010 واما السنوات الأخرى للدراسة والتي كانت أدنى من هذا المعدل فهي 2005، 2011، 2012، 2013 و 2014.

واما عند مقارنة المعدل العام بالمعدل لكل مصرف فنجد أنّ ستة مصارف تجاوزت هذا المعدل وهي (مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار، ومصرف الخليج التجاري) بينما اربعة مصارف كانت أقل من هذا المعدل وهي (المصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل، ومصرف سومر التجاري).

ونستخلص مما سبق ومن الجدول رقم (2) إنّ أغلب المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية التي تم دراستها وتحليلها تعتمد على التمويل المقترض بشكل يفوق التمويل الممّلك في تمويل أصولها ما عدا مصرف سومر التجاري الذي كان اعتماده على التمويل الممّلك أكثر من التمويل المقترض ومصرفي التجاري العراقي والأهلي العراقي الذين كان فيهما توازن لدرجة ما بين التمويل الممّلك والتمويل المقترض في تشكيل هيكل التمويل لهذه المصارف التجارية.

الجدول (2)

نسبة الدين الى الخصوم (X1) للمصارف التجارية عينة الدراسة

ت	المصرف / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
1	بغداد	82.4%	82.0%	79.1%	82.8%	86.4%	<u>87.6%</u>	84.0%	<u>84.1%</u>	<u>83.5%</u>	<u>84.0%</u>	<u>83.6%</u>
2	التجاري العراقي	59.7%	61.3%	69.4%	67.2%	59.6%	53.7%	45.4%	51.2%	41.3%	<u>36.7%</u>	54.5%
3	الشرق الأوسط العراقي	<u>91.4%</u>	88.0%	<u>87.6%</u>	<u>88.8%</u>	<u>86.4%</u>	85.5%	79.4%	77.1%	73.8%	55.0%	81.3%
4	الإستثمار العراقي	77.9%	81.4%	70.3%	70.3%	67.4%	64.1%	64.3%	68.7%	64.2%	49.2%	67.8%
5	الأهلي العراقي	57.7%	<u>40.0%</u>	45.4%	56.0%	45.0%	50.8%	42.9%	54.1%	68.9%	57.2%	51.8%
6	الائتمان العراقي	85.5%	<u>90.6%</u>	78.3%	72.5%	69.3%	77.3%	65.8%	68.7%	67.3%	53.6%	72.9%
7	دار السلام للإستثمار	<u>30.4%</u>	83.6%	87.2%	87.9%	84.1%	85.7%	<u>86.1%</u>	81.7%	76.5%	71.5%	77.5%
8	بابل	53.4%	52.4%	57.2%	67.6%	67.1%	70.3%	60.6%	63.1%	51.0%	39.1%	58.2%
9	الخليج التجاري	73.5%	70.5%	80.0%	82.9%	77.1%	76.6%	66.6%	64.9%	61.1%	57.6%	71.1%
10	سومر التجاري	33.5%	40.6%	<u>42.8%</u>	<u>35.8%</u>	<u>37.6%</u>	<u>36.8%</u>	<u>36.9%</u>	<u>41.3%</u>	<u>36.8%</u>	38.1%	<u>38.0%</u>
	المتوسط	64.5%	69.0%	69.7%	<u>71.2%</u>	68.0%	68.8%	63.2%	65.5%	62.4%	<u>54.2%</u>	65.7%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات 2005-2014 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ثانياً: تحليل نسبة الودائع الى اجمالي الخصوم (x2):

من الجدول رقم (3) يتبين لنا نتائج نسبة الودائع الى الخصوم للمصارف التجارية العراقية العشرة عينة الدراسة ولكل السنوات العشر المعتمدة في الدراسة وكذلك يظهر في هذا الجدول المعدل لكل مصرف على حدة ولل سنوات جميعها ولكل سنة على حدة ولجميع المصارف ويظهر ايضا المعدل العام والذي يستخدم في مقارنة النتائج.

ففي سنة 2005 تصدر مصرف الشرق الأوسط العراقي بمقارنته مع المصارف التجارية الأخرى في تحقيقه لنسبة الودائع الى اجمالي الخصوم (x2) إذ بلغت فيه (86.6%) واما أقل مصرف حقق نسبة الودائع الى اجمالي الخصوم في سنة 2005 فهو مصرف سومر التجاري إذ بلغت (28.2%)، واما المعدل السنوي فقد بلغ (59.9%) والذي كان أعلى من خمسة مصارف وأدنى من المصارف الخمسة الأخرى.

واما سنة 2006 فإن مصرف الائتمان العراقي هو المصرف الذي حقق أعلى مقدار لنسبة الودائع الى الخصوم والذي بلغ (85.5%) بينما حقق المصرف الأهلي العراقي أدنى مقدار لهذه النسبة إذ كانت تبلغ (30.9%)، وقد تفوقت ستة مصارف في هذه السنة على المعدل السنوي الذي بلغ (62.0%) وكانت المصارف الاربعة الأخرى أدنى منه.

وفي سنة 2007 فإن مصرف دار السلام للإستثمار حقق أعلى مقدار لنسبة (x2) والتي بلغت فيه (82.5%) وان مصرف سومر التجاري حقق أدنى مقدار لنسبة (x2) والتي بلغت (35.5%)، بينما كان المعدل السنوي لسنة 2007 يساوي (61.6%) وهذا ما جعله يتفوق على خمسة مصارف ويكون أدنى من خمسة مصارف.

وبالنسبة لسنة 2008 فإنّ مصرف دار السلام للإستثمار حقق أعلى مقدار لنسبة (x2) وللسنة الثانية على التوالي التي بلغت (85.3%) وإن مصرف سومر التجاري حقق أدنى مقدار لنسبة (x2) وللسنة الثانية على التوالي والتي بلغت (29.0%)، بينما كان المعدل السنوي لسنة 2008 يساوي (62.1%) وهذا ما جعله يتفوق على ثلاثة مصارف ويكون أدنى من سبعة مصارف.

وفي سنة 2009 فإنّ مصرف دار السلام للإستثمار هو من حقق أعلى مقدار لنسبة (x2) وكما في السنتين السابقتين والتي بلغت فيه (82.7%) وإن مصرف سومر التجاري هو من حقق أدنى مقدار لنسبة (x2) كما في السنتين السابقتين والتي بلغت (30.6%)، بينما كان المعدل السنوي لسنة 2009 يساوي (62.2%) وهذا ما جعله يتفوق على خمسة مصارف ويكون أدنى من خمسة مصارف.

وكذلك في سنة 2010 فإنّ مصرف دار السلام للإستثمار حقق أعلى مقدار لنسبة (x2) وللسنة الرابعة على التوالي والتي بلغت فيه (83.8%) وإن مصرف سومر التجاري هو من حقق أدنى مقدار لنسبة (x2) وللسنة الرابعة على التوالي والتي بلغت (32.2%)، بينما كان المعدل السنوي لسنة 2010 يساوي (63.4%) وهذا ما جعله يتفوق على أربعة مصارف ويكون أدنى من ستة مصارف.

وفي سنة 2011 فإنّ مصرف دار السلام للإستثمار حقق أعلى مقدار لنسبة (x2) وللسنة الخامسة على التوالي والتي بلغت فيه (82.8%) وإن مصرف سومر التجاري هو من حقق أدنى مقدار لنسبة (x2) وللسنة الخامسة على التوالي والتي بلغت (30.8%)، بينما كان المعدل السنوي لسنة 2011 يساوي (58.1%) وهذا ما جعله يتفوق على أربعة مصارف ويكون أدنى من

سته مصارف، ومن خلال النتائج التي ظهرت في السنوات من 2007-2011 يتبين لنا ان مصرف دار السلام للإستثمار كان أكثر من المصارف الأخرى اعتماداً على الودائع في تمويل أصوله والأكثر قدرة من غيره على جذب الودائع، وإن مصرف سومر التجاري هو أقل المصارف التجارية عينة الدراسة اعتماداً على الودائع في تمويل أصوله.

وأما في سنة 2012 فإن مصرف بغداد هو المصرف الذي حقق نسبة (x2) أكثر من غيره إذ بلغت فيه (80.5%) وأدنى نسبة حققها المصرف التجاري العراقي التي بلغت فيه (38.2%)، وقد تفوقت ستة مصارف على المعدل السنوي الذي بلغ (59.3%) بينما كانت المصارف الاربعة الأخرى أدنى منه.

و في سنة 2013 فإن مصرف بغداد هو المصرف الذي حقق نسبة (x2) أكثر من غيره إذ بلغت فيه (79.0%) وأدنى نسبة حققها المصرف التجاري العراقي والتي بلغت فيه (28.9%)، وقد تفوقت خمسة مصارف على المعدل السنوي الذي بلغ (57.4%) بينما كانت المصارف الخمسة الأخرى أدنى منه

واما في سنة 2014 فإن مصرف بغداد المصرف الذي حقق نسبة (x2) أكثر من غيره إذ بلغت فيه (81.6%) وأدنى نسبة حققها المصرف التجاري العراقي التي بلغت فيه (26.9%)، وقد تفوقت خمسة مصارف على المعدل السنوي الذي بلغ (50.5%) بينما كانت المصارف الخمسة الأخرى أدنى منه.

واما بالنسبة لمعدل الصناعة لهذه السنوات العشرة وللمصارف عينة الدراسة الذي ظهر في الجدول رقم (3) والذي استخرج من خلال حساب متوسط المتوسطات الذي بلغ (59.6%) وعند مقارنة المعدل لنسبة الودائع الى الخصوم لسنوات الدراسة ولكل مصرف على

حدة مع معدل الصناعة نجد ان خمس مصارف تجارية كانت أعلى منه والمصارف الخمسة الأخرى أقل منه، فأما المصارف التي كان المعدل لها أعلى من معدل الصناعة فهي (مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار، ومصرف الخليج التجاري) واما المصارف التي كان المعدل لها أدنى من معدل الصناعة فهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف الإستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل، ومصرف سومر التجاري).

وعند مقارنة المصارف التجارية مع بعضها فنجد إن المعدل لمصرف دار السلام للإستثمار الذي بلغ (79.2%) هو أعلى متوسط حسابي لنسبة الودائع الى اجمالي الخصوم بينما نجد أن مصرف سومر التجاري حقق أقل متوسط حسابي لنسبة الودائع الى الخصوم الذي بلغ (32.7%).

وعند المقارنة بين سنوات الدراسة يتبين لنا أنّ المعدل لسنة 2010 حقق أعلى مقدار لنسبة الودائع الى الخصوم والذي بلغ (63.4%) بينما حققت سنة 2014 أقل متوسط حسابي لنسبة الودائع الى الخصوم بالمقارنة مع السنوات الأخرى إذ بلغت هذه النسبة لسنة 2014 (50.5%).

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية لسنوات الدراسة مع المعدل العام للقطاع نجد هنالك ست سنوات حققت متوسط حسابي لنسبة الودائع الى الخصوم أعلى من معدل القطاع هي 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، و2010، وإنّ أربع سنوات كانت أقل من معدل القطاع وهي 2011، 2012، 2013، و2014.

ويشير التحليل السابق الذي شمل المصارف التجارية العراقية العشرة عينة الدراسة وخلال السلسلة الزمنية التي شملت التحليل والتي هي عشر سنوات الى ان نسبة الودائع الى الخصوم (x2) فيها تفاوت كبير من مصرف لآخر ومن سنة لأخرى وهذا يدل على ان هذه المصارف تختلف في قدرتها على جذب الودائع وكذلك تختلف في سياستها التمويلية هذا من جانب ومن جانب اخر فإن النتائج تشير الى ان الوضع الاجتماعي والاقتصادي يؤثران على هذه النسبة وامكانية الحصول على مقدار ثابت من الودائع في الاوقات جميعها.

فمن الجدول رقم (3) نجد ان بعض المصارف ابتعدت عن المعدل العام للصناعة إذ ان مصرفي بغداد ودار السلام للإستثمار وتلاهما مصرف الشرق الأوسط العراقي حققت معدلات أعلى بكثير من معدل الصناعة أي إنّ هذه المصارف الثلاثة اعتمدت على الودائع في التمويل بشكل كبير بالمقارنة مع المكونات الأخرى لهيكل التمويل فيها، وفي المقابل فإن مصرفي التجاري العراقي وسومر التجاري ذهباً بعيداً بالاتجاه الآخر إذ لم يكن اعتمادهما على الودائع في تمويل أصولهما بشكل كبير بل كان اعتماد هذين المصرفين على المصادر الأخرى للتمويل أكثر من اعتمادهما على الودائع.

الجدول (3)

نسبة الودائع الى الخصوم (x2) للمصارف التجاري عينة الدراسة

ت	المصرف / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
1	بغداد	77.4%	73.2%	70.2%	74.4%	82.5%	83.7%	79.9%	<u>80.5%</u>	<u>79.0%</u>	<u>81.6%</u>	78.2%
2	التجاري العراقي	54.3%	47.9%	45.3%	43.6%	41.7%	39.3%	33.7%	<u>38.2%</u>	<u>28.9%</u>	<u>26.9%</u>	40.0%
3	الشرق الأوسط العراقي	<u>86.6%</u>	79.9%	81.9%	75.7%	81.2%	79.9%	75.6%	75.2%	71.3%	52.4%	76.0%
4	الإستثمار العراقي	62.2%	71.3%	58.1%	63.1%	62.1%	56.5%	57.1%	51.1%	54.4%	46.0%	58.2%
5	الأهلي العراقي	44.3%	<u>30.9%</u>	42.6%	53.2%	42.9%	48.1%	41.0%	45.9%	66.4%	54.8%	47.0%
6	الائتمان العراقي	81.6%	<u>85.5%</u>	70.4%	62.4%	61.2%	72.3%	58.8%	63.2%	63.1%	49.9%	66.8%
7	دار السلام للإستثمار	74.2%	82.0%	<u>82.5%</u>	<u>85.3%</u>	<u>82.7%</u>	<u>83.8%</u>	<u>82.8%</u>	76.9%	73.0%	69.2%	<u>79.2%</u>
8	بابل	49.3%	48.0%	54.5%	64.8%	65.2%	68.0%	59.6%	62.2%	50.4%	36.1%	55.8%
9	الخليج التجاري	41.1%	66.0%	74.8%	69.1%	72.5%	69.8%	61.3%	61.4%	53.4%	55.8%	62.5%
10	سومر التجاري	<u>28.2%</u>	35.4%	<u>35.5%</u>	<u>29.0%</u>	<u>30.6%</u>	<u>32.2%</u>	<u>30.8%</u>	38.8%	33.9%	32.3%	<u>32.7%</u>
	المتوسط	59.9%	62.0%	61.6%	62.1%	62.2%	<u>63.4%</u>	58.1%	59.3%	57.4%	<u>50.5%</u>	59.6%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات 2005-2014 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ثالثاً: نسبة الودائع الى حق الملكية (x3):

تظهر هذه النسبة ولكل المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة ولسنوات الدراسة العشر جميعها في الجدول رقم (4) وكذلك يظهر فيه المعدل لكل مصرف على حدة ولسنوات الدراسة العشر ويظهر فيه ايضا المعدل السنوي للمصارف جميعها لكل سنة من سنوات الدراسة فضلا عن ذلك يظهر في هذا الجدول المعدل العام المحسوب والذي يعد كمعدل للصناعة في هذه الدراسة.

في سنة 2005 حقق مصرف الشرق الأوسط العراقي أعلى مستوى لنسبة (x3) إذ بلغت فيه (1010.8%) أي ان الودائع في هذه السنة في مصرف الشرق الأوسط العراقي كانت أكثر من حق الملكية بعشرة اضعاف تقريباً وحقق مصرف سومر التجاري أدنى مستوى لنسبة (x3) إذ بلغت فيه (42.4%) وهذه النسبة تشير الى أنّ الودائع في مصرف سومر التجاري تقدر بنصف مقدار حق الملكية في هذا المصرف، واما المعدل السنوي في سنة 2005 فقد بلغ (294.4%) وبمقارنته بالنسب التي حققتها المصارف عينة الدراسة في هذه السنة نجد ثلاثة مصارف حققت فيها نسبة اعلى من المعدل والمصارف السبعة الأخرى حققت نسب أدنى منه.

وأما بالنسبة لسنة 2006 فقد حقق مصرف الائتمان العراقي نسبة اعلى من المصارف الأخرى عينة الدراسة إذ بلغت نسبة (x3) فيه (906.4%) وقد حقق المصرف الأهلي العراقي أدنى مستوى لهذه النسبة إذ بلغت (51.5%)، وقد حققت خمسة مصارف نسبة (x3) بمستوى أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ في هذه السنة (342.4%) وحققت المصارف الخمسة الأخرى نسبة (x3) بمستوى أدنى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2007 فقد بلغ المعدل السنوي (295.2%) وقد حققت خمسة مصارف ايضا في هذه السنة نسبة (x3) بمستوى أعلى من هذا المعدل وحققت المصارف الخمسة الأخرى مستوى أدنى من هذا المعدل لنسبة (x3)، وان أعلى مصرف حقق هذه النسبة في هذه السنة مصرف الشرق الأوسط العراقي وكما كان في سنة 2005 إذ بلغت فيه (660.2%) فيما حقق مصرف سومر التجاري أدنى مستوى لهذه النسبة إذ بلغت (62.0%).

وأما سنة 2008 فإن مصرف دار السلام للإستثمار هو من حقق هذه النسبة أعلى من المصارف الأخرى إذ بلغت فيه (707.7%) وان مصرف سومر التجاري هو الذي حقق هذه النسبة أدنى من المصارف الأخرى ولثاني سنة على التوالي إذ بلغت فيه (45.2%)، واما المعدل السنوي لهذه السنة فقد بلغ (315.8%) إذ حققت اربعة مصارف نسبة (x3) بمستوى أعلى من هذا المعدل فيما حققت ستة مصارف نسبة (x3) بمستوى أدنى منه.

وبالنسبة لسنة 2009 فإن مصرف بغداد هو من حل اولاً في تحقيقه لأعلى مستوى لنسبة (x3) التي بلغت فيه (606.0%) وان مصرف سومر التجاري وللجنة الثالثة على التوالي حل أخيراً في تحقيقه أدنى مستوى لنسبة (x3) والتي بلغت (49.0%)، وهناك اربعة مصارف في هذه السنة حققت مستوى أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (285.8%) واما المصارف الستة الأخرى فإنها حققت مستوى أدنى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2010 فإن المعدل السنوي الذي تم تحقيقه بلغ (305.2%) وهذا ما جعله يتفوق على نسبة (x3) التي حققتها ستة مصارف واما المصارف الاربعة الأخرى فقد حققت مستوى لنسبة (x3) أعلى من هذا المعدل، وفي هذه السنة حقق مصرف بغداد أعلى مستوى لنسبة (x3) ولثاني سنة على التوالي التي بلغت (677.4%) فيما حقق مصرف سومر التجاري أدنى

مستوى لهذه النسبة من بين المصارف التجارية عينة الدراسة ولرابع سنة على التوالي التي بلغت (51.0%).

ونائج التحليل لسنة 2011 يتبين فيها إن مصرف دار السلام للإستثمار حقق أعلى مقدار لنسبة (x3) التي بلغت (596.0%) بينما كان مصرف سومر التجاري أقل من حقق هذه النسبة وللجنة الخامسة على التوالي والتي بلغت فيه (48.8%) وقد بلغ المعدل السنوي لهذه السنة (231.2%) وقد حقت ثلاثة مصارف نسبة (x3) بمقدار أكثر من المعدل السنوي بينما حقت سبعة مصارف في هذه السنة نسبة (x3) بمقدار أقل من المعدل السنوي.

وفي سنة 2012 فإن مصرف بغداد هو الذي حقق أعلى مستوى لنسبة (x3) إذ بلغت (505.0%) في حين حقق مصرف سومر التجاري وكما في السنوات الخمس السابقة أدنى مستوى لهذه النسبة والتي بلغت فيه لهذه السنة (66.1%)، وإن المعدل السنوي بلغ (220.7%) وقد تفوق هذا المعدل على سبعة مصارف في تحقيقها لنسبة (x3) بينما تفوقت المصارف الثلاثة الأخرى عليه.

وأما سنة 2013 حقق مصرف بغداد أعلى مستوى لنسبة (x3) بلغت فيه (478.5%) وقد حقق المصرف التجاري العراقي أدنى مستوى لهذه النسبة التي بلغت (49.2%)، وعند مقارنة المصارف التجارية العشرة عينة الدراسة بالمعدل السنوي الذي تم تحقيقه في هذه السنة الذي بلغ (196.3%) نجد اربعة مصارف قد حققت نسبة (x3) بمستوى أعلى من هذا المعدل ولكن تفوق هذا المعدل على المصارف الستة الأخرى.

وفي سنة 2014 والتي هي السنة الأخيرة التي شملتها الدراسة نجد أن مصرف بغداد أيضا هو من حقق أعلى مستوى لنسبة (x3) التي بلغت (510.1%) وكذلك بقي المصرف

التجاري العراقي أدنى المصارف في تحقيقه لنسبة (3x) والتي بلغت النسبة فيه (42.6%) وهي أدنى نسبة حققها المصرف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة، وبلغ المعدل السنوي في سنة 2014 (148.1%) وإنّ المصارف التي تفوقت على هذا المعدل في هذه السنة هي فقط مصرفان هما بغداد ودار السلام للإستثمار فيما استطاع هذا المعدل ان يتفوق على المصارف الثمانية الأخرى في نسبة (3x) التي تم تحقيقها في تلك المصارف.

وعند مقارنة المصارف التجارية مع بعضها من حيث المعدل الذي تم تحقيقه من قل كل مصرف لجميع السنوات نجد ان مصرف الشرق الأوسط العراقي هو من حقق أعلى معدل من بين المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة والذي بلغ المعدل له (524.8%) على الرغم من ان هذا المصرف لم يكن أعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة الا في سنتي 2005 و2007 بينما حقق مصرف بغداد هذه النسبة كأعلى مصرف لمدة خمس سنوات وفي المتوسط كان ثانياً في تحقيقه لمعدل نسبة (3x)، وان أدنى معدل تم تحقيقه كان في مصرف سومر التجاري والذي بلغ (53.0%).

بينما عند مقارنة المعدلات التي حققتها المصارف التجارية خلال مدة الدراسة مع المعدل العام المحسوب والذي اعتمد كمعدل معياري للصناعة والذي بلغ (263%) نجد اربعة مصارف حققت متوسطاً حسابياً كان أكثر من المعدل العام للصناعة وهي (مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف الائتمان العراقي، ومصرف دار السلام للإستثمار) في حين نجد ستة مصارف حققت متوسطاً حسابياً كان أقل من المعدل العام وهي (المصرف التجاري العراقي، مصرف الإستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل، مصرف الخليج التجاري، ومصرف سومر التجاري).

وعند مقارنة المعدلات السنوية التي تم تحقيقها في كل سنة على حدة وللمصارف مجتمعة نجد أنّ سنة 2006 هي السنة التي كان فيها أعلى متوسط حسابي من بين السنوات العشر التي اعتمدت في الدراسة الذي بلغ (342.4%) بينما أدنى معدل سنوي فقد تم تحقيقه في سنة 2014 والذي بلغ (148.1%).

وبمقارنة المعدلات السنوية مع المعدل العام نجد ستة سنوات حققت معدلاً أعلى من المعدل العام وهي 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، و 2010 والسنوات الأربعة الأخرى فقد حققت معدل سنوي أدنى من المعدل العام وهي 2011، 2012، 2013، و 2014.

ومما سبق ومن الجدول رقم (4) نجد ان المصارف التجارية عينة الدراسة تفاوتت في تحقيقها لنسبة (X3) وخصوصاً مصرفي التجارة العراقي وسومر التجاري إذ ابتعدا كثيراً عن المعدل العام الاجرائي الذي تم اعتماده في الدراسة أي ان هذين المصرفين بالخصوص كانت الودائع فيهما أقل من حق الملكية وهذا شيء جيد من ناحية الامان للمودعين ولكن بالوقت نفسه هو شيء سيء للمصرف إذ ان اعتماده على الودائع في التمويل قليل او ان هذين المصرفين أقل من المصارف الأخرى قدرة على جذب الودائع من الزبائن والتي هي بطبيعة الحال تكون كلفتها أقل من التمويل الممتمك، وبالنسبة للمصارف التي حققت معدلات أعلى من المعدل العام بكثير فهي كل من بغداد والشرق الأوسط العراقي ودار السلام للإستثمار وان هذه المصارف كان اعتمادها على الودائع بصورة كبيرة في هيكل التمويل نسبتاً الى حق الملكية وهذا قد يكون ذو مخاطرة عالية لأن حق الملكية لا يستطيع تغطية الا جزء قليل من ودائع الزبائن لدى المصرف.

الجدول (4)

نسبة الودائع الى حق الملكية (x3) للمصارف التجارية عينة الدراسة

ت	المصرف / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
1	بغداد	440.1%	407.3%	335.7%	433.0%	<u>606.0%</u>	<u>677.4%</u>	500.9%	<u>505.0%</u>	<u>478.5%</u>	<u>510.1%</u>	489.4%
2	التجاري العراقي	134.7%	123.7%	147.9%	133.2%	103.3%	84.9%	61.7%	78.3%	<u>49.2%</u>	<u>42.6%</u>	95.9%
3	الشرق الأوسط العراقي	<u>1010.8%</u>	668.9%	<u>660.2%</u>	675.3%	599.0%	550.9%	366.3%	328.0%	272.1%	116.6%	<u>524.8%</u>
4	الإستثمار العراقي	280.7%	383.3%	195.7%	212.2%	190.3%	157.2%	159.9%	163.0%	152.0%	90.5%	198.5%
5	الأهلي العراقي	104.6%	<u>51.5%</u>	78.1%	120.7%	77.9%	97.7%	71.8%	100.1%	213.8%	128.1%	104.4%
6	الائتمان العراقي	563.4%	<u>906.4%</u>	324.7%	226.7%	198.9%	318.3%	171.8%	202.2%	193.1%	107.4%	321.3%
7	دار السلام للإستثمار	106.6%	498.8%	646.9%	<u>707.7%</u>	518.8%	587.3%	<u>596.0%</u>	420.5%	310.2%	242.9%	463.6%
8	بابل	105.6%	100.9%	127.3%	200.3%	198.5%	228.6%	151.3%	168.7%	102.9%	59.2%	144.3%
9	الخليج التجاري	155.1%	223.6%	373.2%	403.8%	316.7%	299.0%	183.6%	174.9%	137.2%	131.6%	239.9%
10	سومر التجاري	<u>42.4%</u>	59.5%	<u>62.0%</u>	<u>45.2%</u>	<u>49.0%</u>	<u>51.0%</u>	<u>48.8%</u>	<u>66.1%</u>	53.6%	52.1%	<u>53.0%</u>
	المتوسط	294.4%	<u>342.4%</u>	295.2%	315.8%	285.8%	305.2%	231.2%	220.7%	196.3%	<u>148.1%</u>	263.5%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات 2005-2014 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

خامسا: مقارنة المصارف عينة الدراسة على وفق مؤشرات هيكل التمويل:

في هذه الفقرة سوف يتم مقارنة نتائج التحليل المالي للمصارف التجارية العراقية عينة البحث باستخدام مؤشرات هيكل التمويل المعتمدة في هذه الدراسة فبالرجوع الى الجداول رقم (2)، (3) و (4) والاعتماد على نتائج هذه الجداول المتمثلة بالمعدل لكل مصرف وفق كل مؤشر وترتيب المصارف بشكل تصاعدي من الأدنى تحقيقا لكل مؤشر الى الأعلى تحقيقا لذلك المؤشر واعطاء هذه المصارف ارقام من أقلها تحقيقا للمؤشر وبيدأ بالرقم (1) وهو يمثل نقطة واحدة والذي يأتي بعده الرقم (2) وهو يمثل نقطتين وهكذا الى ان نصل الى المصرف الأكثر تحقيقا للمؤشر ونعطيه الرقم (10) وهو يمثل عشر نقاط وهو أعلى عدد من النقاط يحصل عليه المصرف من المؤشر الواحد وهذا الحال يتم لكل مؤشر من المؤشرات التي تم استخدامها.

وبعدها نجمع النقاط التي حصل عليها كل مصرف من هذه المؤشرات وهذا يمكن مشاهدته في الجدول رقم (5)، و في الخطوة التالية نرتب المصارف تنازليا من المصرف الذي حقق أكثر عدد من النقاط الى المصرف الذي حقق أقل عدد من النقاط وبهذا نستطيع ان نميز المصارف من الأعلى تحقيقا لمجموع الارقام الى الأدنى في تحقيق هذه الارقام وكما يظهر في الجدول رقم (6) نجد ان مصرف بغداد كان في الترتيب الاول لأنه حصل على (28 نقطة) وهو أعلى عدد من النقاط وبعده حل مصرف الشرق الأوسط العراقي بعدد نقاط بلغ (27 نقطة) وبعدهما في التسلسل اتي مصرف دار السلام للإستثمار ثالثا والذي حصل على (26 نقطة) وهكذا الى ان وصل الترتيب الى قبل الأخير وهو المصرف التجاري العراقي الذي بلغ عدد نقاطه (7 نقطة) ومن ثم التسلسل العاشر والأخير الذي كان من نصيب مصرف سومر التجاري بتحقيقه (3 نقطة) وهذا ما نشاهده في الجدول رقم (6).

الجدول (5)

المقارنة بين المصارف عينة الدراسة على وفق مؤشرات هيكل التمويل

ت	المصرف / المؤشر	x1	x2	x3	المجموع
1	بغداد	10	9	9	28
2	التجاري العراقي	3	2	2	7
3	الشرق الأوسط العراقي	9	8	10	27
4	الإستثمار العراقي	5	5	5	15
5	الأهلي العراقي	2	3	3	8
6	الاتئمان العراقي	7	7	7	21
7	دار السلام للإستثمار	8	10	8	26
8	بابل	4	4	4	12
9	الخليج التجاري	6	6	6	18
10	سومر التجاري	1	1	1	3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج السابقة

الجدول (6)

تسلسل المصارف عينة الدراسة على وفق مؤشرات هيكل التمويل

ت	المصرف / المؤشر	x1	x2	x3	المجموع	التسلسل
1	بغداد	10	9	9	28	الاول
2	الشرق الأوسط العراقي	9	8	10	27	الثاني
3	دار السلام للإستثمار	8	10	8	26	الثالث
4	الاتئمان العراقي	7	7	7	21	الرابع
5	الخليج التجاري	6	6	6	18	الخامس
6	الإستثمار العراقي	5	5	5	15	السادس
7	بابل	4	4	4	12	السابع
8	الأهلي العراقي	2	3	3	8	الثامن
9	التجاري العراقي	3	2	2	7	التاسع
10	سومر التجاري	1	1	1	3	العاشر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج السابقة

ومن خلال ما سبق من قياس وتحليل لمؤشرات هيكل التمويل وللمصارف جميعها عينة الدراسة يتبين ان هذه المصارف كانت تختلف وتتباين في كيفية صياغة هيكل التمويل فيها بالنسبة للتمويل المقترض والتمويل الممتلك فيها فهناك مصارف اعتمدت على التمويل الممتلك أكثر من اعتمادها على التمويل المقترض وهناك مصارف أخرى كان اعتمادها على التمويل المقترض أكثر من التمويل الممتلك لتمويل أصولها.

فلهذا يتم قبول الفرضية الأولى التي نصت على (تتفاوت المصارف عينة الدراسة في كيفية صياغة هيكل تمويلها بين التمويل الممتلك والتمويل المقترض) وهذا ما يطابق تحليل كل مؤشر من مؤشرات هيكل التمويل في المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.

المبحث الثالث

تحليل نسب السيولة المصرفية

خصص هذا المبحث لقياس المؤشرات الخاصة بالسيولة المصرفية وتحليلها للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة وخلال المدة التي تم الاعتماد عليها في التحليل واستخدمت عدد من المؤشرات المالية التي تخص السيولة المصرفية التي هي (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف) وكالاتي:

اولا: نسبة الرصيد النقدي (y1):

من خلال الجدول رقم (7) يمكننا معرفة نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية عينة الدراسة وخلال مدة البحث البالغة عشر سنوات من 2005-2014 وكذلك المتوسطات الحسابية لكل مصرف ولكل سنة ويظهر هذا الجدول ايضا المعدل العام المحسوب الذي يعتمد كمعدل اجرائي للصناعة.

ففي سنة 2005 نجد أنّ مصرف دار السلام للإستثمار هو أكثر المصارف تحقيقا لنسبة الرصيد النقدي إذ بلغت (139.5%) وهذا يعني أنّه أكثر المصارف خلال سنة 2005 قدرة على تسديد التزاماته وقد كان مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار هو أقل المصارف في تحقيق هذه النسبة إذ بلغت فيه (35.8%) ولذلك يعد مصرف الشرق الأوسط العراقي أقل المصارف قدرة على تسديد التزاماته في سنة 2005، وبلغ المعدل السنوي (80.6%) وقد حققت اربعة مصارف نسبة (y1) أعلى من المتوسط السنوي وستة مصارف حققت هذه النسبة أدنى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2006 حقق المصرف الأهلي العراقي أعلى نسبة للرصيد النقدي بلغت (161.6%) وحقق المصرف التجاري العراقي أقل نسبة التي بلغت (31.6%)، وحققت اربعة مصارف في هذه السنة نسبة (y1) أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (73.9%) وحققت المصارف الستة الأخرى نسبة أدنى من هذا المعدل.

وفي سنة 2007 بقي الحال كما هو بالنسبة للمصرف الأكثر والأقل تحقيقا لنسبة الرصيد النقدي إذ بلغت نسبة (y1) في المصرف الأهلي العراقي (169.4%) وبلغت في المصرف التجاري العراقي (26.6%)، بينما حققت خمسة مصارف لنسبة (y1) أكثر من المعدل السنوي الذي بلغ (80.0%) والمصارف الخمسة الأخرى حققت نسبة (y1) أقل من المعدل السنوي.

وأما في سنة 2008 فقد اختلف الحال إذ كان مصرف سومر التجاري حقق أعلى نسبة للرصيد النقدي والتي بلغت (166.7%) في حين كان مصرف الخليج التجاري أدنى من حقق هذه النسبة لهذه السنة إذ بلغت (34.9%)، وعند مقارنة المصارف في هذه السنة بالمعدل السنوي الذي بلغ (83.8%) نجد خمسة مصارف تفوقت على هذا المعدل وخمس مصارف تفوق عليها المعدل.

وأما بالنسبة للمعدل السنوي لسنة 2009 فقد تفوق على ستة مصارف فيما حققت المصارف الاربعة الأخرى نسبة (y1) أعلى من المعدل السنوي، وعند مقارنة المصارف مع بعضها نجد أن المصرف الأهلي العراقي عاد كما كان في سنتي 2006 و 2007 ليكون أكثر المصارف التجارية تحقيقا لنسبة الرصيد النقدي التي بلغت (124.1%) واما المصرف التجاري العراقي حقق أقل مقدار لهذه النسبة في هذه السنة التي بلغت (18.7%).

وفي سنة 2010 فان مصرف سومر التجاري حقق أعلى نسبة التي بلغت (125.4%) وكذلك مصرف الخليج التجاري حقق أقل مقدار لهذه النسبة إذ بلغت (36.4%)، وبمقارنة المصارف التجارية عينة الدراسة في هذه السنة بالمعدل السنوي الذي بلغ (74.9%) نجد خمسة مصارف تفوقت على هذا المعدل وقد تفوق المعدل السنوي على المصارف الخمسة الأخرى. وبخصوص سنة 2011 فان المصرف الأهلي العراقي حقق أعلى مستوى لهذه النسبة عند مقارنته بالمصارف الأخرى إذ بلغت نسبة الرصيد النقدي فيه (138.8%) وان أقل نسبة في هذه السنة كانت قيمتها (41.0%) والتي حققها مصرف الخليج التجاري، فيما بلغ المعدل السنوي في هذه السنة (82.2%) وهذا ما جعله يتفوق على ستة مصارف بينما حققت أربعة مصارف في هذه السنة نسب أعلى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2012 فقد احتل المصرف الأهلي العراقي المرتبة الاولى في تحقيقه لنسبة (y1) من بين المصارف الأخرى إذ بلغت (141.1%) وكان مصرف الائتمان العراقي اخيرا في تحقيق هذه النسبة لهذه السنة التي بلغت النسبة فيه (47.2%)، وقد حققت خمسة مصارف نسبة (y1) بمستوى يفوق المعدل السنوي الذي بلغ (88.3%) بينما حققت المصارف الخمسة الأخرى مستوى أدنى من هذا المعدل.

وفي سنة 2013 كان مصرف سومر التجاري هو من حقق هذه النسبة أكثر من غيره إذ بلغت (162.4%) وكان مصرف الائتمان العراقي اخيرا وللجنة الثانية على التوالي إذ بلغت النسبة فيه (48.4%)، وقد بلغ المعدل السنوي (89.0%) الذي تفوق على ستة مصارف بينما حققت المصارف الاربعة الأخرى نسبة (y1) بمستوى أعلى من المعدل.

الرصيد النقدي إذ بلغ (92.2%)، وكذلك نجد ستة سنوات لم تصل الى مستوى المعدل العام عند التحليل وهي 2005، 2006، 2007، 2009، 2010، و 2011 وان أقل سنة من بين السنوات العشر تم تحقيق هذه النسبة فيها هي سنة 2006 إذ بلغت (73.9%).

وخلاصة القول ومن خلال الجدول رقم (7) نجد ان المصارف التجارية عينة الدراسة كانت متباينة في تحقيقها لنسبة الرصيد النقدي ولكل سنة من السنوات التي اعتمدت في الدراسة وبالخصوص المصرف الأهلي العراقي الذي ابتعد كثيرا عن المعدل العام إذ ان هذا المصرف بإمكانه تغطية التزاماته جميعها من ودائع وما في حكمها وكذلك مصرفي سومر التجاري ودار السلام للإستثمار وهذا قد يوفر السيولة اللازمة لهذه المصارف لتغطية التزاماتها ولكن يسبب في تجميد الاموال وعدم استخدامها في المجالات الإستثمارية المتنوعة وخصوصا منح الائتمان.

وبالمقابل ابتعد بعض المصارف عن المعدل العام في الاتجاه الآخر إذ حققت بعض المصارف التجارية عينة الدراسة معدلات متدنية من نسبة الرصيد النقدي ومن امثلة هذه المصارف هو مصرف الخليج التجاري الذي حقق أدنى نسبة للرصيد النقدي والتي قد تسبب له مشكلة في السيولة وصعوبة في مقدرته على تسديد التزاماته المستحقة وهذا ما يؤثر سلبا على الامان في هذا المصرف الذي سيتحمل مخاطرة عالية جدا عند مقارنته بالمصارف الأخرى.

الجدول (7)

نسبة الرصيد النقدي (y1) للمصارف التجارية عينة الدراسة

ت	المصرف / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
1	بغداد	62.2%	69.0%	56.0%	45.5%	68.9%	67.9%	62.2%	74.3%	68.9%	64.6%	64.0%
2	التجاري العراقي	117.0%	<u>31.6%</u>	<u>26.6%</u>	35.4%	<u>18.7%</u>	39.0%	97.0%	91.5%	138.7%	81.6%	67.7%
3	الشرق الأوسط العراقي	<u>35.8%</u>	52.6%	48.9%	43.0%	73.8%	69.3%	69.7%	73.5%	73.9%	93.0%	63.4%
4	الإستثمار العراقي	44.1%	84.2%	108.1%	122.4%	119.6%	94.8%	74.0%	61.2%	69.3%	129.3%	90.7%
5	الأهلي العراقي	114.8%	<u>161.6%</u>	<u>169.4%</u>	107.1%	<u>124.1%</u>	92.8%	<u>138.8%</u>	<u>141.1%</u>	102.5%	116.5%	<u>126.9%</u>
6	الائتمان العراقي	73.8%	50.1%	59.6%	68.3%	63.7%	45.5%	67.0%	<u>47.2%</u>	<u>48.4%</u>	60.2%	58.4%
7	دار السلام للإستثمار	<u>139.5%</u>	107.0%	106.3%	109.5%	113.7%	78.3%	79.7%	90.9%	95.1%	95.4%	101.5%
8	بابل	100.5%	85.5%	94.0%	105.4%	113.4%	99.3%	89.9%	112.2%	53.9%	<u>48.8%</u>	90.3%
9	الخليج التجاري	58.4%	54.2%	44.5%	<u>34.9%</u>	29.1%	<u>36.4%</u>	<u>41.0%</u>	58.1%	77.3%	77.6%	<u>51.1%</u>
10	سومر التجاري	60.0%	43.7%	87.1%	<u>166.7%</u>	61.7%	<u>125.4%</u>	102.3%	133.2%	<u>162.4%</u>	<u>155.0%</u>	109.7%
	المتوسط	80.6%	<u>73.9%</u>	80.0%	83.8%	78.7%	74.9%	82.2%	88.3%	89.0%	<u>92.2%</u>	82.4%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات 2005-2014 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ثانياً: تحليل نسبة السيولة القانونية (y2):

يظهر في الجدول رقم (8) نسبة السيولة القانونية (y2) للمصارف جميعها عينة الدراسة ولكل السلسلة الزمنية المعتمدة في الدراسة وكذلك المعدلات على مستوى المصارف وعلى مستوى السنوات ويظهر ايضاً المعدل العام الاجرائي للدراسة.

ففي سنة 2005 كان مصرف سومر التجاري هو أكثر المصارف التجارية عينة الدراسة تحقيقاً لهذه النسبة إذ بلغت (225.6%) في حين ان مصرف الإستثمار العراقي كان أقل المصارف تحقيقاً لها بنسبة (76.6%) وقد تراوحت النسب الخاصة بباقي المصارف بين هاتين النسبتين، وقد حققت اربعة مصارف نسبة (y2) أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (125.0%) وحققت المصارف الستة الأخرى نسبة (y2) بمستوى أدنى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2006 فان المصرف الأهلي العراقي هو من حقق أعلى مقدار لنسبة السيولة القانونية إذ بلغت (203.3%) وبقي مصرف الإستثمار العراقي اخيراً في تحقيقه لهذه النسبة إذ بلغت فيه (87.6%)، وقد تجاوزت ثلاثة مصارف المعدل السنوي الذي بلغ (114.8%) فيما حققت المصارف السبعة الأخرى نسبة (y2) بمستوى أدنى من المعدل السنوي.

واما في سنة 2007 فإنّ المصرف الأهلي العراقي بقي أكثر من المصارف الأخرى في تحقيقه لهذه النسبة كما في السنة السابقة إذ بلغت النسبة فيه (172%) وكان مصرف بغداد أقل من حقق هذه النسبة إذ بلغت (87.4%)، وقد بلغ المعدل السنوي (114.7%) وهذا ما جعله يتفوق على ستة مصارف في حين حققت المصارف الاربعة الأخرى نسبة (y2) أعلى من هذا المعدل.

وفي سنة 2008 فقد عاد مصرف سومر التجاري كما كان في سنة 2005 ليكون أعلى من يحقق هذه النسبة إذ بلغت فيه (222.1%) وأقل من حقق هذه النسبة في هذه السنة هو مصرف الشرق الأوسط العراقي إذ بلغت (80.3%)، وقد تفوقت خمسة مصارف على المعدل السنوي الذي بلغ (124.9%) في تحقيقها لنسبة (y2) فيما حققت خمسة مصارف مستوى أدنى لنسبة (y2) عند مقارنتها بالمعدل السنوي.

وأما سنة 2009 فقد كان المصرف الأهلي العراقي أعلى من حقق النسبة إذ بلغت (175.9%) بينما كان مصرف الشرق الأوسط العراقي أدنى المصارف في تحقيق هذه النسبة ولل سنة الثانية على التوالي إذ بلغت فيه (89.8%)، وفي هذه السنة هناك خمسة مصارف حققت نسبة (y2) أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (122.0%) وخمسة مصارف حققت نسبة (y2) بمستوى أدنى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2010 فقد عاد مصرف سومر ليكون اولاً في تحقيقه لنسبة السيولة القانونية إذ بلغت (162.8%) وحقق مصرف الشرق الأوسط العراقي أقل نسبة لهذه السنة ولثالث سنة على التوالي إذ بلغت (71.1%)، فيما كان المعدل السنوي في هذه السنة يساوي (113.8%) وهذا ما جعل اربعة مصارف تتفوق عليه وستة مصارف تحقق نسبة (y2) أدنى منه.

وكان المصرف التجاري العراقي في سنة 2011 أعلى من حقق هذه النسبة إذ بلغت (199.8%) بينما بقي مصرف الشرق الأوسط العراقي اخيراً في تحقيقه لهذه النسبة في سنة 2011 إذ بلغت (71.1%)، وحققت اربعة مصارف نسبة (y2) أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (123.5%) وستة مصارف حققت نسبة (y2) أدنى من المعدل السنوي.

وأما سنة 2012 فإن المصرف التجاري العراقي هو الذي احتل المرتبة الاولى كما في السنة السابقة إذ بلغت نسبة السيولة القانونية فيه (176.6%) وعاد مصرف الإستثمار العراقي ليكون في المرتبة الاخيرة كما في سنتي 2005 و 2006 إذ بلغت النسبة فيه (65.6%)، وان المعدل السنوي في سنة 2012 بلغ (117.8%) وكان هذا المعدل أعلى من نسبة (y2) لخمس مصارف وكان أدنى منها في المصارف الخمسة الأخرى.

وفي سنة 2013 فإن المصرف التجاري العراقي وثالث سنة على التوالي يبقى أعلى من المصارف الأخرى في تحقيق هذه النسبة التي بلغت (220.3%) وكان مصرف بابل اخيرا إذ حقق نسبة السيولة القانونية التي بلغت (69.1%)، وحققت اربعة مصارف نسبة (y2) أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (119.9%) وحققت المصارف الستة الأخرى نسبة (y2) أدنى من المعدل السنوي.

وبالنسبة لآخر سنة في التحليل وهي سنة 2014 فبقي المصرف التجاري العراقي اولاً للسنة الرابعة على التوالي في تحقيق نسبة السيولة القانونية التي بلغت (251.6%) وكما في سنة 2013 فإن مصرف بابل حل اخيرا بنسبة بلغت (60.9%)، وبمقارنة النسبة التي حققتها المصارف التجارية في هذه السنة مع المعدل السنوي الذي بلغ (131.8%) نجد اربعة مصارف تفوقت على هذا المعدل عند تحقيقها لنسبة (y2) وستة مصارف كانت أدنى من هذا المعدل عند تحقيقها لنسبة السيولة القانونية.

وعند مقارنة المصارف التجارية عينة الدراسة مع بعضها من خلال المعدل لسنوات الدراسة العشرة لنسبة السيولة القانونية نجد ان مصرف سومر التجاري هو المصرف الذي حقق أعلى متوسط لنسبة السيولة القانونية من المصارف التجارية الأخرى إذ بلغ المعدل لنسبة السيولة

القانونية له (168.5%) وكان بعده مباشرة المصرف التجاري العراقي إذ حقق متوسط لنسبة السيولة القانونية بلغ (166.0%) وتدرجت المصارف التجارية في تحقيقها لهذه النسبة الى ان حل اخيرا مصرف الشرق الأوسط العراقي إذ بلغت النسبة فيه (84.4%).

وبمقارنة سنوات الدراسة مع بعضها نجد ان سنة 2014 هي أعلى سنة تم تحقيق نسبة السيولة القانونية فيها من خلال المعدل المحسوب للمصارف عينة الدراسة في هذه السنة والذي بلغ (131.8%) وان سنة 2010 هي أدنى سنة تم تحقيق نسبة السيولة القانونية فيها إذ بلغ المعدل للمصارف مجتمعة (113.8%).

وفي حالة مقارنة المتوسطات التي حققتها المصارف التجارية لنسبة السيولة القانونية مع المعدل العام الذي بلغ (120.8%) نجد هنالك اربعة مصارف حققت متوسطا حسابياً لنسبة السيولة القانونية أعلى من المعدل العام وان هذه المصارف هي (المصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، ومصرف سومر التجاري) ونجد أنّ المصارف الستة الأخرى كان المعدل لنسبة السيولة القانونية لها أدنى من المعدل العام وهي (مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار، مصرف بابل، ومصرف الخليج التجاري)،

ومن خلال مقارنة كل سنة من سنوات الدراسة العشر مع المعدل العام نجد خمس سنوات للدراسة تجاوزت المعدل العام وهي 2005، 2008، 2009، 2011، و 2014 والسنوات الخمس الأخرى لم تصل لمستوى المعدل العام وكانت أدنى منه وهي 2006، 2007، 2010، 2012، و 2013.

ومما سبق ومن الجدول رقم (8) يمكننا معرفة التباين الحاصل في النتائج التي تم التوصل اليها لكل مصرف من المصارف التجارية عينة الدراسة ولسنوات الدراسة العشر ومعرفة المعدل الصناعي الذي تم حسابه ومقارنة النتائج معه إذ ابتعدت بعض المصارف عن هذا المعدل وان الفرق الحاصل بين المعدل العام والمصارف قد يسبب مشاكل متعددة لهذه المصارف كزيادة المخاطر التي قد تكون نتائجها زيادة الخسائر او قد يكون زيادة في تجميد الارصدة السائلة او شبه السائلة والابتعاد عن الإستثمارات التي فيها أرباح كبيرة.

إنّ مصرفي بغداد والشرق الأوسط العراقي حققا معدلات أقل من المعدل العام بكثير وهذا قد يسبب مخاطر كبيرة لهذين المصرفين في عدم توفر السيولة الكافية لديهما عند وجود حالات سحب مفاجئة على الودائع او أي التزامات أخرى يجب تسديدها او حتى طلبات الائتمان المختلفة، وكذلك بالنسبة للمصارف التي حققت معدلات كبيرة جدا لنسبة السيولة القانونية مثل مصرفي سومر التجاري والتجاري العراقي فانهما يبتعدان عن مخاطر السيولة من جهة ولكن يقتربان من مشاكل أخرى كقلة تحقيق الأرباح أو عدم استطاعتهما الخوض في إستثمارات مربحة بصورة جيدة.

وهذا يعني ان افضل المصارف حسب هذه النسبة هو مصرف دار السلام اذ حقق نسبة (119.3%) وهي الاقرب الى المعدل الصناعي البالغ (120.8%) يليه مصرف الائتمان العراقي اذ حقق نسبة (130.4%).

الجدول (8)

نسبة السيولة القانونية (y2) للمصارف التجارية عينة الدراسة

ت	المصرف / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
1	بغداد	92.1%	90.4%	<u>87.4%</u>	94.2%	92.7%	83.3%	87.9%	97.1%	97.4%	94.4%	91.7%
2	التجاري العراقي	131.1%	124.9%	120.6%	127.3%	147.2%	160.9%	<u>199.8%</u>	<u>176.6%</u>	<u>220.3%</u>	<u>251.6%</u>	166.0%
3	الشرق الأوسط العراقي	91.0%	90.7%	91.8%	<u>80.3%</u>	<u>89.8%</u>	<u>71.1%</u>	<u>71.1%</u>	80.5%	77.6%	100.2%	<u>84.4%</u>
4	الإستثمار العراقي	<u>76.6%</u>	<u>87.6%</u>	111.2%	125.7%	124.5%	101.4%	80.3%	<u>65.6%</u>	72.6%	132.6%	97.8%
5	الأهلي العراقي	159.9%	<u>203.3%</u>	<u>172.1%</u>	148.5%	<u>175.9%</u>	116.3%	162.6%	143.0%	111.4%	120.4%	151.4%
6	الاتئمان العراقي	97.4%	96.9%	115.0%	127.1%	132.5%	123.1%	144.5%	140.3%	144.9%	182.2%	130.4%
7	دار السلام للإستثمار	182.0%	108.4%	106.9%	110.0%	114.3%	111.8%	110.7%	118.2%	123.9%	106.7%	119.3%
8	بابل	108.8%	101.3%	106.3%	111.8%	120.0%	112.9%	112.8%	125.7%	<u>69.1%</u>	<u>60.9%</u>	103.0%
9	الخليج التجاري	85.4%	89.2%	97.9%	101.9%	99.5%	94.4%	104.6%	81.6%	100.4%	103.2%	95.8%
10	سومر التجاري	<u>225.6%</u>	155.6%	138.2%	<u>222.1%</u>	123.6%	<u>162.8%</u>	161.0%	149.5%	180.8%	166.1%	<u>168.5%</u>
	المتوسط	125.0%	114.8%	114.7%	124.9%	122.0%	<u>113.8%</u>	123.5%	117.8%	119.9%	<u>131.8%</u>	120.8%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات 2005-2014 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ثالثاً: تحليل نسبة التوظيف (y3):

من خلال الجدول رقم (9) يمكن ان نشاهد نسبة التوظيف في المصارف التجارية عينة الدراسة وللسنوات الدراسة جميعها وكذلك المتوسطات الحسابية لكل منها والمعدل العام الذي اعتمد كمعدل اجرائي للصناعة لهذا المؤشر في هذه الدراسة.

ففي سنة 2005 كان مصرف دار السلام للإستثمار هو الذي حقق أعلى نسبة توظيف إذ بلغت (100.4%) وهذا يعني ان السلف والقروض التي منحها هذا المصرف في هذه السنة تجاوزت الودائع وما في حكمها بقليل واما أقل مصرف حقق نسبة التوظيف في هذه السنة هو مصرف الشرق الأوسط العراقي الذي بلغت فيه (8.6%)، واما عند مقارنة المصارف التجارية عينة الدراسة في هذه السنة مع المعدل السنوي الذي بلغ (34.1%) يتبين لنا ان هذا المعدل قد تفوق على سبعة مصارف في تحقيقها لنسبة (y3) بينما كانت هذه النسبة أعلى من المعدل السنوي في المصارف الثلاثة الأخرى.

واما في سنة 2006 فان مصرف بابل هو من حقق هذه النسبة أعلى من المصارف الأخرى إذ بلغت (59.1%) وان مصرف الائتمان هو الذي حقق أقل نسبة توظيف في هذه السنة والتي بلغت (7.1%)، وكان هناك خمسة مصارف تفوقت على المعدل السنوي الذي بلغ (23.0%) في تحقيقها لنسب (y3) وخمسة مصارف تفوق عليها المعدل السنوي وذلك لتحقيقها نسبة أقل منه.

وبقي مصرف بابل في سنة 2007 أعلى من حقق هذه النسبة والتي بلغت (37.4%) وعاد مصرف الشرق الأوسط العراقي إذ بلغت النسبة فيه (4.7%)، واما المعدل

السنوي لسنة 2007 فقد بلغ (17.6%) إذ تفوق على خمسة مصارف في تحقيقها لنسبة (y3) وحققت المصارف الخمسة الأخرى نسبة (y3) بمستوى أعلى من المعدل السنوي.

وفي سنة 2008 فان المصرف الأهلي العراقي هو الذي حقق أعلى نسبة توظيف بلغت فيه (23.9%) وأقل مصرف حقق هذه النسبة في سنة 2008 هو مصرف الائتمان العراقي إذ بلغت فيه (2.0%)، وقد حققت ثلاثة مصارف نسبة (y3) بمستوى أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (9.8%) وتفوق هذا المعدل على المصارف السبعة الأخرى والتي حققت نسبة (y3) بمستوى أقل منه.

وفي سنة 2009 كان مصرف سومر التجاري هو من حقق هذه النسبة أكثر من المصارف الأخرى عينة الدراسة إذ بلغت نسبة التوظيف فيه (72.7%) وكان مصرف دار السلام للإستثمار أقل من حقق هذه النسبة والتي بلغت (2.4%)، وفي هذه السنة فقد بلغ المعدل السنوي (18.7%) وهذا يشير الى ان هذا المعدل تفوق على ثمانية مصارف تجارية بينما حقق المصرفين الآخرين نسبة (y3) بمستوى أعلى من المعدل السنوي.

وأما في سنة 2010 فان مصرف سومر التجاري بقي أعلى المصارف تحقيقا لهذه النسبة كما في السنة السابقة إذ بلغت فيه (76.7%) وكان المصرف التجاري العراقي أقل من حقق هذه النسبة والتي كانت ضئيلة جدا مقارنة مع المصارف الأخرى والسنوات الأخرى وقد بلغت (0.3%)، وبلغ المعدل السنوي في هذه السنة (27.1%) وقد اظهرت النتائج ان ثلاثة مصارف حققت نسبة (y3) أعلى من المعدل السنوي فيما حققت سبعة مصارف نسبة (y3) أدنى من المعدل السنوي.

وأما بخصوص سنة 2011 فان مصرف سومر التجاري وللسنة الثالثة على التوالي كان أعلى المصارف تحقيقاً لنسبة التوظيف التي بلغت فيه (64.9%) وان المصرف التجاري العراقي ايضاً بقي وللسنة الثانية على التوالي كأقل المصارف تحقيقاً لهذه النسبة إذ بلغت فيه (0.7%)، وان المعدل السنوي في سنة 2011 بلغ (29.4%) وهذا يجعله متفوقاً على نسبة (y3) لسبعة مصارف وكان هذا المعدل أدنى من نسبة (y3) في ثلاثة مصارف.

وفي سنة 2012 فان مصرف الإستثمار العراقي هو من حقق أعلى نسبة توظيف هذه المرة إذ بلغت (66.4%) وبقي المصرف التجاري العراقي وللسنة الثالثة على التوالي أقل من حقق نسبة التوظيف في هذه السنة إذ بلغت فيه (1.5%)، وان المعدل السنوي بلغ (28.2%) فقد تفوق على نسبة (y3) في خمسة مصارف وتفوقت عليه نسبة (y3) في المصارف الخمسة الأخرى.

وكان مصرف بابل في المرتبة الاولى لتحقيقه هذه النسبة في سنة 2013 إذ بلغت (100.5%) وكان مصرف الائتمان العراقي اخيراً في تحقيقه لنسبة التوظيف التي بلغت (0.6%)، وقد حققت اربعة مصارف تفوقاً في تحقيقها لنسبة (y3) أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (38.7%) وقد تفوق هذا المعدل على المصارف الستة الأخرى في تحقيقها لنسبة (y3) أدنى منه.

وجاءت سنة 2014 مشابهة لسنة 2013 من حيث المرتبة الاولى والاخيرة لتحقيق نسبة التوظيف إذ كان مصرف بابل في المرتبة الاولى بنسبة بلغت (132.7) أي ان القروض والسلف التي منحها مصرف بابل كان أكثر من التمويل المقترض الذي حصل عليه من الودائع وما في حكمها وتعداها الى حق الملكية في حين كان مصرف الائتمان العراقي اخيراً في هذه السنة

كما كان في السنة السابقة وسنة 2006 إذ بلغت النسبة فيه (0.4%)، وان المصارف التي حققت نسبة (y3) أعلى من المعدل السنوي الذي بلغ (46.7%) هي ستة مصارف والمصارف الاربعة الأخرى فقد حققت نسبة (y3) أدنى من المعدل السنوي.

وعند مقارنة المصارف التجارية عينة الدراسة مع بعضها نجد ان مصرف الذي استطاع تحقيق أعلى نسبة توظيف هو مصرف سومر التجاري إذ بلغ المعدل لنسبة التوظيف فيه (49.4%) وان مصرف الائتمان العراقي استطاع تحقيق أدنى نسبة توظيف لمجموع السنوات التي بلغت (4.4%).

وبمقارنة هذه المصارف مع المعدل العام الذي بلغ (27.3%) نجد ان المصارف التي كان لديها متوسط حسابي لنسبة التوظيف لسنوات الدراسة أعلى من المعدل العام هي خمس مصارف (مصرف الإستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف بابل، مصرف الخليج التجاري، ومصرف سومر التجاري) و المصارف الخمس الأخرى هي التي كان المعدل لها أدنى من المعدل العام وهي (مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف الائتمان العراقي، ومصرف دار السلام للإستثمار).

وعندما يتم مقارنة سنوات الدراسة بالمعدل العام نجد هناك خمس سنوات أعلى من المعدل العام وهي 2005، 2011، 2012، 2013، و 2014 وكانت السنة الأعلى من بينها هي سنة 2014 والتي بلغت النسبة فيها لمجموع المصارف (46.7%) والسنوات الخمس الأخرى كانت أدنى من المعدل العام وهي 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، و 2010 والأدنى من بينها سنة 2008 التي بلغ المعدل لها (9.8%).

من التحليل اعلاه نجد هناك تذبذباً واضحاً بين المصارف التجارية من سنة لأخرى وقد يعود السبب وراء هذا التذبذب الكبير بين المصارف التجارية في نسبة التوظيف في ان السياسة الائتمانية والاقراضية تختلف من مصرف لآخر، وقد يكون السبب وراء هذا التذبذب في نسبة التوظيف من سنة لأخرى في المصرف نفسه الى أن القروض والسلف التي يمنحها المصرف قصيرة الاجل.

فمن الجدول رقم (9) ومن التحليل السابق نجد ان المصارف التجارية في المعدلات التي حققتها تتعد عن المعدل العام المحسوب وخصوصا مصرفي التجاري العراقي والائتمان العراقي في انهما حققا نسبة توظيف قليلة جدا بالنسبة لباقي المصارف والمعدل العام وهذا يدل على ان هذين المصرفين لم يمنحا القروض والسلف الا بشيء قليل جدا وهذا قد يسبب تعطل الاموال لديهما وتجميد الاموال السائلة ان لم يحقق خسارة للمصرف فانه لن يحقق الربح وهذا لان منح القروض والسلف تعد افضل الطرق التي يتم الحصول على الأرباح منها.

ومن جانب اخر فقد حققت بعض المصارف نسبة التوظيف أعلى من المعدل العام ومن المصارف الأخرى بشكل كبير كمصرف بابل ومصرف سومر التجاري وهذا يشير الى ان هذين المصرفين ومن خلال هذا المؤشر قد يواجهها خطر عدم سداد الالتزامات المستحقة لانهما قاما بمنح القروض والسلف بشكل كبير وبما يقرب من نصف اموال الغير لديهما وبالوقت نفسه ان منح القروض والسلف بشكل كبير قد يوفر للمصرف فرص الحصول على الأرباح أكثر من غيرها عند مقارنتها بالمصارف الأخرى.

الجدول (9)

نسبة التوظيف (y3) للمصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المصرف / السنة	ت
16.2%	14.8%	14.1%	12.6%	19.8%	21.5%	11.2%	10.1%	18.3%	15.9%	24.0%	بغداد	1
8.7%	4.3%	2.9%	1.5%	0.7%	0.3%	5.4%	7.4%	15.7%	25.0%	23.4%	التجاري العراقي	2
21.9%	50.0%	36.2%	31.3%	35.6%	28.7%	13.2%	3.1%	4.7%	7.6%	8.6%	الشرق الأوسط العراقي	3
42.7%	58.3%	71.0%	66.4%	55.1%	48.1%	15.9%	9.7%	24.8%	31.2%	46.3%	الإستثمار العراقي	4
38.4%	47.0%	30.9%	37.0%	61.9%	65.2%	38.8%	23.9%	30.1%	40.0%	9.4%	الأهلي العراقي	5
4.4%	0.4%	0.6%	1.9%	3.3%	2.8%	4.4%	2.0%	6.6%	7.1%	15.1%	الائتمان العراقي	6
16.3%	28.3%	5.4%	1.9%	2.9%	2.9%	2.4%	2.6%	7.4%	8.7%	100.4%	دار السلام للإستثمار	7
46.0%	132.7%	100.5%	16.6%	21.4%	7.6%	7.1%	9.2%	37.3%	59.1%	68.2%	بابل	8
29.4%	52.2%	50.5%	60.7%	28.5%	16.9%	15.9%	9.0%	12.5%	24.7%	23.0%	الخليج التجاري	9
49.4%	78.8%	75.3%	52.1%	64.9%	76.7%	72.7%	20.7%	18.8%	11.2%	22.5%	سومر التجاري	10
27.3%	46.7%	38.7%	28.2%	29.4%	27.1%	18.7%	9.8%	17.6%	23.0%	34.1%	المتوسط	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات 2005-2014 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

رابعاً: مقارنة المصارف على وفق نسب السيولة:

بينت النتائج التي تم تحليلها والخاصة بنسب السيولة ان المصارف التجارية عينة الدراسة متفاوتة في نتائجها وهذا ما يظهر في الجداول (7)، (8) و(9) وبالاعتماد على هذه الجداول بأخذ المعدل لكل نسبة وللمصارف جميعها ونرتب المصارف في كل مؤشر تصاعدياً من الأقل تحقيقاً للمؤشر الى الأكثر تحقيقاً له ونبدأ بإعطاء نقاط لكل مصرف من المصارف ونبدأ ب(1) نقطة) للمصرف الذي حقق أدنى نسبة للمؤشر الى ان نصل للمصرف الذي حقق أعلى نسبة للمؤشر والذي سيحصل على (10نقطة) وهذا يتم تكراره للنسب جميعها ما عدا نسبة التوظيف التي سيتم ترتيب المصارف فيها تنازلياً وتطبيق الخطوات نفسها عليها وذلك لان نسبة التوظيف تتناسب عكسياً مع السيولة المصرفية وليس طردياً كباقي النسب.

وبعدنا نجمع هذه النقاط كما في الجدول رقم (10) ليتم معرفة عدد النقاط التي سيحصل عليها كل مصرف من المصارف عينة الدراسة، وفي الخطوة الاخيرة يتم ترتيب هذه المصارف على وفق النقاط التي تم الحصول عليها من الأكثر حصولاً على النقاط الى الأقل حصولاً عليها لكي يتم معرفة ترتيب المصارف حسب سيولتها على وفق لمؤشرات السيولة الثلاثة التي تم تحليلها في هذه الدراسة، وهذا الترتيب يظهر في الجدول رقم (11) الذي نجد فيه ان المصرف التجاري العراقي حل اولاً في الترتيب بعدد نقاط بلغ (23 نقطة) وحل المصرف الأهلي العراقي ثانياً من حيث السيولة بعدد نقاط بلغ (22 نقطة) و حل مصرف دار السلام للإستثمار ثالثاً بـ(21 نقطة) وفي المركز الرابع فقد كان مصرف سومر التجاري الذي حصل على (20 نقطة) واما المركز العاشر فقد كان من نصيب مصرف الخليج التجاري الذي حصد (9 نقطة) وحل في المركز الاخير.

الجدول (10)

مقارنة المصارف عينة الدراسة على وفق مؤشرات السيولة

ت	المصرف / المؤشر	y1	y2	y3	المجموع
1	بغداد	4	2	8	14
2	التجاري العراقي	5	9	9	23
3	الشرق الأوسط العراقي	3	1	6	10
4	الإستثمار العراقي	7	4	3	14
5	الأهلي العراقي	10	8	4	22
6	الائتمان العراقي	2	7	10	19
7	دار السلام للإستثمار	8	6	7	21
8	بابل	6	5	2	13
9	الخليج التجاري	1	3	5	9
10	سومر التجاري	9	10	1	20

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج السابقة

الجدول (11)

تسلسل المصارف عينة الدراسة على وفق مؤشرات السيولة

ت	المصرف / المؤشر	y1	y2	y3	المجموع	التسلسل
1	التجاري العراقي	5	9	9	23	الاول
2	الأهلي العراقي	10	8	4	22	الثاني
3	دار السلام للإستثمار	8	6	7	21	الثالث
4	سومر التجاري	9	10	1	20	الرابع
5	الائتمان العراقي	2	7	10	19	الخامس
6	بغداد	4	2	8	14	السادس
7	الإستثمار العراقي	7	4	3	14	السابع
8	بابل	6	5	2	13	الثامن
9	الشرق الأوسط العراقي	3	1	6	10	التاسع
10	الخليج التجاري	1	3	5	9	العاشر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج السابقة

مما سبق نجد ان المصارف التجارية عينة الدراسة تختلف في مقدار السيولة التي تحتفظ بها وكذلك تختلف في نسب السيولة التي يتم ايجادها باستخدام النسب المالية الخاصة بقياس حجم ونسبة الاموال السائلة في المصرف التجاري وهذا يشير الى ان المصارف عينة الدراسة تتفاوت في نسب السيولة ولكل مؤشر من المؤشرات المستخدمة لقياس السيولة في هذه المصارف.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية وقبولها التي تنص على (هناك اختلافات جوهرية بين المصارف التجارية في نسب السيولة النقدية التي تحتفظ بها) وهذا الاختلاف يعود لسياسة المصرف لإدارة رأس المال العامل فيها فان بعض المصارف لها سياسة مجازفة وهذا ما يجعلها ان تحتفظ بمقدار قليل من السيولة النقدية لديها وبالعكس في حالة كون المصرف يعمل بالسياسة المتحفظة فانه سوف يحتفظ بمقدار كبير من الاموال السائلة أو شبه السائلة.

المبحث الرابع

تحليل العلاقات بين مؤشرات الدراسة

خصص هذا المبحث لإجراء التحليل الإحصائي للعلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها وكذلك اختبار فرضيات الدراسة وبيان مدى قبول هذه الفرضيات او عدم قبولها، ويهدف هذا المبحث ايضا الى تحليل علاقة الارتباط والأثر لمؤشرات المتغير المستقل المتمثل بالهيكل المالي المصرفي (X) التي هي: نسبة الدين الى الخصوم (X1)، نسبة الودائع الى الخصوم (X2) ونسبة الودائع الى حق الملكية (X3) في مؤشرات المتغير التابع والمتمثل بالسيولة المصرفية (Y) التي هي: نسبة الرصيد النقدي (Y1)، نسبة السيولة القانونية (Y2) ونسبة التوظيف (Y3) وذلك عن طريق الاعتماد على عدد من المقاييس والأساليب الإحصائية التي تم ايجاد قيمها بواسطة البرامج المكتبية والإحصائية الخاصة بالحاسبة الالكترونية التي هي (IBM SPSS Statistics v.22) و (Microsoft Excel 2010).

أولاً: التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط والأثر بين نسبة الدين الى الخصوم (X1)

ومؤشرات السيولة المصرفية (Y):

1. تحليل علاقة الارتباط بين نسبة الدين الى الخصوم (X1) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y):

لاختبار الفرضية الثالثة وتحليلها والتي تنص على (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات الهيكل المالي المصرفي ومؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة) تم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) كمقياس إحصائي لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (X1) ونسب (Y) كما تم استخدام اختبار t لمعرفة معنوية هذه العلاقة، وهذا ما تم عرضه في الجدول رقم (12) ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين نسبة الدين الى الخصوم (X1)

وكل نسبة من نسب السيولة المصرفية (y) التي هي: نسبة الرصيد النقدي (y_1)، نسبة السيولة القانونية (y_2) ونسبة التوظيف (y_3) وكالاتي:

أ. علاقة الارتباط بين نسبة الدين الى الخصوم (x_1) ونسبة الرصيد النقدي (y_1): من خلال الجدول رقم (12) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة (x_1) ونسبة (y_1) تراوحت بين القوية والضعيفة جدا وكانت هذه العلاقة طردية في مصرفي بغداد وبابل وعكسية في المصارف الاخرى وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط، إذ حقق مصرف الشرق الاوسط العراقي أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (-0.84) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف عكسية قوية بين نسبة الدين الى الخصوم (x_1) ونسبة الرصيد النقدي (y_1)، فيما حقق مصرف الائتمان العراقي معامل ارتباط عكسي ضعيف جدا إذ بلغت درجته (-0.02) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي الشرق الاوسط العراقي والائتمان العراقي.

ب. علاقة الارتباط بين نسبة الدين الى الخصوم (x_1) ونسبة السيولة القانونية (y_2): يظهر في الجدول رقم (12) وجود علاقة ارتباط بين نسبي (x_1) و(y_2) تراوحت درجتها من قوية جدا الى ضعيفة جدا وكانت العلاقة عكسية في المصارف جميعها ما عدا مصرف بابل، وبالنسبة لقيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت أغلبها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية، وقد حقق مصرف الائتمان العراقي أقوى علاقة ارتباط بين النسبتين وقد كانت هذه العلاقة عكسية إذ بلغت درجتها (-0.98) في حين

ان ادنى علاقة ارتباط كانت في مصرف الخليج التجاري الذي بلغت درجة الارتباط فيه (-0.02) وهي علاقة عكسية ضعيفة جدا.

ت. علاقة الارتباط بين نسبة الدين الى الخصوم (x1) ونسبة التوظيف (y3): يتبين لنا في الجدول رقم (12) ان علاقة الارتباط بين نسبتي (x1) و (y3) كانت تتراوح من قوية جدا الى ضعيفة جدا وكانت هذه العلاقة طردية في مصرفي التجاري العراقي والائتمان العراقي بينما كانت عكسية في باقي المصارف التجارية عينة الدراسة، واما قيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت أغلبها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية لعلاقات الارتباط جميعها لكل المصارف التجارية عينة الدراسة، وقد حقق مصرف دار السلام للاستثمار اعلى درجة لعلاقة الارتباط إذ بلغت (-0.98) وهي علاقة عكسية قوية جدا في حين حقق مصرف بغداد لأقل معامل ارتباط إذ بلغ (-0.07) وهي علاقة عكسية ضعيفة جدا وتراوحت درجة الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين.

الجدول (12)

علاقة الارتباط لنسبة الدين الى الخصوم (x1) في مؤشرات السيولة المصرفية (Y) واختبار t

ت	المؤشر		y1		y2		y3	
	المصرف / العلاقة		t	r	t	r	t	r
1	بغداد		-0.74	0.45	1.95	-0.11	0.48	-0.07
2	التجاري العراقي		3.63	-0.66	19.99	-0.97	-1.27	0.56
3	الشرق الاوسط العراقي		6.70	-0.84	4.04	-0.24	6.26	-0.88
4	الاستثمار العراقي		2.80	-0.47	2.86	-0.41	2.02	-0.40
5	الاهلي العراقي		5.67	-0.67	7.42	-0.78	2.37	-0.39
6	الائتمان العراقي		2.43	-0.02	25.70	-0.98	-2.42	0.73
7	دار السلام للاستثمار		7.41	-0.69	17.94	-0.95	15.62	-0.98
8	بابل		-0.84	0.83	-0.18	0.83	11.27	-0.96
9	الخليج التجاري		5.98	-0.83	4.07	-0.02	7.41	-0.91
10	سومر التجاري		0.90	-0.14	4.47	-0.72	0.95	-0.20

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ومن خلال الجدول رقم (13) الذي يظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين معدل نسبة الدين الى الخصوم ($Ax1$) ومعدلات نسب السيولة المصرفية (Ay) وهو يشير الى وجود علاقة ارتباط بينهما ولكن هذه العلاقة تتراوح بين علاقة قوية جدا الى علاقة ضعيفة، وكانت هذه العلاقة عكسية بين معدل نسبة الدين الى الخصوم ($Ax1$) و معدل مؤشرات السيولة المصرفية التي هي ($Ay1$)، ($Ay2$) و ($Ay3$)، وان قيم t المحسوبة تحت مستوى معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى معنوية علاقة الارتباط بين المعدلات.

الجدول (13)

علاقة الارتباط لمعدل نسبة الدين الى الخصوم ($Ax1$) في معدل مؤشرات السيولة المصرفية (Ay) واختبار t

ت	معدل المؤشر		Ay2		Ay1		ت
	معدل المصارف/العلاقة	r	t	r	t	r	
							Ax1
			8.84	-0.69	7.15	-0.72	
					7.76	-0.91	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

2. تحليل علاقة الأثر بين نسبة الدين الى الخصوم ($x1$) ومؤشرات السيولة المصرفية (y):

لتحليل واختبار الفرضية الرابعة التي نصت على (وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات الهيكل المالي المصرفي في مؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة) ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته، وكذلك تم استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة ما تفسره نسبة الدين الى الخصوم من تغيرات تأثرت بها مؤشرات السيولة المصرفية وهذا ما يشير اليه الجدول رقم (14) والذي يتبين من خلاله حساب هذه المقاييس الإحصائية بين نسبة الدين الى الخصوم ($x1$) ومؤشرات السيولة المصرفية المتمثلة بنسبة الرصيد النقدي ($y1$)، نسبة السيولة القانونية ($y2$) ونسبة التوظيف ($y3$)، إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من F الجدولية التي بلغت (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية

(5%) في أغلب اختبارات نتائج الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين نسبة الدين الى الخصوم ونسب السيولة المصرفية.

الجدول (14)

علاقة الأثر لنسبة الدين الى الخصوم (x1) في مؤشرات السيولة المصرفية (Y) واختبار F ومعامل التحديد R²

ت	المؤشر			y1			y2			y3			
	المصرف / العلاقة	R ²	F	b	R ²	F	b	R ²	F	b	R ²	F	b
1	بغداد	0.21	2.06	1.58	0.13	0.11	-0.22	0.01	0.04	-0.14	0.01	0.04	-0.14
2	التجاري العراقي	0.44	6.25	-2.59	0.94	134.36	-4.03	0.32	3.73	0.48	0.32	3.73	0.48
3	الشرق الاوسط العراقي	0.70	18.40	-1.36	0.06	0.48	-0.21	0.78	27.53	-1.33	0.06	0.48	-0.21
4	الاستثمار العراقي	0.22	2.31	-1.56	0.17	1.65	-1.16	0.16	1.54	-0.98	0.17	1.65	-1.16
5	الاهلي العراقي	0.45	6.43	-1.94	0.61	12.70	-2.64	0.16	1.47	-0.76	0.61	12.70	-2.64
6	الانتمان العراقي	0.00	0.00	-0.02	0.96	216.06	-2.34	0.54	9.34	0.30	0.96	216.06	-2.34
7	دار السلام للاستثمار	0.47	7.14	-0.71	0.89	66.74	-1.24	0.96	202.82	-1.73	0.89	66.74	-1.24
8	بابل	0.69	17.69	1.94	0.69	18.19	1.85	0.92	93.23	-4.37	0.69	18.19	1.85
9	الخليج التجاري	0.69	17.79	-1.69	0.00	0.00	-0.02	0.83	38.22	-2.00	0.00	0.00	-0.02
10	سومر التجاري	0.02	0.16	-2.28	0.52	8.79	-8.67	0.04	0.34	-0.20	0.52	8.79	-8.67

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

وأما عند اجراء التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار F وتحليل (R²) بين معدل نسبة الدين الى الخصوم (Ax1) ومعدل نسب السيولة المصرفية (AY) نرى ذلك من خلال الجدول رقم (15) الذي يظهر فيه وجود أثر لـ (Ax1) في (AY) للمصارف التجارية عينة الدراسة وهي ذات دلالة معنوية لان اختبار F المحسوبة كان اكبر من F الجدولية البالغة (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) وهذا يشير الى معنوية علاقة الأثر بين المعدلات، وتظهر نتائج معامل التحديد (R²) التي تشير الى ان التغيرات في معدل مؤشرات السيولة المصرفية يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في معدل نسبة الدين الى الخصوم.

الجدول (15)

علاقة الأثر لمعدل نسبة الدين الى الخصوم (Ax1) في معدل مؤشرات السيولة المصرفية (AY) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	Ay3			Ay2			Ay1			معدل المؤشر
	R^2	F	b	R^2	F	b	R^2	F	b	معدل المصارف/العلاقة
	0.84	41.42	-1.99	0.47	7.07	-0.79	0.52	8.67	-0.87	Ax1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ثانيا: التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط والأثر بين نسبة الودائع الى الخصوم

(X2) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y):

1. تحليل علاقة الارتباط بين نسبة الودائع الى الخصوم (x2) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y):

يمكن اختبار الفرضية الثالثة وتحليلها باستخدام معامل الارتباط البسيط (r) لتحديد

نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (x2) ونسب (Y) كما تم استخدام اختبار t لمعرفة معنوية هذه

العلاقة، وهذا ما تم عرضه في الجدول رقم (16) ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين نسبة الودائع

الى الخصوم (x2) وكل نسبة من نسب السيولة المصرفية (Y) التي هي: نسبة الرصيد النقدي

(y1)، نسبة السيولة القانونية (y2) ونسبة التوظيف (y3) وكالاتي:

أ. علاقة الارتباط بين نسبة الودائع الى الخصوم (x2) ونسبة الرصيد النقدي (y1): من خلال

الجدول رقم (16) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة (x2) ونسبة (y1)

تراوحت بين القوية والضعيفة جدا وكانت هذه العلاقة طردية في مصرف بغداد ومصرف بابل

ومصرف سومر التجاري وعكسية في المصارف الأخرى وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة

تحت درجة معنوية (5%) أكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) مما يشير الى

معنوية علاقة الارتباط، إذ حقق مصرف بابل أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.79) وهذا

يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف طردية قوية بين نسبة الودائع الى الخصوم (x2)

ونسبة الرصيد النقدي (y_1)، فيما حقق مصرف سومر التجاري معامل ارتباط طردي ضعيف جدا إذ بلغت درجته (0.05) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين هذين المصرفين.

ب. علاقة الارتباط بين نسبة الودائع الى الخصوم (x_2) ونسبة السيولة القانونية (y_2): يظهر في الجدول رقم (16) وجود علاقة ارتباط بين نسبتي (x_2) و (y_2) تراوحت درجتها من قوية جدا الى ضعيفة جدا وكانت العلاقة عكسية في جميع المصارف ما عدا مصرف بغداد، مصرف بابل ومصرف الخليج التجاري إذ كانت علاقة الارتباط في هذه المصارف الثلاثة طردية، وبالنسبة لقيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فان أغلبها كانت اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية ما عدا مصرفي بابل والخليج التجاري، وقد حقق مصرف الائتمان العراقي أقوى علاقة ارتباط بين النسبتين وقد كانت هذه العلاقة عكسية إذ بلغت درجتها (-0.94) في حين ان ادنى علاقة ارتباط كانت في مصرف بغداد الذي بلغت درجة الارتباط فيه (0.05) وهي علاقة طردية ضعيفة جدا.

ت. علاقة الارتباط بين نسبة الودائع الى الخصوم (x_2) ونسبة التوظيف (y_3): يتبين في الجدول رقم (16) ان علاقة الارتباط بين نسبتي (x_2) و (y_3) كانت تتراوح من قوية جدا الى ضعيفة جدا وكانت هذه العلاقة طردية في المصرف التجاري العراقي والائتمان العراقي بينما كانت عكسية في باقي المصارف التجارية عينة الدراسة، واما أغلب قيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية، وقد حقق مصرف بابل اعلى درجة لعلاقة الارتباط إذ بلغت (-0.94) وهي علاقة عكسية قوية جدا في حين حقق مصرف بغداد لأقل معامل ارتباط إذ بلغ (-0.01) وهي علاقة عكسية ضعيفة جدا وتراوحت درجة الارتباط لباقي المصارف بين هذين المصرفين.

الجدول (16)

علاقة الارتباط لنسبة الودائع الى الخصوم (x2) في مؤشرات السيولة المصرفية (Y) واختبار t

ت	المؤشر		y1		y2		y3	
	المصرف / العلاقة		t	r	t	r	t	r
1	بغداد	0.55	-0.39	0.05	3.09	0.00	0.56	
2	التجاري العراقي	-0.36	2.08	-0.92	12.30	0.78	-2.59	
3	الشرق الاوسط العراقي	-0.74	4.97	-0.27	3.89	-0.77	4.05	
4	الاستثمار العراقي	-0.10	1.34	-0.04	1.47	-0.66	3.40	
5	الاهلي العراقي	-0.69	6.57	-0.87	10.58	-0.13	1.67	
6	الانتمان العراقي	-0.09	2.89	-0.94	14.32	0.75	-2.50	
7	دار السلام للاستثمار	-0.15	1.53	-0.38	2.28	-0.49	1.69	
8	بابل	0.79	-0.30	0.80	0.31	-0.94	9.51	
9	الخليج التجاري	-0.68	4.49	0.28	4.97	-0.49	2.39	
10	سومر التجاري	0.05	0.54	-0.58	3.75	-0.02	0.57	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ومن خلال الجدول رقم (17) الذي يظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين معدل

نسبة الودائع الى الخصوم (Ax2) ومعدلات نسب السيولة المصرفية (AY) نجد هناك علاقة

ارتباط بينهما وتتراوح درجة هذه العلاقة من علاقة قوية جدا الى علاقة ضعيفة، وكانت هذه العلاقة

عكسية بين (Ax2) وكل من (Ay1)، (Ay2)، و (Ay3)، وان جميع قيم t المحسوبة تحت مستوى

معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى معنوية العلاقة بين

المعدلات.

الجدول (17)

علاقة الارتباط لمعدل نسبة الودائع الى الخصوم (Ax2) في معدل مؤشرات السيولة المصرفية (AY) واختبار t

ت	معدل المؤشر		Ay1		Ay2		Ay3	
	معدل المصارف/العلاقة		t	r	t	r	t	r
	Ax2		8.03	-0.81	8.36	-0.72	4.82	-0.82

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

2. تحليل علاقة الأثر بين نسبة الودائع الى الخصوم (x2) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y):

لتحليل الفرضية الرابعة واختبارها وإثباتها تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته، وكذلك تم استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة ما تفسره نسبة الودائع الى الخصوم من تغيرات تأثرت بها مؤشرات السيولة المصرفية وهذا ما يشير اليه الجدول رقم (18) والذي يمكن من خلاله حساب هذه المقاييس الإحصائية بين نسبة الودائع الى الخصوم (x2) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y) المتمثلة بنسبة الرصيد النقدي (y1)، نسبة السيولة القانونية (y2) ونسبة التوظيف (y3)، إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من F الجدولية التي بلغت (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) في بعض اختبارات نتائج الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين نسبة (x2) ونسب (Y).

الجدول (18)

علاقة الأثر لنسبة الودائع الى الخصوم (x2) في مؤشرات السيولة المصرفية (Y) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	المؤشر			y1			y2			y3		
	المصرف / العلاقة			R^2	F	b	R^2	F	b	R^2	F	b
1	بغداد	0.00	0.00	0.30	3.49	1.03	0.00	0.02	0.05	0.00	0.00	0.00
2	التجاري العراقي	0.61	0.86	0.13	1.22	-1.83	0.85	46.34	-4.92	0.07	11.27	-1.35
3	الشرق الاوسط العراقي	0.59	-1.35	0.55	9.82	-1.40	0.07	0.61	-0.28	0.00	6.26	-2.00
4	الاستثمار العراقي	0.44	-2.00	0.01	0.07	-0.39	0.00	0.01	-0.15	0.00	0.14	-0.23
5	الاهلي العراقي	0.02	-0.23	0.48	7.34	-1.84	0.75	23.82	-2.67	0.02	0.14	-0.23
6	الانتمان العراقي	0.57	0.31	0.01	0.07	-0.09	0.88	58.94	-2.20	0.02	0.14	-0.23
7	دار السلام للاستثمار	0.24	-2.70	0.02	0.17	-0.48	0.15	1.35	-1.56	0.02	2.48	-2.70
8	بابل	0.89	-4.12	0.62	13.03	1.77	0.64	14.38	1.70	0.02	64.53	-4.12
9	الخليج التجاري	0.24	-0.87	0.47	6.95	-1.13	0.08	0.68	0.22	0.02	2.47	-0.87
10	سومر التجاري	0.00	-0.21	0.00	0.02	0.71	0.33	3.98	-5.82	0.00	0.01	-0.21

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

واما عند التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار F وتحليل (R^2) بين معدل نسبة

الودائع الى الخصوم (Ax2) ومعدل نسب السيولة المصرفية (AY) نرى ذلك من خلال الجدول

رقم (19) الذي يظهر فيه وجود أثر لمعدل نسبة الودائع الى الخصوم في مؤشرات السيولة المصرفية وهي ذات دلالة معنوية لان قيمة اختبار F المحسوبة كان اكبر من F الجدولية البالغة (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%)، وكذلك يظهر في الجدول رقم (19) نتائج معامل التحديد (R^2) التي تشير الى ان التغيرات الحاصلة في معدل مؤشرات السيولة المصرفية يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في معدل نسبة الودائع الى الخصوم.

الجدول (19)

علاقة الأثر لمعدل نسبة الودائع الى الخصوم ($Ax2$) في معدل مؤشرات السيولة المصرفية (AY) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	معدل المؤشر			Ay2			Ay1			معدل المصارف/العلاقة
	R^2	F	b	R^2	F	b	R^2	F	b	
	0.67	16.36	-2.35	0.52	8.70	-1.10	0.66	15.18	-1.30	Ax2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ثالثا: التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط والأثر بين نسبة الودائع الى حق

الملكية (x4) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y):

1. تحليل الارتباط بين نسبة الودائع الى حق الملكية (x3) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y):

لاختبار الفرضية الثالثة وتحليلها تم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) كمقياس إحصائي لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (x3) ونسب (Y) كما تم استخدام اختبار t لمعرفة معنوية هذه العلاقة، وهذا ما تم عرضه في الجدول رقم (20) ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين نسبة الودائع الى حق الملكية (x3) وكل نسبة من نسب السيولة المصرفية (Y) التي هي: نسبة الرصيد النقدي (y1)، نسبة السيولة القانونية (y2) ونسبة التوظيف (y3) وكالاتي:

أ. علاقة الارتباط بين نسبة الودائع الى حق الملكية (x3) ونسبة الرصيد النقدي (y1): في

الجدول رقم (20) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة (x3) ونسبة (y1)

تراوحت بين القوية جدا والضعيفة جدا وكانت هذه العلاقة طردية في مصرفي بغداد بابل وعكسية في المصارف الاخرى وكانت أغلب القيم لاختبار t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط ما عدا مصرف بغداد ومصرف الائتمان العراقي ومصرف بابل، وقد حقق مصرف الشرق الاوسط العراقي أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (-0.90) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف طردية قوية جدا بين نسبة الودائع الى حق الملكية ($x3$) ونسبة الرصيد النقدي ($y1$)، فيما حقق مصرف سومر التجاري معامل ارتباط عكسي ضعيف جدا إذ بلغت درجته (-0.02) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي الشرق الاوسط العراقي وسومر التجاري.

ب. علاقة الارتباط بين نسبة الودائع الى حق الملكية ($x3$) ونسبة السيولة القانونية ($y2$): يظهر في الجدول رقم (20) وجود علاقة ارتباط بين نسبي ($x3$) و ($y2$) تراوحت درجتها من قوية جدا الى ضعيفة وكانت العلاقة عكسية في جميع المصارف ما عدا مصرف الشرق الاوسط العراقي، مصرف بابل ومصرف الخليج التجاري إذ كانت علاقة الارتباط في هذه المصارف الثلاثة طردية، وبالنسبة لجميع قيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية ما عدا مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط العراقي، مصرف بابل ومصرف الخليج التجاري إذ كانت قيمة t المحسوبة اقل من قيمة t الجدولية، وقد حقق المصرف التجاري العراقي أقوى علاقة ارتباط بين النسبتين وقد كانت هذه العلاقة عكسية قوية جدا إذ بلغت درجتها (-0.96) في حين ان ادنى

علاقة ارتباط كانت في مصرف الشرق الاوسط العراقي الذي بلغت درجة الارتباط فيه (0.12)

وهي علاقة طردية ضعيفة.

ت.علاقة الارتباط بين نسبة الودائع الى حق الملكية (x3) ونسبة التوظيف (y3): يتبين في

الجدول رقم (20) ان علاقة الارتباط بين نسبتي (x3) و (y3) كانت تتراوح من قوية جدا الى

ضعيفة جدا وكانت هذه العلاقة طردية في المصرف التجاري العراقي ومصرف الائتمان العراقي

بينما كانت عكسية في باقي المصارف التجارية، واما أغلب قيم t المحسوبة تحت درجة معنوية

(5%) فقد كانت اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط

معنوية ما عدا مصرف الائتمان العراقي، وقد حقق مصرف بابل اعلى درجة لعلاقة الارتباط إذ

بلغت (-0.91) وهي علاقة عكسية قوية جدا في حين حقق مصرف بغداد لأقل معامل ارتباط

إذ بلغ (-0.01) وهي علاقة عكسية ضعيفة جدا.

الجدول (20)

علاقة الارتباط لنسبة الودائع الى حق الملكية (x3) في مؤشرات السيولة المصرفية (Y) واختبار t

ت	المؤشر		y1		y2		y3	
	المصرف / العلاقة		t	r	t	r	t	r
1	بغداد		2.21	0.47	12.14	-0.21	1.94	-0.01
2	التجاري العراقي		3.71	-0.55	22.13	-0.96	-1.36	0.72
3	الشرق الاوسط العراقي		15.94	-0.90	10.74	0.12	8.05	-0.87
4	الاستثمار العراقي		4.43	-0.31	5.10	-0.25	3.62	-0.42
5	الاهلي العراقي		9.27	-0.62	12.34	-0.77	3.33	-0.25
6	الائتمان العراقي		10.31	-0.08	18.03	-0.80	0.32	0.65
7	دار السلام للاستثمار		7.95	-0.41	10.66	-0.70	3.90	-0.75
8	بابل		3.08	0.75	4.29	0.74	8.15	-0.91
9	الخليج التجاري		8.83	-0.79	13.07	0.23	6.47	-0.80
10	سومر التجاري		1.02	-0.02	4.84	-0.63	1.02	-0.11

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ومن خلال الجدول رقم (21) الذي تظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين معدل

نسبة الودائع الى حق الملكية (AX3) ومعدلات نسب السيولة المصرفية (AY) وتشير لوجود علاقة

ارتباط بينهما و ان هذه العلاقة تتراوح بين علاقة قوية جدا الى علاقة ضعيفة، وكانت عكسية بين (Ax3) وكل من (Ay1)، (Ay2) و (Ay3)، وان كل قيم t المحسوبة تحت مستوى معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى معنوية العلاقة بين المعدلات.

الجدول (21)

علاقة الارتباط لمعدل نسبة الودائع الى حق الملكية (Ax3) في معدل مؤشرات السيولة المصرفية (AY) واختبار t

Ay3		Ay2		Ay1		معدل المؤشر	ت
t	r	t	r	t	r	معدل المصارف/العلاقة	
6.07	-0.78	18.11	-0.55	23.87	-0.88	Ax3	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

2. تحليل علاقة الأثر بين نسبة الدين الى الودائع (x3) ومؤشرات السيولة المصرفية (Y):

لتحليل الفرضية الرابعة واختبارها وإثباتها تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته، وتم استخدام معامل التحديد (R^2) وهذا يظهر في الجدول رقم (22) الذي فيه حساب هذه المقاييس الإحصائية بين نسبة الودائع الى حق الملكية (x3) ومؤشرات السيولة المصرفية المتمثلة بنسبة الرصيد النقدي (y1)، نسبة السيولة القانونية (y2) ونسبة التوظيف (y3)، إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من F الجدولية التي بلغت (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) في بعض اختبارات الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين نسبة (x3) ونسب (Y).

الجدول (22)

علاقة الأثر لنسبة الودائع الى حق الملكية (x3) في مؤشرات السيولة المصرفية (Y) واختبار F ومعامل التحديد R²

ت	y3			y2			y1			المؤشر
	R ²	F	b	R ²	F	b	R ²	F	b	المصرف / العلاقة
1	0.00	0.00	0.00	0.04	0.36	-0.01	0.22	2.21	0.06	بغداد
2	0.52	8.78	0.18	0.92	87.82	-1.14	0.30	3.37	-0.61	التجاري العراقي
3	0.76	25.73	-0.06	0.01	0.12	0.00	0.82	35.26	-0.06	الشرق الاوسط العراقي
4	0.18	1.73	-0.11	0.06	0.51	-0.07	0.10	0.85	-0.11	الاستثمار العراقي
5	0.06	0.52	-0.09	0.60	11.92	-0.51	0.39	5.02	-0.35	الاهلي العراقي
6	0.43	5.94	0.01	0.64	14.31	-0.08	0.01	0.05	0.00	الائتمان العراقي
7	0.57	10.51	-0.12	0.49	7.79	-0.08	0.17	1.65	-0.04	دار السلام للاستثمار
8	0.82	36.16	-0.73	0.55	9.67	0.29	0.56	10.23	0.31	بابل
9	0.64	14.39	-0.15	0.05	0.43	0.02	0.63	13.46	-0.13	الخليج التجاري
10	0.01	0.10	-0.41	0.39	5.13	-2.75	0.00	0.00	-0.13	سومر التجاري

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

وفي الجدول رقم (23) عند التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار F وتحليل (R²)

بين معدل نسبة الدين الى الودائع (Ax3) ومعدل نسب السيولة المصرفية (AY) يظهر وجود أثر

لـ (Ax3) في (AY) للمصارف التجارية عينة الدراسة وهي ذات دلالة معنوية لان اختبار F

المحسوبة كان اكبر من F الجدولية البالغة (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية

(5%) ونجد ايضا نتائج (R²) التي تشير الى ان التغيرات الحاصلة في معدل مؤشرات السيولة

المصرفية يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في معدل نسبة الودائع الى حق الملكية.

الجدول (23)

علاقة الأثر لمعدل نسبة الودائع الى حق الملكية (Ax3) في معدل مؤشرات السيولة المصرفية (AY) واختبار F ومعامل التحديد R²

ت	Ay3			Ay2			Ay1			معدل المؤشر
	R ²	F	b	R ²	F	b	R ²	F	b	معدل المصارف/العلاقة
	0.61	12.57	-0.14	0.31	3.55	-0.05	0.78	28.23	-0.09	Ax3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

المبحث الاول

الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال الإطار الفكري

والتحليل المالي والإحصائي في هذه الدراسة وكما يأتي:

1. تباينت المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة في كيفية صياغة الهيكل المالي المصرفي

بين التمويل الممتمك والمقترض من خلال تحقيقها لمؤشرات هيكل التمويل التي اعتمدت في

الدراسة، ومن خلال نتائج التحليل المالي لهذه المؤشرات تبين صحة الفرضية الأولى التي

نصت على أنه (تتباين المصارف عينة الدراسة في كيفية صياغة هيكلها المالي المصرفي بين

التمويل الممتمك والتمويل المقترض).

2. اظهرت نتائج التحليل المالي أنّ المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة اختلفت في اعتمادها

على مصادر التمويل والتنوع فيما بينها إذ أنّ أغلب المصارف التجارية عينة الدراسة اعتمدت

على التمويل المقترض أكثر من اعتمادها على التمويل الممتمك، وهذا يدل على أنّ المصارف

التجارية العراقية عينة الدراسة تفضل التمويل المقترض الذي تكون تكلفته أقل من التمويل

الممتمك والذي يساعد في تخفيض كلفة مصادر التمويل للمساهمة في تعظيم قيمة المصرف.

3. من خلال النتائج التي خرج بها التحليل المالي نجد أنّ أغلب المصارف التجارية عينة الدراسة

اعتمدت على الودائع كمصدر أساس من مصادر التمويل وكانت المصارف تعتمد على

الودائع في تمويل أصولها أكثر من مصادر التمويل الأخرى.

4. من خلال نتائج التحليل المالي ومقارنة المصارف التجارية عينة الدراسة مع بعضها تبين أنّ

هذه المصارف يمكن ترتيبها على وفق الافضلية وبحسب ما حققته من نسب لمؤشرات هيكل

التمويل وهي على التوالي من الأعلى الى الأدنى وكالاتي: مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف بابل، المصرف الأهلي العراقي، المصرف التجاري العراقي، ومصرف سومر التجاري.

5. تبينت المصارف العراقية عينة الدراسة في مستويات سيولتها ونسب السيولة التي تحتفظ بها وهذا ما بينته نتائج قياس مؤشرات السيولة المعتمدة في الدراسة وتحليلها، ومن خلال نتائج التحليل المالي لهذه المؤشرات نجد صحة الفرضية الثانية وقبولها التي نصت على أنه (تتباين المصارف عينة الدراسة في نسب السيولة النقدية التي تحتفظ بها).

6. أظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات السيولة المصرفية المعتمدة لقياس السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة أنّ هذه المصارف تختلف في تحقيقها لهذه المؤشرات من سنة لأخرى ومن مصرف لآخر وهذا يدل على اختلاف نسبة المخاطرة التي يواجهها كل مصرف من المصارف التجارية العراقية.

7. اتبعت أغلب المصارف عينة الدراسة سياسة متحفظة أو معتدلة في إدارة سيولتها إذ أنّها احتفظت بأصول نقدية وشبه نقدية مساوية تقريبا أو تفوق الودائع وما في حكمها لهذه المصارف وهذا ما أظهرته نتائج التحليل المالي لمؤشرات السيولة المصرفية المعتمدة في الدراسة.

8. أظهرت نتائج التحليل المالي لنسبة التوظيف أنّ أغلب المصارف التجارية عينة الدراسة لم تكن تمنح القروض بشكل يحقق هدفي الربحية والسيولة بالوقت نفسه إذ أنّ أغلب هذه

المصارف اتبعت سياسة متحفظة جدا في منحها للسلف والقروض، وذلك تماشيا مع الوضع الاقتصادي المتذبذب في البلد.

9. من خلال النتائج التي خرج بها التحليل المالي يمكن ترتيب المصارف التجارية عينة الدراسة من حيث سيولتها وتحقيقها لمؤشرات السيولة المصرفية كما يأتي: المصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار، مصرف سومر التجاري، مصرف الائتمان العراقي، مصرف بغداد، مصرف الإستثمار العراقي، مصرف بابل، مصرف الشرق الأوسط العراقي، ومصرف الخليج التجاري.

10. من خلال نتائج التحليل المالي لمؤشرات الهيكل المالي المصرفي ومؤشرات السيولة المصرفية يمكن وضع مصرف دار السلام للإستثمار في المرتبة الاولى في تحقيقه لمؤشرات المتغيرين معا.

11. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي صحة الفرضية الثالثة وقبولها التي نصت على (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين مؤشرات الهيكل المالي المصرفي ومؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة).

12. من خلال نتائج التحليل الاحصائي تبين صحة الفرضية الرابعة وقبولها التي نصت على (وجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات الهيكل المالي المصرفي في مؤشرات السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة).

13. إن صياغة الهيكل المالي المصرفي في المصارف التجارية العراقية اعتمد بشكل كبير على التمويل المقترض مما ساهم في التأثير على سيولة تلك المصارف والحد من قدرتها على توظيف الأموال وعدم دخولها في إستثمارات مجازفة للحد من مخاطرة السيولة.

المبحث الثاني

التوصيات

يهدف هذا المبحث لعرض التوصيات والمقترحات التي توصلت لها الدراسة وينبغي

على المصارف التجارية مراعاتها لكي ترتقي بأدائها وهذه التوصيات هي:

1. على المصارف التجارية الاهتمام بصياغة هيكلها المالي ومحاولة الحصول على الأموال التي

تمتاز بطول الأجل وقلّة الكلفة لمحاولة التقليل من مخاطرة السيولة.

2. ينبغي على المصارف التجارية العراقية الاهتمام بالمزيج التمويلي ومحاولة خلق مزيج تمويلي

أمثل يساعد على تقليل الكلفة وزيادة الربحية والمحافظة على مستوى مقبول من المخاطرة.

3. على المصارف التجارية العراقية تقليل الاعتماد على الودائع بشكل كبير كمصدر أساس من

مصادر التمويل لأنّ الودائع الجارية بالخصوص معرضة للسحب المفاجئ وهذا ما يساهم في

الحد من مخاطرة السيولة المصرفية.

4. ضرورة اعتماد المصارف التجارية العراقية على مؤشرات هيكل التمويل لمعرفة أدائها التمويلي

وكذلك نسب كل مصدر من مصادر التمويل فيها وكذلك معرفة كلفة كل مصدر من هذه

المصادر لكي تقلل هذه الكلف الى ادنى حد لها.

5. ضرورة اهتمام المصارف التجارية بالسيولة النقدية ومحاولة توفيرها بالقدر الكافي لمواجهة

السحوبات الطارئة واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في بيئة الأعمال لمواجهة مخاطرة

السيولة التي قد تتعرض لها هذه المصارف.

6. على المصارف التجارية الاهتمام بإدارة السيولة والاعتماد على مؤشرات السيولة لتحديد الحجم الأمثل للأصول السائلة لمعرفة حجم المخاطر الناجمة عن فقدان السيولة اللازمة لمواجهة السحوبات المفاجئة لخلق التوازن بين السيولة والأمان والربحية.
7. ضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية بالاستثمار في الأوراق المالية لأنها تحقق الأرباح وبالوقت نفسه تحافظ على السيولة المناسبة وتحقيق مستويات أمان ضد المخاطر التي يمكن أن تواجهها المصارف التجارية العراقية في حال عدم الاحتفاظ بالسيولة الكافية لمواجهة السحوبات وتغطية الالتزامات.
8. على المصارف التجارية الاهتمام بمؤشرات السيولة المصرفية بوصفها أداة مساعدة على قياس مستوى السيولة المصرفية وتحليلها وبوصفها وسيلة لمعرفة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته ومحاولة التقليل من الآثار الناجمة عن عدم توفر السيولة.
9. ينبغي على المصارف التجارية الأخذ بالحسبان أجل الأموال التي حصلت عليها ووضع قدر كافٍ من الأموال السائلة أو شبه السائلة استعداداً لمواجهة السحوبات المفاجئة على هذه الالتزامات.
10. على المصارف التجارية العراقية العمل بمدخل تخصيص الأموال الذي يضمن توزيع الأموال مع الأخذ بالحسبان مدة الاستحقاق لكل مصدر من مصادر الأموال وكذلك محاولة تقليل الأضرار الناجمة عن مخاطرة السيولة.
11. على المصارف التجارية العراقية الاهتمام بمسألة العلاقة بين مصادر الأموال وآجالها وتخصيص هذه الأموال لمختلف الأعمال المصرفية وخصوصاً منح القروض والسلف التي

تعد من أهم مجالات الاستثمار التي تدر الأرباح وتساهم في حل المشاكل المالية للأفراد والمؤسسات بمختلف أنواعها وبالتالي تساعد في تمشية عجلة الاقتصاد الوطني بصورة عامة.

12. على المصارف التجارية العراقية المساهمة في تطوير البيئة الاستثمارية العراقية ومحاولة توفير الأموال اللازمة لدعم المشاريع الاستثمارية وكذلك المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي والاقتصاد العراقي ككل.

13. يقترح الباحث عدد من المشاريع البحثية التي قد تساهم في رقد الفكر المالي المعاصر وتكمل توجهات الدراسة الحالية ومن هذه المشاريع المقترحة هي:

- تأثير الهيكل المالي المصرفي في الربحية.
- تأثير الهيكل المالي في الائتمان المصرفي.



32. السبيسي، صلاح الدين حسن، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، ط1، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1997.
33. الشماع، خليل محمد حسن، الإدارة المالية، ط4، مطبعة الخلود، بغداد، 1992.
34. الشمري، صادق راشد، إدارة العمليات المصرفية، مطبعة الكتاب، بغداد، 2014.
35. الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
36. الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، مطبعة الكتاب، بغداد، 2012.
37. الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف، ط1، مطبعة الفرح، بغداد، 2008.
38. شهلوب، علي محمد، شؤون النقود وعمال البنوك، ط1، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2007.
39. الشواورة، فيصل محمود، مبادئ الإدارة المالية، ط1، دار المسيرة، عمان، 2013.
40. صادق، مدحت، ادوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
41. الصيرفي، محمد، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007.
42. طالب، علاء فرحان والموسوي، حيدر يونس وحسن، محمد فائز، إدارة المؤسسات المالية، دار الكتب، كربلاء، 2013.
43. العارضي، جليل كاظم مدلول، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
44. العامري، محمد علي ابراهيم، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
45. العامري، محمد علي ابراهيم، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
46. العامري، محمد علي، الإدارة المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
47. عبد الله، خالد امين والطراد، اسماعيل ابراهيم، إدارة العمليات المصرفية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
48. العبيدي، رائد عبد الخالق عبد الله والمشهداني، خالد احمد فرحان والجنابي، عباس خضير، التمويل الدولي، دار الايام، عمان، 2013.





49. العبيدي، رائد عبد الخالق عبد الله والمشهداني، خالد احمد فرحان، **النقود والمصارف**، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
50. العصار، رشا والحلبي، رياض، **النقود والبنوك**، ط1، دار صفاء، عمان، 2010.
51. عقيلي، عمر وصفي، **دليل المصطلحات والمفاهيم الاساسية في العلوم الادارية، المالية والمصرفية، التسويق**، ط1، أنثاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
52. فهد، نصر حمود مزنان، **أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
53. كنجو، كنجو عبود وفهد، ابراهيم وهبي، **الإدارة المالية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997.
54. اللوزي، سليمان احمد وزويلة، مهدي حسن والطراونة مدحت إبراهيم، **إدارة البنوك**، دار الفكر، عمان، 1997.
55. مامندي، غازي، **إدارة البنوك**، ط1، مطبعة حجي هاشم، اربيل، 2012.
56. مبارك، عبد النعيم محمد، **النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، بيروت، 1985.
57. مختار، ابراهيم، **التمويل المصرفي**، ط4، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2005.
58. موسى، شقيري نوري ونور، محمود ابراهيم وصافي، وليد احمد وذيب، سوزان سمير والرامي، ايناس ظافر، **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2009.
59. موسى، عمار ومصطفى، علي، **الإدارة المالية للشركات**، ط1، دار الرضا للنشر، سوريا، 2005.
60. الميداني، محمد ايمن عزت، **الإدارة التمويلية في الشركات**، ط4، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.
61. النعيمي، عدنان تايه و التميمي، ارشد فؤاد، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
62. النعيمي، عدنان تايه و التميمي، ارشد فؤاد، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، اليازوري، عمان، 2008.
63. النعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وسلام، اسامة عزمي وموسى، شقيري نوري، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007.
64. النعيمي، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وسلام، اسامة عزمي وموسى، شقيري نوري، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، ط3، دار المسيرة، عمان، 2009.





65. النعيمي، عدنان تايه، إدارة الائتمان منظور شمولي، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010.
66. هندي، منير ابراهيم، إدارة المنشآت المالية واسواق المال، مطبعة الدلتا، الاسكندرية، 2011.
67. هندي، منير ابراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000.
68. هندي، منير ابراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط6، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2004.
69. هندي، منير ابراهيم، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ط2، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005.
70. ولس، سيارن، اهم النسب والمؤشرات في عالم المال والاعمال، (ترجمة: محمد فتوح)، شعاع للنشر والعلوم، حلب، 2010.
71. ويستون، فرد وبرجام، يوجين، التمويل الاداري، ج1، (تعريب: احمد نبيل عبد الهادي وعدنان داغستاني)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010.
72. ويستون، فرد وبرجهام، يوجين، التمويل الاداري، ج2، (تعريب: عبد الفتاح السيد سعيد النعماني وعبد الرحمن دعاله بيله)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.
73. الصياح، عبد الستار مصطفى والعامري، سعود جايد مشكور، الادارة المالية، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

ت- المقالات:

74. ابو حمد ، رضا صاحب والصائغ، محمد جبار، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 3، العدد 11، 2006.
75. البدران، عبد الخالق ياسين وناصح، عادلة حاتم، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 37، 2014.
76. الكروي، بلال نوري سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 6، العدد 24، 2009.
77. هاشم، صبيحة قاسم، نظريات هيكل التمويل الحديثة: تطبيق عملي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد 83، 2015.

ث- الرسائل والاطارح:

78. الاسدي، عبد الحسين جاسم محمد، إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2005.





79. الجزائري، نائل رسول سعيد، السياسة النقدية وأثرها في الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإدارية، هيئة التعليم التقني، بغداد، 2008.
80. الخالدي، حمد عبد الحسين راضي، تأثير الآليات الداخلية للحاكمية في الاداء والمخاطرة المصرفية لعينة من المصارف الاهلية العراقية دراسة تحليلية للمدة 1992-2005، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
81. العامري، علي جاسم محمد علي، تأثير هيكل التمويل في العائد والمخاطرة، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014.
82. الماجدي، مطلق عبد الله مطلق، أثر استخدام القروض غير المتماثلة في مدة الاستحقاق كجزء من الهيكل التمويلي على ربحية الشركات المساهمة الكويتية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2014.
83. محمد، حاكم محسن، تغير الهيكل المالي وأثره في قيمة المنشأة، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1995.
84. المطيري، حسين محسن توفيق، تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2014.
85. المعموري، قاسم حميد ناصر، أثر تغيرات سعر الفائدة والسيولة في اعادة بناء المحفظة الاستثمارية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2015.
86. موسى، محمد حيدر، محددات هيكل التمويل لدى شركات الاتصالات النقالة الوطنية في الوطن العربي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2012.

ج- الانترنت:

87. موقع سوق العراق للأوراق المالية (<http://www.isx-iq.net>)

88. موقع هيئة الأوراق المالية (<http://www.isc.gov.iq>)





ثانياً: المصادر الأجنبية

A- The book:

1. Adair, Troy A., **Corporate Finance Demystified**, McGraw-Hill, USA, 2006.
2. Al-kandari, Ahmad M. Sharif, **Commercial Banking & Financial Institutions**, 1st ed, Al-Falah Books, Kuwait, 2009.
3. Atrill, peter, **financial management for Decision makers**, 6th ed, Pearson Education Limited, UK, 2012.
4. Ball, Laurence M., **Money, Banking, and Financial Markets**, 2nd ed, Worth Publishers, New York, 2012.
5. Berk, Jonathan & DeMarzo, Peter & Harford, Jarrad, **Fundamentals of Corporate Finance**, 2nd ed, Prentice Hall, USA, 2012.
6. Bernstein, leopold A., **Financial Statement Analysis**, 3rd ed, Richard D. Irwin, INC., USA, 1983.
7. Besley, Scott & Brigham, Eugene F., **Essentials of Managerial Finance**, 12th ed, Harcourt, USA, 2000.
8. Block, Stanley B. & Hirt, Geoffrey A., **Foundations of Financial Management**, 9th ed, McGraw-Hill, New York, 2000.
9. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Allen, Franklin, **Principles of Corporate Finance**, 11th ed, McGraw-Hill, New York, 2014.
10. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Allen, Franklin, **Principles of Corporate Finance**, 10th ed, McGraw-Hill, New York, 2011.
11. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Marcus, Alan J., **Fundamentals of Corporate Finance**, 7th ed, New York, McGraw-Hill, 2012.
12. Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Marcus, Alan J., **Fundamentals of Corporate Finance**, 5th ed, New York, McGraw-Hill, 2007.



XX

25. Eun, Cheol S. & Resnick, Bruce G., **International Financial Management**, 4th ed, McGraw–Hill, New York, 2007.
26. Eyster, Robert, **Money and Banking**, 1st ed, Routledge, New York, 2010.
27. Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P., **Financial Management and Analysis**, 2nd ed, John Wiley and Sons, New Jersey, 2003.
28. Fabozzi, Frank J. & Modigliani, Franco & Jones, Frank J., **Foundations of Financial Markets and Institutions**, 4th ed, Pearson Prentice Hall, New Jersey, 2010.
29. Focardi, Sergio M. & Fabozzi, Frank J., **The Mathematics of Financial Modeling and Investment Management**, John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, 2004.
30. Gitman, Lawrence J. & Zutter, Chad J., **Principles of Managerial Finance**, 13th ed. Prentice Hall. 2012.
31. Gitman, Lawrence J., **Principles of Managerial Finance**, 12th ed, Prentice Hall, 2009.
32. Greuning, Hennie van., **Analyzing and managing banking risk**, 2nd ed, The World Bank, USA, 2003.
33. Heffernan, Shelagh, **Modern Banking**, John Wiley & Sons, England, 2005.
34. Hilton, Ronald W. & Maher, Michael W. & Selto, Frank H., **Cost Management**, 3rd ed, McGraw–Hill, New York, 2006.
35. Hirt, Geoffrey A. & Block, Stanley B. & Danielsen, Bartley R., **Corporate Finance Foundations**, 14th ed, McGraw–Hill, New York, 2011.
36. Horne, James C. Van & Wachowicz, John M., **Fundamentals of Financial Management**, 13th ed, Pearson Education Limited, Edinburgh, 2009.

XX

XX

37. Hubbard, R. Glann, **Money, the Financial System, and the Economy**, 6th ed, Pearson Education, USA, 2008.
38. Leach, J. Chris & Melicher, Donald W., **Entrepreneurial Finance**, 3rd ed, South-Western, USA, 2009.
39. Madura, Jeff, **Financial Institutions and Markets**, 9th ed, South-Western, 2010.
40. Madura, Jeff, **International Corporate Financial**, 9th ed, Thomson South-Western, 2008.
41. McGuigan, James R. & Kretlow, William J. & Moyer, R. Charles, **Contemporary Corporate Finance**, 11th ed, South-Western, 2009.
42. Megginson, William & Smart, Scott & Lucey, Brian, **Introduction to Corporate Finance**, South-Western, 2008.
43. Megginson, William L. & Smart, Scott B. & Graham, John R., **Financial Management**, 3rd ed, South-Western, 2010.
44. Mishkin, Frederic S., **The economics of Money, Banking, and Financial Markets**, 8th ed, Pearson Education, USA, 2007.
45. Mishkin, Frederic S., **The economics of Money, Banking, and Financial Markets**, 10th ed, Pearson Education Limited, England, 2013.
46. Parrino, Robert & Kidwell, David S. & Bates, Thomas W., **Fundamentals of Corporate Finance**, 2nd ed, John Wiley & Sons, USA, 2012.
47. Pike, Richard & Neale, Bill, **Corporate Financial and Investment, Decision & Strategies**, 5th ed, Prentice Hall, Harlow, 2006.
48. Pilbeam, Keith, **Finance & Financial Markets**, 3rd ed, Palgrave Macmillan, New York, 2010.
49. Rose, S Peter & Hudgins, C Sylvia, **Bank Management & Financial Services**, 6th ed, McGraw-Hill, New York, 2005.

XX



50. Rose, S Peter & Hudgins, C Sylvia, **Bank Management And Financial Services**, 7th ed, McGraw–Hill, New York, 2008.
51. Rose, S Peter & Hudgins, C Sylvia, **Bank Management And Financial Services**, 8th ed, McGraw–Hill, New York, 2010.
52. Rose, S Peter & Hudgins, C Sylvia, **Bank Management And Financial Services**, 9th ed, McGraw–Hill, New York, 2013.
53. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jaffe, Jeffrey & Jordan, Bradford D., **Modern financial Management**, 8th ed, McGraw–Hill, Singapore, 2009.
54. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jaffe, Jeffrey, **Corporate Finance**, 9th ed, McGraw–Hill, New York, 2010.
55. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., **Fundamentals of Corporate Finance**, 9th ed, McGraw–Hill, New York, 2010.
56. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., **Fundamentals of Corporate Finance**, 6th ed, McGraw–Hill, New York, 2003.
57. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., **Fundamentals of Corporate Finance**, 7th ed, McGraw–Hill, New York, 2006.
58. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., **Essentials of Corporate Finance**, 4th ed, McGraw–Hill, New York, 2004.
59. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., **Essentials of Corporate Finance**, 6th ed, McGraw–Hill, New York, 2008.
60. Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., **Fundamentals of Corporate Finance**, 8th ed, McGraw–Hill, New York, 2008.



الملاحق

الملاحق

الملحق (1)

الميزانية العمومية لمصرف بغداد للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
992,408,943,000	1,014,698,200,000	812,391,897,000	457,387,463,000	571,822,356,000	477,684,631,000	204,708,679,000	160,942,636,000	187,524,605,000	163,194,670,000	النقود
455,021,749,000	410,177,510,000	239,128,048,000	185,465,080,000	129,539,147,000	163,198,369,000	217,149,527,000	84,983,859,000	52,986,829,000	72,695,425,000	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
2,204,299,000	10,985,656,000	10,145,751,000	4,124,042,000	18,275,000	1,882,882,000	1,791,021,000	5,437,493,000	5,221,187,000	5,601,559,000	الاوراق التجارية المخصصة
226,699,673,000	208,184,136,000	137,255,287,000	145,657,941,000	180,781,791,000	77,621,978,000	45,576,096,000	52,663,889,000	43,295,376,000	63,040,661,000	القروض والتسليفات
228,903,972,000	219,169,792,000	147,401,038,000	149,781,983,000	180,800,066,000	79,504,860,000	47,367,118,000	58,101,383,000	48,516,563,000	68,642,221,000	مج الائتمان النقدي
93,753,044,000	64,048,223,000	58,486,852,000	48,619,765,000	48,646,181,000	67,297,692,000	61,824,347,000	48,669,128,000	37,782,175,000	9,308,767,000	المديون
1,770,087,708,000	1,708,093,725,000	1,257,407,835,000	841,254,291,000	930,807,750,000	787,685,552,000	531,049,671,000	352,697,008,000	326,810,174,000	313,841,084,000	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
57,417,617,000	56,810,833,000	43,247,149,000	34,013,045,000	30,254,860,000	14,508,561,000	11,861,767,000	11,027,577,000	4,399,408,000	4,249,344,000	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
										مشروعات تحت التنفيذ
57,417,617,000	56,810,833,000	43,247,149,000	34,013,045,000	30,254,860,000	14,508,561,000	11,861,767,000	11,027,577,000	4,399,408,000	4,249,344,000	مج الموجودات الثابتة
1,827,505,325,000	1,764,904,558,000	1,300,654,984,000	875,267,336,000	961,062,610,000	802,194,113,000	542,911,440,000	363,724,586,000	331,209,583,000	318,090,429,000	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
1,491,599,288,000	1,393,584,250,000	1,046,719,009,000	699,368,971,000	804,688,378,000	661,618,527,000	404,177,095,000	255,474,271,000	242,317,153,000	246,127,336,000	حسابات جارية وودائع
23,654,296,000	25,093,375,000	22,047,348,000	21,523,368,000	18,551,012,000	18,031,060,000	18,490,548,000	13,232,213,000	8,638,739,000	3,045,451,000	التخصيصات
19,832,543,000	54,964,519,000	24,635,779,000	14,755,157,000	19,035,305,000	13,374,954,000	26,901,858,000	18,911,099,000	20,764,436,000	12,995,832,000	الدائنون
1,535,086,127,000	1,473,642,144,000	1,093,402,136,000	735,647,496,000	842,274,695,000	693,024,541,000	449,569,502,000	287,617,584,000	271,720,329,000	262,168,619,000	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	250,000,000,000	175,000,000,000	112,900,000,000	100,000,000,000	85,000,000,000	70,000,000,000	52,973,256,000	52,973,256,000	52,973,256,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
42,419,198,000	41,262,414,000	32,252,848,000	26,719,840,000	18,787,915,000	24,169,572,000	23,341,937,000	23,133,745,000	6,515,997,000	2,948,553,000	الاحتياطيات
292,419,198,000	291,262,414,000	207,252,848,000	139,619,840,000	118,787,915,000	109,169,572,000	93,341,937,000	76,107,001,000	59,489,253,000	55,921,809,000	مج حق الملكية
										القروض طويلة الاجل
292,419,198,000	291,262,414,000	207,252,848,000	139,619,840,000	118,787,915,000	109,169,572,000	93,341,937,000	76,107,002,000	59,489,254,000	55,921,809,000	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
1,827,505,325,000	1,764,904,558,000	1,300,654,984,000	875,267,336,000	961,062,610,000	802,194,113,000	542,911,440,000	363,724,586,000	331,209,583,000	318,090,429,000	مجموع مصادر التمويل

الملاحق

الملاحق

الملحق (2)

الميزانية العمومية للمصرف التجاري العراقي للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
134,597,668,786	191,803,963,583	137,403,194,698	108,924,267,598	42,783,240,595	23,171,581,183	48,778,863,840	39,271,929,571	31,861,468,970	108,726,358,777	النقد
280,262,998,377	112,852,275,410	127,962,889,280	115,410,332,363	133,588,687,750	159,525,111,799	126,335,603,155	138,844,293,867	93,512,795,690	9,806,464,931	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
0	0	0	0	0	1,711,166	11,000,000	151,500,000	536,000,000	3,324,620,000	الاوراق التجارية المخصصة
7,154,494,691	3,956,341,543	2,311,016,973	829,146,550	359,656,116	6,659,091,547	10,132,632,341	23,282,182,846	25,170,336,741	21,719,746,292	القروض والتسليفات
7,154,494,691	3,956,341,543	2,311,016,973	829,146,550	359,656,116	6,660,802,713	10,143,632,341	23,433,682,846	25,706,336,741	25,044,366,292	مج الائتمان النقدي
25,831,732,431	24,632,688,739	23,955,885,139	20,732,936,139	25,896,058,144	16,124,220,525	13,322,905,155	8,678,442,340	10,491,195,286	8,777,785,639	المديون
447,846,894,285	333,245,269,275	291,632,986,090	245,896,682,650	202,627,642,605	205,481,716,220	198,581,004,491	210,228,348,624	161,571,796,687	152,354,975,639	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
1,386,013,237	1,567,082,053	1,788,081,912	1,549,713,809	1,338,220,344	1,664,187,318	5,889,189,434	2,750,532,471	2,824,398,751	3,031,851,583	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
39,660,907	30,899,000	15,449,500	0	197,975,200	1,158,361,840	204,177,424	197,975,200	197,975,200	197,975,200	مشاريع تحت التنفيذ
1,425,674,144	1,597,981,053	1,803,531,412	1,549,713,809	1,536,195,544	2,822,549,158	6,093,366,858	2,948,507,671	3,022,373,951	3,229,826,783	مج الموجودات الثابتة
449,272,568,429	334,843,250,328	293,436,517,502	247,446,396,459	204,163,838,149	208,304,265,378	204,674,371,349	213,176,856,295	164,594,170,638	155,584,802,422	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
121,063,102,866	96,691,418,365	112,077,560,154	83,430,122,075	80,272,452,103	86,892,770,560	89,338,055,340	96,559,182,167	78,863,914,707	84,418,155,267	حسابات جارية وودائع
0	0	0	0	0	0	42,404,396,293	28,110,718,944	12,798,819,382	4,017,821,246	التخصيصات
43,824,224,383	41,572,653,917	38,158,698,060	28,831,644,989	29,352,492,979	37,260,849,754	5,878,831,595	23,202,947,921	9,154,867,322	4,487,406,416	الدائون
164,887,327,249	138,264,072,282	150,236,258,214	112,261,767,064	109,624,945,082	124,153,620,314	137,621,283,228	147,872,849,032	100,817,601,411	92,923,382,929	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	150,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	60,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
34,385,241,180	46,579,178,046	43,200,259,288	35,184,629,395	34,538,893,067	24,150,645,064	7,053,088,121	5,304,007,263	3,776,569,227	2,661,419,493	الاحتياطيات
284,385,241,180	196,579,178,046	143,200,259,288	135,184,629,395	94,538,893,067	84,150,645,064	67,053,088,121	65,304,007,263	63,776,569,227	62,661,419,493	مج حق الملكية
										قروض طويلة الاجل
284,385,241,180	196,579,178,046	143,200,259,288	135,184,629,395	94,538,893,067	84,150,645,064	67,053,088,121	65,304,007,263	63,776,569,227	62,661,419,493	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
449,272,568,429	334,843,250,328	293,436,517,502	247,446,396,459	204,163,838,149	208,304,265,378	204,674,371,349	213,176,856,295	164,594,170,638	155,584,802,422	مجموع مصادر التمويل

الملاحق

الملاحق (3) الميزانية العمومية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للمدة 2014-2005 (المبالغ بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
349,766,735,144	422,060,505,233	463,908,436,167	369,713,373,399	343,909,605,978	355,744,429,771	217,433,625,501	174,354,378,373	138,600,463,715	104,497,973,120	التقود
26,859,775,228	19,065,496,297	43,487,581,000	5,257,699,027	8,702,260,320	77,067,476,505	187,597,915,547	151,046,473,630	98,556,586,247	159,735,217,625	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
0	2,089,933,375	1,014,294,755	1,904,307,852	250,288,100	1,206,250	1,021,840,068	1,596,440,897	1,811,074,850	1,494,510,504	الاوراق التجارية المخصومة
187,865,081,586	206,777,862,361	197,335,847,190	188,852,690,664	142,380,805,852	63,798,697,945	15,516,842,118	16,905,176,721	20,004,757,686	25,075,367,744	لقروض والتسليفات
187,865,081,586	208,867,795,736	198,350,141,945	190,756,998,516	142,631,093,952	63,799,904,195	16,538,682,186	18,501,617,618	21,815,832,536	26,569,878,248	مج الائتمان النقدي
24,749,613,266	36,723,822,786	40,945,929,921	35,807,777,999	25,947,500,974	13,944,144,432	111,682,761,892	37,645,828,456	19,520,031,536	17,060,204,744	المديون
589,241,205,224	686,717,620,052	746,692,089,033	601,535,848,941	521,190,461,224	510,555,954,903	533,252,985,126	381,548,298,077	278,492,914,034	307,863,273,737	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
91,439,523,886	85,821,955,414	70,691,241,994	64,394,584,864	55,979,220,775	46,978,307,195	30,736,250,826	23,853,066,532	20,560,389,427	10,711,641,505	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
2,395,657,545	1,640,443,470	1,586,258,892	2,086,850,931	2,955,861,188	5,760,000	5,678,376,741	1,381,604,071	332,327,907	921,153,973	مشروعات تحت التنفيذ
93,835,181,431	87,462,398,884	72,277,500,886	66,481,435,795	58,935,081,963	46,984,067,195	36,414,627,567	25,234,670,603	20,892,717,334	11,632,795,478	مج الموجودات الثابتة
683,076,386,655	774,180,018,936	818,969,589,919	668,017,284,736	580,125,543,187	557,540,022,098	569,667,612,693	406,782,968,680	299,385,631,368	319,496,069,215	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
358,117,941,092	551,856,183,588	615,784,212,672	505,117,764,165	463,327,210,550	452,515,342,363	431,100,483,855	333,057,282,533	239,348,107,400	276,542,521,404	حسابات جارية وودائع
1,053,335,801	3,951,920,765	4,666,125,635	13,678,457,444	11,719,142,119	10,785,621,102	10,727,466,623	10,688,701,696	4,397,615,843	3,922,916,362	التخصيصات
16,830,698,102	15,592,319,374	10,773,059,284	11,321,683,976	20,980,838,278	18,691,843,918	63,999,536,559	12,587,960,744	19,857,097,383	11,671,389,905	الدائنون
376,001,974,995	571,400,423,727	631,223,397,591	530,117,905,585	496,027,190,947	481,992,807,383	505,827,487,037	356,333,944,973	263,602,820,626	292,136,557,671	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	150,000,000,000	150,000,000,000	100,000,000,000	66,000,000,000	55,000,000,000	42,000,000,000	31,000,000,000	27,000,000,000	15,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
57,074,411,660	52,779,595,209	37,746,192,328	37,899,379,151	18,098,352,240	20,547,214,715	21,840,125,656	19,449,023,707	8,782,810,742	12,359,511,544	الاحتياطيات
307,074,411,660	202,779,595,209	187,746,192,328	137,899,379,151	84,098,352,240	75,547,214,715	63,840,125,656	50,449,023,707	35,782,810,742	27,359,511,544	مج حق الملكية
										لقروض طويلة الاجل
307,074,411,660	202,779,595,209	187,746,192,328	137,899,379,151	84,098,352,240	75,547,214,715	63,840,125,656	50,449,023,707	35,782,810,742	27,359,511,544	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
683,076,386,655	774,180,018,936	818,969,589,919	668,017,284,736	580,125,543,187	557,540,022,098	569,667,612,693	406,782,968,680	299,385,631,368	319,496,069,215	مجموع مصادر التمويل

الملاحق (3) الميزانية العمومية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للمدة 2014-2005 (المبالغ بالدينار)

الملاحق (4) الميزانية العمومية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
355,451,379,000	231,470,130,000	158,849,304,000	155,831,584,000	149,462,240,000	154,283,724,000	136,044,398,000	99,664,252,000	114,944,678,000	47,565,261,128	التقود
3,790,438,000	4,250,028,000	3,385,370,000	3,232,010,000	3,799,306,000	1,433,848,000	1,333,419,000	1,303,419,000	1,810,272,000	31,354,703,245	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
5,212,911,000	6,865,327,000	8,097,155,000	9,988,179,000	6,552,529,000	4,920,666,000	2,324,068,000	1,499,765,000	2,890,475,000	3,680,130,000	الاوراق التجارية المخصومة
160,255,772,000	237,297,996,000	172,479,267,000	116,150,555,000	75,774,088,000	20,524,122,000	10,741,096,000	22,868,636,000	42,637,447,000	49,901,774,958	لقروض والتسليفات
165,468,683,000	244,163,323,000	180,576,422,000	126,138,734,000	82,326,617,000	25,444,788,000	13,065,164,000	24,368,401,000	45,527,922,000	53,581,904,958	مج الائتمان النقدي
16,593,025,000	25,609,914,000	19,846,493,000	28,927,860,000	2,320,440,000	2,511,762,000	1,463,286,000	1,255,232,000	64,113,000	1,883,574,664	المديون
541,303,525,000	505,493,395,000	362,657,589,000	314,130,188,000	237,908,603,000	183,674,122,000	151,906,267,000	126,591,304,000	162,346,985,000	134,385,443,995	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
17,351,992,000	15,103,077,000	15,619,249,000	10,092,494,000	5,113,773,000	4,416,027,000	2,694,824,000	1,713,491,000	2,171,493,000	2,652,690,453	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
0	0	0	1,406,963,000	1,735,046,000	1,677,230,000	1,283,584,000	759,514,000	1,129,450,000	39,662,713	نفقات ايرادية مؤجلة
0	0	0	2,089,439,000	1,334,149,000	1,790,646,000	2,287,043,000	2,048,094,000	2,083,094,000	1,500,155,128	مشروعات تحت التنفيذ
17,351,992,000	15,103,077,000	15,619,249,000	13,588,896,000	8,182,968,000	7,883,903,000	6,265,451,000	4,521,099,000	5,384,037,000	4,192,508,294	مج الموجودات الثابتة
558,655,517,000	520,596,472,000	378,276,838,000	327,719,084,000	246,091,571,000	191,558,025,000	158,171,718,000	131,112,403,000	167,731,022,000	138,577,952,289	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
256,735,897,000	283,287,759,000	193,308,065,000	187,225,119,000	139,014,126,000	118,951,666,000	99,825,369,000	76,236,508,000	119,522,182,000	86,152,855,294	حسابات جارية وودائع
5,964,171,000	4,737,678,000	3,794,339,000	0	0	0	0	0	0	0	التخصيصات
12,206,193,000	46,214,377,000	62,616,767,000	23,386,291,000	18,622,250,000	10,083,916,000	11,299,911,000	15,925,537,000	17,024,186,000	21,738,232,206	الدائنون
274,906,261,000	334,239,814,000	259,719,171,000	210,611,410,000	157,636,376,000	129,035,582,000	111,125,280,000	92,162,045,000	136,546,368,000	107,891,087,500	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	155,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	75,020,000,000	50,400,000,000	37,500,000,000	29,750,000,000	29,750,000,000	25,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
33,749,256,000	31,356,658,000	18,557,667,000	17,107,674,000	13,435,196,000	12,122,443,000	9,546,438,000	9,200,358,000	1,434,654,000	5,686,864,879	الاحتياطيات
283,749,256,000	186,356,658,000	118,557,667,000	117,107,674,000	88,455,196,000	62,522,443,000	47,046,438,000	38,950,358,000	31,184,654,000	30,686,864,879	مج حق الملكية
										لقروض طويلة الاجل
283,749,256,000	186,356,658,000	118,557,667,000	117,107,674,000	88,455,196,000	62,522,443,000	47,046,438,000	38,950,358,000	31,184,654,000	30,686,864,879	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
558,655,517,000	520,596,472,000	378,276,838,000	327,719,084,000	246,091,572,000	191,558,025,000	158,171,718,000	131,112,403,000	167,731,022,000	138,577,952,289	مجموع مصادر التمويل

الملاحق (4) الميزانية العمومية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

الملاحق

الملحق (5)

الميزانية العمومية للمصرف الاهلي العراقي للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
الموجودات المتداولة										
409,722,066,297	383,101,205,338	257,644,127,000	109,984,320,000	50,688,580,000	52,477,343,000	42,299,335,000	39,375,726,000	28,383,979,439	42,363,176,349	التقود
13,805,967,272	32,785,606,334	1,943,512,000	16,335,759,000	11,546,291,000	19,732,000,000	15,319,706,000	439,313,000	7,122,745,194	16,500,945,202	الاستثمارات الائتمان النقدي
149,926,871	750,806,492	1,601,022,000	2,529,598,000	1,325,300,000	2,175,307,000	1,026,725,000	196,500,000	205,750,000	128,920,000	الاوراق التجارية المخصومة
165,327,058,647	115,537,922,145	67,493,270,000	49,054,318,000	35,648,124,000	16,398,748,000	9,430,275,000	6,998,395,000	7,025,743,890	3,458,433,803	لقروض والتسليفات
165,476,985,518	116,288,728,637	69,094,292,000	51,583,916,000	36,973,424,000	18,574,055,000	10,457,000,000	7,194,895,000	7,231,493,890	3,587,353,803	مج الائتمان النقدي
11,231,243,961	1,661,352,454	2,830,184,000	2,772,895,000	4,484,366,000	191,347,000	269,102,000	3,344,487,000	319,545,463	604,964,383	المديون
600,236,263,048	533,836,892,763	331,512,115,000	180,676,890,000	103,692,661,000	90,974,745,000	68,345,143,000	50,354,421,000	43,057,763,986	63,056,439,737	مج الموجودات المتداولة
الموجودات الثابتة										
8,307,323,885	5,790,537,563	5,649,188,000	3,987,626,000	3,865,629,000	3,078,165,000	2,218,630,000	838,029,000	867,987,140	950,061,483	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
6,691,484,871	2,825,863,640	87,245,000	0							مشروعات تحت التنفيذ
14,998,808,756	8,616,401,203	5,736,433,000	3,987,626,000	3,865,629,000	3,078,165,000	2,218,630,000	838,029,000	867,987,140	950,061,483	مج الموجودات الثابتة
615,235,071,804	542,453,293,966	337,248,548,000	184,664,516,000	107,558,290,000	94,052,910,000	70,563,773,000	51,192,450,000	43,925,751,126	64,006,501,220	مجموع الموجودات
مصادر التمويل قصيرة الاجل										
337,379,957,077	360,328,792,951	154,837,515,000	75,720,087,000	51,706,265,000	40,308,484,000	37,519,122,000	21,816,120,000	13,562,802,206	28,347,459,342	حسابات جارية وودائع التخصيصات
14,425,927,445	13,583,333,049	27,750,588,000	3,527,443,000	2,938,551,000	1,972,456,000	1,964,053,000	1,430,818,000	4,001,827,079	8,555,025,034	الدائنون
351,805,884,522	373,912,126,000	182,588,103,000	79,247,530,000	54,644,816,000	42,280,940,000	39,483,175,000	23,246,938,000	17,564,629,285	36,902,484,376	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
مصادر التمويل طويلة الاجل										
حق الملكية										
250,000,000,000	152,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
13,429,187,282	16,541,167,966	54,660,445,000	5,416,986,000	2,913,474,000	1,771,970,000	6,080,598,000	2,945,512,000	1,361,121,841	2,104,016,844	الاحتياطيات
263,429,187,282	168,541,167,966	154,660,445,000	105,416,986,000	52,913,474,000	51,771,970,000	31,080,598,000	27,945,512,000	26,361,121,841	27,104,016,844	مج حق الملكية
لقروض طويلة الاجل										
263,429,187,282	168,541,167,966	154,660,445,000	105,416,986,000	52,913,474,000	51,771,970,000	31,080,598,000	27,945,512,000	26,361,121,841	27,104,016,844	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
615,235,071,804	542,453,293,966	337,248,548,000	184,664,516,000	107,558,290,000	94,052,910,000	70,563,773,000	51,192,450,000	43,925,751,126	64,006,501,220	مجموع مصادر التمويل

الملاحق

الملاحق

الملحق (6)

الميزانية العمومية لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
201,694,876,000	196,654,435,000	182,302,771,000	195,773,036,000	209,420,027,961	160,640,195,947	167,378,888,551	167,743,775,945	162,296,722,126	135,013,048,962	التقود
408,720,000,000	391,570,000,000	359,114,788,000	226,294,788,000	356,742,378,111	173,142,378,111	143,788,661,371	155,783,661,371	150,388,661,371	42,138,366,922	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
0	55,000,000	71,500,000	71,000,000	123,000,000	56,000,000	49,500,000	141,000,000	1,006,300,475	917,210,075	الاوراق التجارية المخصومة
1,227,300,000	2,472,434,000	7,319,921,000	9,633,019,000	13,085,635,729	11,076,543,891	4,784,059,965	18,701,779,793	22,892,931,963	27,530,428,842	لقروض والتسليفات
1,560,000	4,481,000	67,315,000	402,620,000	639,096,724	596,593,902	257,371,771	167,078,447	130,069,482	82,583,756	السلف الشخصية
1,228,860,000	2,531,915,000	7,458,736,000	10,106,639,000	13,847,732,453	11,729,137,793	5,090,931,736	19,009,858,240	24,029,301,920	28,530,222,673	مج الائتمان النقدي
10,677,474,000	9,331,883,000	9,805,854,000	10,751,389,000	13,589,982,516	16,710,490,100	19,885,393,816	14,852,133,642	18,491,677,024	5,778,210,758	المديون
622,321,210,000	600,088,233,000	558,682,149,000	442,925,852,000	593,600,121,041	362,222,201,951	336,143,875,474	357,389,429,198	355,206,362,441	211,459,849,315	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
2,850,249,000	2,874,260,000	2,897,073,000	1,120,376,000	1,244,981,828	1,499,831,876	1,593,356,972	1,939,794,325	2,167,219,822	2,191,159,200	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
15,600,000	33,090,000	0	76,691,000	86,831,490	239,127,866	255,594,500	0	49,876,906	218,672,648	مشروعات تحت التنفيذ
2,865,849,000	2,907,350,000	2,897,073,000	1,197,067,000	1,331,813,318	1,738,959,742	1,848,951,472	1,939,794,325	2,217,096,728	2,409,831,848	مج الموجودات الثابتة
625,187,059,000	602,995,583,000	561,579,222,000	444,122,919,000	594,931,934,359	363,961,161,693	337,992,826,946	359,329,223,523	357,423,459,169	213,869,681,163	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
311,749,827,000	380,529,864,000	354,914,757,000	261,062,827,000	430,018,107,630	222,578,040,793	210,988,910,837	252,885,472,970	305,533,420,405	174,506,927,918	حسابات جارية وودائع
14,330,663,000	13,105,150,000	12,116,885,000	22,687,248,000	22,715,402,346	23,841,534,500	24,390,395,444	20,624,766,915	14,264,537,834	2,423,480,437	التخصيصات
8,935,426,000	12,281,202,000	19,000,097,000	8,407,357,000	7,104,964,764	5,628,950,013	9,543,656,990	7,943,228,051	3,916,121,346	5,967,119,986	الدائنون
335,015,916,000	405,916,216,000	386,031,739,000	292,157,432,000	459,838,474,740	252,048,525,306	244,922,963,271	281,453,467,936	323,714,079,585	182,897,528,341	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	150,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	85,000,000,000	70,000,000,000	50,000,000,000	25,000,000,000	25,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
40,171,143,000	47,079,367,000	75,547,483,000	51,965,487,000	35,093,459,619	26,912,636,387	23,069,863,675	27,875,755,587	8,709,379,584	5,972,152,822	الاحتياطيات
290,171,143,000	197,079,367,000	175,547,483,000	151,965,487,000	135,093,459,619	111,912,636,387	93,069,863,675	77,875,755,587	33,709,379,584	30,972,152,822	مج حق الملكية
										لقروض طويلة الاجل
290,171,143,000	197,079,367,000	175,547,483,000	151,965,487,000	135,093,459,619	111,912,636,387	93,069,863,675	77,875,755,587	33,709,379,584	30,972,152,822	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
625,187,059,000	602,995,583,000	561,579,222,000	444,122,919,000	594,931,934,359	363,961,161,693	337,992,826,946	359,329,223,523	357,423,459,169	213,869,681,163	مجموع مصادر التمويل

الملاحق

الملاحق (7) الميزانية العمومية لمصرف دار السلام للاستثمار للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
الموجودات المتداولة										
432,490,652,037	522,021,430,037	515,904,958,999	547,486,314,880	310,916,281,377	390,131,747,234	435,230,921,049	277,008,302,485	223,443,786,029	15,773,987,849	التقود
51,179,714,893	158,490,330,798	155,264,974,997	213,494,505,471	133,200,109,835	1,766,545,977	1,657,911,220	1,480,050,828	1,560,705,436	1,420,967,372	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
0	0	0	119,791,000	40,320,530	193,808,000	366,648,909	276,185,027	1,253,810,614	3,383,032,854	الاوراق التجارية المخصومة
128,235,652,450	29,801,251,539	10,921,288,478	20,217,474,905	11,542,758,386	8,318,322,757	10,236,159,439	19,292,596,258	18,143,023,865	11,349,983,941	لقروض والتسليفات
128,235,652,450	29,801,251,539	10,921,288,478	20,337,265,905	11,583,078,916	8,512,130,757	10,602,808,348	19,568,781,285	19,396,834,479	14,733,016,795	مج الائتمان النقدي
5,556,287,698	2,416,592,923	5,725,043,746	9,999,045,356	3,353,015,600	2,296,046,405	4,484,272,115	-1,367,839,059	2,596,966,448	1,893,882,473	المديون
617,462,307,078	712,729,605,297	687,816,266,220	791,317,131,612	459,052,485,728	402,706,470,373	451,975,912,732	296,689,295,539	246,998,292,392	33,821,854,489	مج الموجودات المتداولة
الموجودات الثابتة										
16,495,417,492	4,295,871,020	5,509,348,880	5,851,509,791	3,234,580,059	4,272,542,076	4,332,606,345	5,038,464,642	5,770,538,599	2,959,277,088	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
0	848,848,000	1,290,768,914	748,876,906	728,013,082	654,004,255	639,876,615	1,137,210,135	718,238,775	322,470,247	مشروعات تحت التنفيذ
0	72,903,116	138,057,254	253,001,484	391,125,378	465,697,757	541,487,046	411,043,436	500,950,221	89,018,937	النفقات الايرادية المؤجلة
16,495,417,492	5,217,622,136	6,938,175,048	6,853,388,181	4,353,718,519	5,392,244,088	5,513,970,006	6,586,718,213	6,989,727,595	3,370,766,272	مج الموجودات الثابتة
633,957,724,570	717,947,227,433	694,754,441,268	798,170,519,793	463,406,204,247	408,098,714,461	457,489,882,738	303,276,013,752	253,988,019,987	37,192,620,761	مجموع الموجودات
مصادر التمويل قصيرة الاجل										
438,401,538,157	523,832,392,419	534,465,453,950	661,107,527,641	388,496,739,139	337,405,877,011	390,316,892,029	250,353,445,084	208,354,109,904	27,581,633,113	حسابات جارية وودائع
2,660,779,622	21,461,778,153	28,931,182,011	24,655,845,154	8,238,381,225	5,657,106,934	7,319,124,511	10,309,469,618	432,417,850	-16,274,172,694	الدائنون
12,415,012,933	3,772,434,831	4,270,281,152	1,492,066,508	516,958,604	0	0	0	0	0	التخصيصات
453,477,330,712	549,066,605,403	567,666,917,113	687,255,439,303	397,252,078,968	343,062,983,945	397,636,016,540	260,662,914,702	208,786,527,754	11,307,460,419	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
مصادر التمويل طويلة الاجل										
حق الملكية										
150,000,000,000	150,000,000,000	105,800,000,000	105,800,000,000	72,000,000,000	67,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	25,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
30,480,393,858	18,880,622,030	21,287,524,155	5,115,080,490	-5,845,874,721	-1,964,269,484	5,153,732,056	-11,298,753,508	-8,227,703,340	885,160,342	الاحتياطيات
180,480,393,858	168,880,622,030	127,087,524,155	110,915,080,490	66,154,125,279	65,035,730,516	55,153,732,056	38,701,246,492	41,772,296,660	25,885,160,342	مج حق الملكية
0	0	0	0	0	0	4700134142	3911852558	3429195573	0	التخصيصات
لقروض طويلة الاجل										
180,480,393,858	168,880,622,030	127,087,524,155	110,915,080,490	66,154,125,279	65,035,730,516	59,853,866,198	42,613,099,050	45,201,492,233	25,885,160,342	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
633,957,724,570	717,947,227,433	694,754,441,268	798,170,519,793	463,406,204,247	408,098,714,461	457,489,882,738	303,276,013,752	253,988,019,987	37,192,620,761	مجموع مصادر التمويل

الملاحق (7) الميزانية العمومية لمصرف دار السلام للاستثمار للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

الملاحق

الملحق (8)

الميزانية العمومية لمصرف بابل للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
59,459,872,321	90,126,687,745	215,023,435,461	147,828,588,646	140,391,466,463	128,295,841,257	87,271,022,057	44,308,298,061	33,498,829,187	37,446,338,428	التقود
1,670,296,946	2,984,978,110	3,041,524,180	3,042,725,230	1,856,510,884	1,715,529,035	4,054,799,656	3,469,910,486	1,824,484,606	35,843,863	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
13,124,980,000	22,425,422,000	22,814,350,000	34,615,809,890	17,372,500,000	5,787,500,000	1,267,214,000	2,333,500,000	4,378,850,000	3,079,674,000	الاوراق التجارية المخصومة
161,718,353,332	168,076,642,618	31,810,704,812	35,226,363,580	10,769,038,692	8,081,331,991	7,639,910,274	17,596,612,932	23,167,660,135	25,414,706,586	لقروض والتسليفات
174,843,333,332	190,502,064,618	54,625,054,812	69,842,173,470	28,141,538,692	13,868,831,991	8,907,124,274	19,930,112,932	27,546,510,135	28,494,380,586	مج الائتمان النقدي
6,013,698,314	2,844,046,676	1,585,260,522	23,942,471,688	11,453,220,757	10,280,792,517	14,339,632,959	11,106,785,955	9,541,778,817	1,455,997,576	المديون
241,987,200,913	286,457,777,149	274,275,274,975	244,655,959,034	181,842,736,796	154,160,994,800	114,572,578,946	78,815,107,434	72,411,602,745	67,432,560,453	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
24,900,316,868	25,355,940,406	24,615,124,804	23,372,354,091	16,737,033,717	10,981,538,644	5,572,477,226	3,640,651,276	2,417,819,178	2,437,690,376	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
3,232,895,163	3,647,249,653	1,465,422,158	295,440,370	337,646,136	343,140,169	452,183,216	0	0	0	النفقات الايرادية المؤجلة
41,907,022,916	12,705,962,466	3,297,322,433	3,053,519,573	2,325,224,928	3,035,875,786	1,839,750,000	0	0	0	مشروعات تحت التنفيذ
70,040,234,947	41,709,152,525	29,377,869,395	26,721,314,034	19,399,904,781	14,360,554,599	7,864,410,442	3,640,651,276	2,417,819,178	2,437,690,376	مج الموجودات الثابتة
312,027,435,860	328,166,929,674	303,653,144,370	271,377,273,068	201,242,641,577	168,521,549,399	122,436,989,388	82,455,758,710	74,829,421,923	69,870,250,829	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
112,649,874,913	165,532,372,462	188,920,895,932	161,756,448,836	136,761,210,843	109,872,220,579	79,380,297,129	44,967,322,313	35,947,132,675	34,432,473,030	حسابات جارية وودائع
1,838,492,083	1,347,309,234	2,348,275,139	2,325,588,012	1,904,405,959	2,675,039,443	3,001,436,201	1,577,678,470	1,398,810,281	860,000,000	التخصيصات
7,394,408,647	355,023,136	414,523,759	349,511,343	2,743,317,628	611,314,142	418,938,783	589,409,416	1,854,091,590	1,984,093,865	الدائنون
121,882,775,643	167,234,704,832	191,683,694,830	164,431,548,191	141,408,934,430	113,158,574,164	82,800,672,113	47,134,410,199	39,200,034,546	37,276,566,895	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
178,859,273,334	150,000,000,000	100,000,000,000	100,000,000,000	50,000,000,000	50,000,000,000	30,000,000,000	30,000,000,000	30,000,000,000	30,000,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
11,285,386,883	10,932,224,842	11,969,449,540	6,945,724,877	9,833,707,147	5,362,975,235	9,636,317,275	5,321,348,511	5,629,387,377	2,593,683,934	الاحتياطيات
190,144,660,217	160,932,224,842	111,969,449,540	106,945,724,877	59,833,707,147	55,362,975,235	39,636,317,275	35,321,348,511	35,629,387,377	32,593,683,934	مج حق الملكية
										لقروض طويلة الاجل
190,144,660,217	160,932,224,842	111,969,449,540	106,945,724,877	59,833,707,147	55,362,975,235	39,636,317,275	35,321,348,511	35,629,387,377	32,593,683,934	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
312,027,435,860	328,166,929,674	303,653,144,370	271,377,273,068	201,242,641,577	168,521,549,399	122,436,989,388	82,455,758,710	74,829,421,923	69,870,250,829	مجموع مصادر التمويل

الملاحق

الملاحق

الملحق (9)

الميزانية العمومية لمصرف الخليج التجاري للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
365,218,461,226	368,940,852,461	160,054,153,308	96,677,268,551	75,931,334,923	57,993,335,765	69,356,530,947	50,424,794,645	31,269,795,985	19,617,929,073	التقود
77,925,472,377	64,783,630,176	17,944,848,065	129,604,956,002	110,162,518,987	135,527,441,633	129,904,635,042	59,136,880,079	17,965,550,195	8,066,764,137	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
42,618,500,000	45,554,750,000	46,961,929,913	20,510,000,000	10,612,800,000	4,859,450,000	3,399,794,040	1,532,356,100	2,220,981,050	1,010,718,000	الاوراق التجارية المخصومة
245,481,725,026	241,019,661,711	167,382,152,208	67,135,089,722	35,260,803,563	31,726,085,538	17,821,105,330	14,233,572,734	14,222,551,874	7,728,699,071	لقروض والتسليفات
288,100,225,026	286,574,411,711	214,344,082,121	87,645,089,722	45,873,603,563	36,585,535,538	21,220,899,370	15,765,928,834	16,443,532,924	8,739,417,071	مج الائتمان النقدي
32,896,074,608	19,394,404,103	9,258,463,426	20,000,980,128	20,537,069,560	12,209,170,890	9,069,368,600	8,924,451,583	9,404,448,436	4,463,791,924	المديون
764,140,233,237	739,693,298,451	401,601,546,920	333,928,294,403	252,504,527,033	242,315,483,826	229,551,433,959	134,252,055,141	75,083,327,540	40,887,902,205	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
52,338,463,962	41,785,940,609	23,164,750,644	20,117,987,896	19,527,105,716	16,334,572,500	10,433,557,254	7,603,534,029	6,763,746,291	4,845,363,565	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
52,338,463,962	41,785,940,609	23,164,750,644	20,117,987,896	19,527,105,716	16,334,572,500	10,433,557,254	7,603,534,029	6,763,746,291	4,845,363,565	مج الموجودات الثابتة
816,478,697,199	781,479,239,060	424,766,297,564	354,046,282,299	272,031,632,749	258,650,056,326	239,984,991,213	141,855,589,170	81,847,073,831	45,733,265,770	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
455,212,133,539	417,143,122,798	260,779,664,078	216,937,195,119	190,009,726,077	187,469,559,369	165,752,111,737	106,116,092,813	54,007,593,010	18,793,200,802	حسابات جارية وودائع
6,606,765,590	8,574,853,337	5,485,946,771	12,115,959,731	12,018,708,672	9,110,907,121	8,079,855,458	3,241,751,212	2,633,736,056	665,957,120	التخصيصات
7,358,078,773	50,449,455,968	8,244,971,203	5,608,371,165	5,324,115,547	1,768,832,731	25,102,745,012	4,066,083,915	1,048,156,394	14,155,188,345	الدائنون
469,176,977,902	476,167,432,103	274,510,582,052	234,661,526,015	207,352,550,296	198,349,299,221	198,934,712,207	113,423,927,940	57,689,485,460	33,614,346,267	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
300,000,000,000	250,000,000,000	103,950,000,000	103,950,000,000	56,990,000,000	50,000,000,000	25,000,000,000	22,344,000,000	22,344,000,000	10,300,000,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
45,974,012,631	53,984,100,291	45,137,509,846	14,233,956,284	6,558,282,453	9,200,957,105	16,050,279,006	6,087,661,230	1,813,588,371	1,818,919,503	الاحتياطيات
345,974,012,631	303,984,100,291	149,087,509,846	118,183,956,284	63,548,282,453	59,200,957,105	41,050,279,006	28,431,661,230	24,157,588,371	12,118,919,503	مج حق الملكية
1,327,706,666	1,327,706,666	1,168,205,666	1,200,800,000	1,130,800,000	1,099,800,000	0	0	0	0	لقروض طويلة الاجل
347,301,719,297	305,311,806,957	150,255,715,512	119,384,756,284	64,679,082,453	60,300,757,105	41,050,279,006	28,431,661,230	24,157,588,371	12,118,919,503	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
816,478,697,199	781,479,239,060	424,766,297,564	354,046,282,299	272,031,632,749	258,650,056,326	239,984,991,213	141,855,589,170	81,847,073,831	45,733,265,770	مجموع مصادر التمويل

الملاحق

الملاحق

الملحق (10)

الميزانية العمومية لمصرف سومر التجاري للمدة 2005-2014 (المبالغ بالدينار)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
										الموجودات المتداولة
248,141,650,000	185,399,430,000	148,440,516,000	63,536,178,000	55,402,949,200	22,042,495,836	46,317,096,524	17,591,983,429	6,748,841,966	5,444,214,075	التقود
1,010,011,000	1,510,011,000	1,510,011,000	1,205,944,000	1,205,944,211	1,104,973,303	4,392,855,933	2,231,418,720	3,963,418,720	313,418,720	الاستثمارات
										الائتمان النقدي
16,818,860,000	19,550,160,000	16,646,100,000	35,234,800,000	15,310,500,000	21,008,500,000	10,994,000,000	8,071,450,000	13,328,150,000	14,717,150,000	الاوراق التجارية المخصومة
126,230,966,000	85,922,261,000	58,046,182,000	40,314,083,000	33,871,648,795	25,965,659,015	5,756,012,778	3,786,474,079	1,737,674,673	2,039,197,356	لفروض والتسليفات
143,049,826,000	105,472,421,000	74,692,282,000	75,548,883,000	49,182,148,795	46,974,159,015	16,750,012,778	11,857,924,079	15,065,824,673	16,756,347,356	مج الائتمان النقدي
7,708,172,000	1,511,872,000	28,741,424,000	18,685,890,000	6,606,711,235	17,614,874,060	3,413,961,262	9,000,822,796	9,061,285,399	1,483,284,455	المديون
399,909,659,000	293,893,734,000	253,384,233,000	158,976,895,000	112,397,753,441	87,736,502,214	70,873,926,497	40,682,149,024	34,839,370,758	23,997,264,606	مج الموجودات المتداولة
										الموجودات الثابتة
9,167,541,000	9,297,238,000	9,660,174,000	8,989,998,000	7,259,175,561	7,138,380,773	6,651,234,746	6,530,690,757	828,264,865	864,537,135	الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية
44,976,000	55,756,000	67,515,000	290,000	1,965,000	2,415,396	4,540,791	7,111,454	30,395,957	28,462,534	النفقات الايرادية المؤجلة
11,493,296,000	7,412,118,000	7,077,077,000	131,184,000	277,368,514	104,902,000	2,000,000	0	2,379,401,150	2,179,401,150	مشروعات تحت التنفيذ
20,705,813,000	16,765,112,000	16,804,766,000	9,121,472,000	7,538,509,075	7,245,698,169	6,657,775,537	6,537,802,211	3,238,061,972	3,072,400,819	مج الموجودات الثابتة
420,615,472,000	310,658,846,000	270,188,999,000	168,098,367,000	119,936,262,516	94,982,200,383	77,531,702,034	47,219,951,235	38,077,432,730	27,069,665,425	مجموع الموجودات
										مصادر التمويل قصيرة الاجل
135,693,684,000	105,254,247,000	104,957,333,000	51,778,454,000	38,595,640,063	29,020,893,995	22,477,021,979	16,767,931,790	13,465,081,629	7,635,955,593	حسابات جارية وودائع
5,653,733,000	3,841,637,000	2,840,536,000	3,621,725,000	4,393,524,121	4,751,549,746	4,218,137,541	2,520,452,342	0	0	التخصيصات
18,760,232,000	5,080,234,000	3,656,618,000	6,698,347,000	1,199,146,149	1,961,105,732	1,084,788,617	898,541,791	1,982,753,702	1,438,274,700	الدائنون
160,107,649,000	114,176,118,000	111,454,487,000	62,098,526,000	44,188,310,333	35,733,549,473	27,779,948,137	20,186,925,923	15,447,835,331	9,074,230,293	مج مصادر التمويل قصيرة الاجل
										مصادر التمويل طويلة الاجل
										حق الملكية
250,000,000,000	187,300,000,000	151,000,000,000	100,000,000,000	70,000,000,000	50,000,000,000	45,000,000,000	21,180,096,000	21,180,096,000	16,809,600,000	رأس المال الاسمي والمدفوع
10,507,823,000	9,182,702,000	7,734,512,000	5,999,841,000	5,747,952,183	9,248,650,910	4,751,753,897	5,852,929,312	1,449,501,399	1,185,835,132	الاحتياطيات
260,507,823,000	196,482,702,000	158,734,512,000	105,999,841,000	75,747,952,183	59,248,650,910	49,751,753,897	27,033,025,312	22,629,597,399	17,995,435,132	مج حق الملكية
										الفروض طويلة الاجل
260,507,823,000	196,482,702,000	158,734,512,000	105,999,841,000	75,747,952,183	59,248,650,910	49,751,753,897	27,033,025,312	22,629,597,399	17,995,435,132	مج مصادر التمويل طويلة الاجل
420,615,472,000	310,658,820,000	270,188,999,000	168,098,367,000	119,936,262,516	94,982,200,383	77,531,702,034	47,219,951,235	38,077,432,730	27,069,665,425	مجموع مصادر التمويل

الملاحق


~~~~~

## الملحق (11)

### المعادلات المستخدمة في التحليل الاحصائي

1. المتوسط الحسابي

$$\bar{X} = \frac{\sum \bar{X}_i}{N}$$

2. الارتباط الخطي البسيط

$$r = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n \sum x^2 - (\sum x)^2} \sqrt{n \sum y^2 - (\sum y)^2}}$$

3. اختبار t

$$T = r \times \sqrt{\frac{n-2}{1-r_{xy}^2}}$$

4. الانحدار الخطي البسيط

$$\begin{aligned} \bar{Y} &= a + bx \\ a &= \bar{y} - b\bar{x} \\ b &= \frac{\sum x_i y_i - n\bar{x}\bar{y}}{\sum x_i^2 - n(\bar{x})^2} \end{aligned}$$

5. اختبار F

$$\begin{aligned} F &= \frac{MSR}{MSE} \\ MSR &= \frac{\sum (y_i - \hat{y})^2}{K-1} \\ MSE &= \frac{\sum (y_i - \hat{y})^2}{n-2} \end{aligned}$$

6. معامل التحديد

$$R^2 = r^2$$

~~~~~


Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Department of Business Administration



The Effect of the Banking Financial Structure in Liquidity Risk

A practical study in the sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange

A Thesis Submitted

To the Council of Administration and Economic College - University of Karbala

In partial Fulfillment of the requirements for the degree Master of Science in

Business Administration

By

Ahmed Hussein Ahmed Al-mussawi

Supervised by

Assistant Professor Doctor

Saadi Ahmed Hameed Al-mussawi

May/2016

Holy Karbala

Shaaban/1437